



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تقربنا بهز وجلال * وتوحدنا بسكبرياء والكمال * أحده على
كل حال * حمدا يقابل نعمه ويدافع نقمه ويساوي زيادة نعمه في
الحال والمآل * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو المن
والافضل * وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المنتق من الفضال
والله اعلم الى أشرف الخصال * ومبين الحرام من الحلال * صلى الله عليه
وسلم وعلى أصحابه وآله خير آل * آمين بعد فيقول أهدني الصراط المستقيم
الراجي لرحمة أرحم الراحمين محمد ونوحي غفر الله له ولوالديه آمين ان الرسالة
الشريفة من الله بن الحسين بن طاهر بن محمد بن هاشم باعلوى طيب الله
ثراه وجعل الجنة مأواه لما علق بها كثير من الوفود وكادت محتاجة
الى بيان المقصود وحوت مع صغر الحجم وحسن الاختصار ما لم يحويه
كثير من الكتب الكبار أمرني بعض الاعزة على أن أشرحها

قوله دمناسد افسا علی
وزن کثیف یعنی واحد و هو
السهل وقوله لاهو یسای
معنی و قوله ولا یرسای
غلظا شدیداً کما فی
القاموس اه معجمه

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
وأشهد أن لا إله إلا الله
وحدّه لا شريك له وأشهد
أن محمداً عبده

ثم جاء خبره شاهدا لا مريضا ولا شهيدا فاستلزم من ذلك
 من هذا القيل والقال طبع أن أسلافنا يتوفى الله تعالى هذا القول
 وانما جاء في القول ثبت على الله عليه وسلم كل معروف مدعاه
 والله في كل شيء قاطع **والله سبحانه وتعالى** وقوله تعالى ومن
توفى الله عليه وسلم أي الله وتوفى بالعلم بالآخرة
 أقوالهم القائل قد من عرض جسدنا لاطر أصابه طل ان لم يصبه وابل
 لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاجمال بالنيات **ووجهه** من قاتله
التعديني في شئ **من التوفيق** الى محبة الله على الصديق اعان الله
 تعالى على كماله وجهه خالص الوجه بكرمه وافضاله فلا مهرب الا اليه
 ولا اعتقاد الا عليه وهو حبي ونعم الوكيل فاستلزم السائر الجليل قال
 المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم من
 أسماء الذات الموصوف بصفات الكمال أو لفق الله اسم اوجود واجب
 الوجود موصوف بالصفات منزوعة عن الآفات لا شريك له في الخلوقات
 فوئنا واجب الوجود رذعي من قال ان الله جسم لانه اذا كان جسما
 يكون جازا للوجود وتوئنا موصوف بالصفات رذعي المعطين الثانيين
 الصفات المعاني فوئنا امره من الآفات رذعي من وصفه تعالى بالمقتضى
 وقولنا لا شريك له في الخلوقات رذعي القدرية القائلين ان العبد يتخاقي أفعاله
 الاحتيارية أهلهم الله تعالى والرحمن مفيض جلاله انهم والرحيم
 مفيض دقائقه **الحمد** أي الثناء بكل كمال (فه) لان السكال اما
 قديم فهو وصفه واما حادث فهو فعله (رب العالمين) أي جميع المخلوقين
 كما قال تعالى قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض
 وما بينهما ما ولا يحصى عدد العالمين أحد الا الله قال تعالى وما يعلم جنود ربك
 الا هو وهذا مقتضى من الفاتحة فلا أفضل منه الكون من تعلم الله تعالى
 اهدا اختاره (وأشهد) أي اقر وصدق (ان) أي انه أي الحال والثان
 (لا اله الا الله وحده) أي متفردا في ذاته
 معاته وأفعاله (لا شريك) أي لا مشارك (له) في ذلك (وأشهد
 دنا (محمد) صلى الله عليه وسلم (عبده) تعالى وفي الوصف

بالعبودية إشارة إلى الخضوع والتواضع والاعتماد المناسب لقامه صلى الله عليه وسلم وهي أشرف صفات الإنسان ولوجرا لذلك وصف صلى الله عليه وسلم بها في أشرف المقامات كما في قوله تعالى سبحانه الذي أمرني به رسوله وقوله تبارك الذي نزل القرآنا على عبده وقوله فأوحى إلى عبده ما أوحى وفي إضافة العبد إلى الضمير أقوى شرفا وبلغ قال بعضهم وإنما اختار سبحانه وتعالى ذلك على نبيه أوحى إليه ثلاثا صلى الله عليه وسلم بأمره فناداهم فيه فلا يليق كما وقع لقوم عيسى عليه السلام أن ينادوا بذلك انظروا (ورسوله) رساله عامة في الزمان والمكن لجميع الخلق (صلى الله عليه وسلم وعلى آله) لعل المصنف أرادهم مطاقا لا قاربا أو من قصرهم.

الزكاة حيث ذكر التابيعين بعد ذلك (رحمته) بفتح الصاد ويكسرهما والهاء في كل مسلم في النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظ (والتابعين) أي لهم ولو في الأيمان فقط فدخل عصاة المؤمنين والمسلمين هذا التعميم في الدعاء لا به أفصل روي أنه صلى الله عليه وسلم ضرب منكب من أكفركم وأرحمهم ثم قال له جهم في دعائه قال بين الدعاء الخاص والدعاء

بين السماء والأرض * (أما بعد) أي أما بعد السجدة والحمد لله والشهادة والصلاة والسلام (هذا) المتن الخاص في الدهر (جزء الطيف) أي صغير طرف (يسره) أي سهله (الله تعالى) للشارعين ويسمى بديه والعمل بجملة قضاء (فيما) أي في بين أمور (يجب تعام) من العالم (وعلمه) للجاهل (والعمل به) من امتثال الأمر واجتناب النهي (للخاص والعام) أي لا عالم والجاهل (والواجب) من حيث وصفه بالوجوب (ما وعد الله فاعله) بالثواب وتوعد تاركه بالعقاب (أي باستحقاق العقاب فلا يسأل العقاب ويكتفى في صدق العقاب وجوده ولو احدث من العصاة مع العقوب من غيره (وسميته) أي الجزء اللطيف (سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق) أي على طريق الحق لا تقمان (أسأل الله الكريم) أي الذي لا يحوو أن ينسب إليه بخل (أن يجعل ذلك) أي الجزء اللطيف صادرا (منه) تعالى لا من حظ النفس كطالب المدح من الناس (و) اخلاصا تعالى لا لرياء وشهرة (و) محبة (فيه) تعالى وورع به مما عذبه سر

ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه التابعين (أما بعد) فهذا الطيف يسره الله لي فيما يجب تعلمه ودعاؤه والعمل به للخاص والعام ولواجب ما وعد الله فاعله بالثواب وتوعد تاركه بالعقاب (وسميته) سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق أسأل الله الكريم أن يجعل ذلك منه وله ومية

(و) واجبا ورواها (الله) تعالى بالتبديل (ومرسل) (والقرب) أي حسن إلى جميع والمغلب (والزاني) أي الزاني
والارتفاع وهذا مطلق (فقد) أي عند تعالى يوم القيامة (وأن) (وقف) أي بسبب (من وقف) أي طاعة ونسب (عليه) أي الجزء اللطيف
(المعنى) (تستلهم) أي بطاوعه ومدلوله كإدراك الواجبات ونزول المحرمات
(ثم الترقى بالتوحد) أي بالتعجب (بالتوافل) جميع نافذة وهي اسم لما تخرج
منه إلى الفرائض وهو المسمى بالتدب والمصحب والتطوع (الخير) أي لجميع (حبه) تعالى كطه وقبوله (ولاه) تعالى أي نصرته وقرنه
سلي الله عليه وسلم قال الله تعالى ولا يزال العبد يتقرب إلى بالتوافل حتى
أحسب هذا الحبيبة كنت سمعه الذي يسمعه و بصره الذي يبصره و لسانه
الذي ينطق به وبه الذي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فمضى كنت سمعه
الذي يسمعه أي كنت حافظا لسمعه فلا يسمع إلا ما أرضيه وهكذا ما بعده
فمرره لنا شيخنا أحمد النجراوى

فصل في صفات الله تعالى ورسوله وفي السمعات (يجب) وجوبا
محمدا (على كافة المكافين) أي جميعهم (الدخول في دين الإسلام) وهو
شهادة أن لا إله إلا الله والإقرار بما جاءه من عند الله (والتبوت) أي
الملازمة (فيه على الدوام) أي بلا انقطاع إلى الموت على الإسلام من على
شيء الله عنه أنه قال تمام النعمة الموت على الإسلام (والترم) أي قبول (ما)
ي أشياء (لزم) أي ثبت (عليه) أي كافة المكافين (من الأحكام) وهي
بإيضا الله لتساعى لسان نبيه بمجايته على بأفعال المكافين وهي الواجب
والأثم والمباح والمكروه والحرام (فما يجب عمله) أي معرفته (واعتقاده)
بالقلب (مطلقا) أي في الصلاة وغيرها (والنطق به) باللسان (في الحال) أي
في هذا الوقت (ان كان) أي الشايط (كافرا) أي أمليا أو مرندا (والا) بأن
كان مسلما (ففي الصلاة) أي في الشهد (الشهادتان) فالشهادتان مبتدأ
مأخوذ مما يجب خبره ووز أن يكون الشهادتان خبر مبتدأ محذوف ومما
يجب في حال الحال والتقدير فالواجب عمله واعتقاده والنطق به الشهادتان
لأن كونهما به من واجب كقوله محمد الحنفى (وهما شهدان لا إله إلا الله

والله وموجبا لقرب
والزاني لديه وان يوفق
من وقف عليه لا يعمل
بما تضاء ثم الترقى بالتوحد
بالتوافل يجوز حبه وولاه
(نصلى) يجب على كافة
المكافين الدخول في دين
الإسلام والتبوت فيه على
الدوام والتزام ما لزم عليه
من الأحكام فمما يجب عمله
واعتقاده مطلقا والنطق
به في الحال ان كان كافرا
والا ففى الصلاة الشهادتان
وهما شهدان لا إله إلا الله

واشهد ان محمد رسول الله) ويتطرق أن يأتي به جماعة والذين هم تبين وام
 ينطق به ما بالعرفية القادر على ما مع معرفته مضافا على ما عليه على ذلك
 أحمد الراشد ومحمد الرضى ولا بد من تكرير الشهادة أن لا يمكن أن يكون
 والا كفى لفظ أشهد الأول بخلافه لأن لا بد فيه من الاتيان بالشهادتين
 مرتين هكذا قال ابن قاسم وتبعه العناني وقرره الشيخ مطبوعة ومعه
 الشهادة اى انه لا بد من تكرير الشهادة هنا أيضا ولا يكفي لا اله الا الله محمد
 رسول الله بخلافه بعضهم ولا بد في العبادة والى جميع النظم
 قوله محمد رسول الله أفاد ذلك الشراوى وهذا اختلاف تشهد الصلاة عليه
 من ذكر الواو بين الشهادتين ولا يشترط ان تشهد الثانية فيه بل المجمع
 بينها والواو من الاكمل وانما ليس من الايمان بالواو الا اذ ان وان حكم
 باسم الام المؤمنين لانه طلب منه اقرار بكل كلمة بنفس وذلك يناسب ترك
 العطف أفاده لم يصح (ومعنى أشهد ان لا اله الا الله ان تعلم وتعتقد وتؤمن
 وتصدق) بأن يقول فليكن رتبة (ان) أى انه أى الحال والثبات (لا معبود
 بحق) اى مطابق للواقع لا يجوز انكاره ثابت (فى الوجود) لا الله الواحد
 الاحد) أى الذى لا يتجزأ ولا يتقسم وهو واحد فى ذاته وصعاده ولا يحل فى
 محل (الأول) أى الذى لا ابتداء لوجوده (القديم) أى الذى لا يكون وجوده
 من غيره (الحى القيوم) أى الذى يقوم بنفسه ويستغنى عن غيره ولا يقوم
 به غيره فلا يتعلق قوامه بشئ ويتعلق به قوام كل شئ (الباقى) اى الذى
 لا يزول بعد فناء الخلق (الدائم) اى الذى لا تغيره الاوقات (الخالق) اى
 موجد المخلوقات التى هى الاكوان من العزم (الرازق) اى الشايع على
 كل شئ الى ان يموت بما يقوم بطلانه وظاهر من اليقين والمعارف والممكن
 والمبلى والقوت وغير ذلك (العالم) اى الذى علمه غيره مستغنى عن علمه
 ما هو امن بمقادير (القدير) اى الذى لم يمتنع عليه جليل ولا خفي (الفعال لما
 يريد) اى لا يعجزه شئ يريد ولا يمتنع منه شئ طلبه (ما شاء الله) وجوده (كان)
 اى وجد (وما لم يشأ) وجوده (لم يكن) اى لم يوجد (ولا حول) اى لا قدرة
 ولا حركة (ولا قوة) اى ولا استعانة (الا بالله العلى) اى الواسع الشان
 (العزيز) اى الجليل الكبير (موصوف بكل كمال) لا يعاين الا هو كالحلم

واشهد ان محمد رسول الله
 على الله عليه وسلم ومعنى
 أشهد ان لا اله الا الله ان تعلم
 وتعتقد وتؤمن وتصدق ان
 لا معبود الا الله الواحد الاحد الاول
 القديم الحى القيوم الباقى
 الدائم الخالق الرازق العالم
 القدير الفعال المريد ما شاء
 الله كان ولم يثألم يكن ولا
 ولا ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم موصوف بكل كمال

فقال بخت نصر من يحفظ التوراة فلما جاءهم عزيز بعد مائة سنة وقرأها
عليهم مع الحفظ لئلا يذولوا وبأنه لا يحفظ التوراة الا لكونه ابنه وبعض
النصارى قال المسيح ابن الله لا شخاله ولديلا أب وأفعله ما يفعله الاله وهو
ناتق الطير من الطين وبراء الاكهم والارض واجباء الموتى ومشركو العرب
قالوا الملائكة بنات الله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال الله
تعالى **لذني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشقني ولم يكن له ذلك فاما تكذيبه**
ايي فزعم اني لا أندران أميد كما كان وما شجته ايي فتولاه ولده وسجاني
ان اخذوا حبة وولدا (ومعنى أشهد أن محمدا رسول الله أن تعلم واعتقد
وتمدق وتؤمن ان سيدنا) أي معاشر الخلق (ونبينا محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي) بحذف الباء التي قبل الشين
نسبة القرشي تبوت الباء قبله وانما حذفت الباء في النسبة فراقين النسبة
او سداو النسبة للدابة في البحر التي تأكل دوابه فالذي يسمى بقريش
قيل هو نهر وقيل هو النضر (صلى الله عليه وسلم عبد الله ورسوله الى
جميع الخلق) من الانس والجن وبأجوج ومأجوج والملائكة وجميع
الانبياء والاحم السابقة من لدن آدم الى يوم القيامة حتى الى نفسه لان كل
نبي مبعوث الى نفسه بشرع فارسله الى التي لا تعقل ارسال تشریف واما
الى الثقلين فارسل تكليف بالاجماع واما الى الملائكة فيختلف فيه فقيل
ارساله اليهم ارسال تكليف بما يليق بهم وقيل ارسال تشریف (ولد)
صلى الله عليه وسلم (هكمة) قال الباجوري وهل كانت ولادته صلى الله
عليه وسلم من الموضع المعتاد أو من تحت السرة وتقل هن ابن سبع انه
كانت من تحت السرة لا من الموضع المعتاد فتزير به صلى الله عليه وسلم
محل القدر وكذا غيره من جميع اخوانه من النبيين والمرسلين انهم
(و بعث) صلى الله عليه وسلم لتسام مشر هذه الامة أي أمة الدعوة لا أمة
الاجابة فقط (بها) أي في وقت كونه في مكة والمراد بأمة الدعوة كل
من دعاه صلى الله عليه وسلم الى الايمان سواء أجاب أولا وبأمة الاجابة
نحوه وهي من أجاب الى ذلك (وهاجر) أي فارق مكة بأمر من الله تعالى
(الى المدينة) الشريفة ويقال لها طيبة مهاها سيدنا جبريل له

ومعنى أشهد أن محمدا رسول
الله أن تعلم وتعتقد وتصدق
وتؤمن ان سيدنا ونبينا محمد
بن عبد الله بن عبد المطلب بن
هاشم بن عبد مناف القرشي
صلى الله عليه وسلم عبد الله
ورسوله الى جميع الخلق
ولله حكمة وبعثهم وهاجر الى
المدينة

المعراج ويقال لها أيضا طابة لطاها به سجرة النبي صلى الله عليه وسلم
وكانت قبل ذلك تسمى شرب (ودفن) صلى الله عليه وسلم (فيها) أي
في المدينة ودفن أبو بكر بن أبي بكر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤخرًا قليلا
عن النبي ودفن عمر بن الخطاب في أبي بكر فيكون رأس عمر مسانداً لقدي أبي
بكر خارجاً عن مساندة قدم أبي صلى الله عليه وسلم وهذه الكيفية أشهر
الكيفيات السبع والكيفية الثانية أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم
متقدم وأبو بكر رأسه بين كفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو رأسه
هندرجي رسول الله صلى الله عليه وسلم والكيفية الثالثة أن رأس أبي
بكر هندرجي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر خلف ظهر النبي صلى الله
عليه وسلم والكيفية الرابعة أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم أمامه صافرجلا
أبي بكر صافرجلا رأس النبي صلى الله عليه وسلم وهو هندرجي عليه صلى الله عليه
وسلم والكيفية الخامسة أن أبا بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو خلف أبي بكر والكيفية السادسة أن رأس أبي بكر هندرجي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ورأس عمر هندرجي أبي بكر والكيفية السابعة
أن قبر أبي بكر خلف قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر عمر هندرجي
النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الروايات ماعدي الأولى والثانية
أسانيد هاضيفة والأشهر الأولى كما تقدم أفاد ذلك ما اعطى العلماوى
(و) تعقدون صدق (أنه صلى الله عليه وسلم صادق) وحق (في جميع ما أخبر به)
من الأحكام والأمر والفتايات بل وجميع أقواله وإن لم تسكن عن الله فيلزمنا
الإيمان بذلك فمن أنكر شيئاً من ذلك وكان معاً لوماً من الدين بالضرورة
كقوله (عن ذلك) أي ما أخبر به (عذاب القبر) وهو عذاب البرزخ أضيف
إلى القبر لأنه الغالب والأفكل ميثاً أراد الله تعذيبه آثاره ما أراد به قبر
أولم ينسب ولولم يلب أو غرق في بحر أو أكلته الدواب أو أحرقت حتى صار
رماد أو ذرى في الريح ويكون للكافر والمنافق وعامة المذنبين وله هذه
الآلة وغيرها أو دليل روعة قوله تعالى النار يرضون هل يرضون أو رعباً
(ويعمه) أي القبر فمن نعيمه توسيعه وجعل قنديل فيه وقع طافة فيه
من الجنة وأما لاؤه لم يحسن وجهه وروضة من رياض الجنة وكل هذا محمول

ودفن فيها وأنه صلى الله عليه
وسلم صادق في جميع ما أخبر
به فمن ذلك عذاب القبر
ويعمه

على حقيقته عند العلماء أفاده عبد السلام الملقاني (وسؤال المسكين
منكر) بفتح الكاف (ونكبر) وانما سمى هذان الملكان بذلك لانهما
بأخبار الميت صورة منكورة فان سمعتهما انهما اسودان أزرقان اعينهما
كقدور الخاس وفي رواية كالبرق وأصواتهما كالرعدا فاكس كما يخرج
من أفواههما كالنار يذكل واحد منهما ما مطراق من حديد لو ضرب به
الجبال لذابت وفي رواية يسد أحدهما ممرز به لو اجتمع عليها أهل مدي
ما أفلوا هارهما المؤمن الطائع وغيره على الصحيح ~~يصفون~~ يصفون المؤمن
ويقولان له اذا ودق للجواب ثم نومة العروس ويهران المتناق والكافرة بل
للمؤمن الموفق له مبشر وبشير واما الكافر والمؤمن العاصي فله ما منكر
ونكبر أفاده ذلك شيخنا يوسف في فتح القادر المريد (والبعث) وهو عبارة
عن احياء الموتي واخراجهم من قبورهم بعد جميع الاجزاء الاسائية وهي
التي من شأنها البقاء من أول العمر الى آخره ولو قطعت قبل موته
يخالف التي ليس من شأنها البقاء كالظفر وهو هذا المعنى عبارة عن
النشر أفاده شيخنا يوسف وورد ابى بن خلف خاتم النبي صلى الله عليه
وسلم في انكار البعث وانه عظم اليفته يسبه وقال أنرى الله يحيى هذا
بعد ما بلى فقال صلى الله عليه وسلم نعم وبعثك ويدخلك النار نزل ولم ير
الانسان انا خلقناه من نقطة أى ماء قد رخصيس فاذا هو خصم مبين أى
يبادل بالباطل أفاده السجى (والحشر) وهو عبارة عن سوءهم
جميعا الى الموقف وهو الموضع الذي يقفون فيه من أرض القدس المبدلة التي
لم يرع الله عليها اتصال القضاء بينهم ولا فرق في ذلك بين من يجازى وهم
الانس والجن والملائكة ومن لا يجازى كالهاشم والوحوش على ما ذهب اليه
الحقون وصحبه النورى (والقيامة) واولها فجر يوم الجمعة الى ما لا يتناهى
وهو الحق أفاده السجى وقال الغشى والقيامة هي التي تعم الناس وتأتيهم
بغثة وتأخذهم أخذة واحدة على غفلة في يوم الجمعة في غير شهر معلوم ولا
سنة معروفة وأول يوم القيامة من النفخة الثانية الى استقرار الخلق في
الدارين الجنة والنار وصدر يوم القيامة من الدنيا وآخره من الآخرة
وهو مقدار ذلك اليوم كما قال الله تعالى في سورة السجدة في يوم كان مقداره آتون

وسؤال المسكين منكرو ونكبر
والبعث والحشر والقيامة

سنة خمس مائة وثلاثين في الدنيا وكما قال تعالى في سورة سأل في الدنيا
 خمسين ألف سنة وهو يوم القيامة سنة اربعة اوه بالقسمة الى السنين
 المؤمن فيكون اخف عليه من صلاة مكتوبة في الدنيا تسمى (والحساب)
 وهو وقوف الله الناس على اعمالهم خيرا كانت او شرا فولا كانت
 اوفع لانهم لا يعلمون انهم كتبوا ويكون المؤمن والكافر انسا وجننا
 الامن الله تقي منهم (والثواب) وهو ما يستحقه من الرحمة والغفرة من
 الله تعالى والمثابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (والعذاب) وهو
 كل عقوبة مؤلمة (والمران) وهو كبرياء الدنيا اصبه وهو كتمان
 كل واحد منهما اوسع من طبقات السموات والارض كافة الحشرات عن
 عيب العرش مقابل الجنة وكما السيئات عن يسار العرش مقابل النار
 يرتفع جبريل على الصراط بعد الحساب فيأخذ بعموده وينظر الى اسامه
 وكابيل أمين عليه والتقبل يزل الى أسفل والخفيف يرتفع كبرياء الدنيا
 كما هو ظاهر الاحاديث افاده السجعي (والنار) وهي دار العذاب
 بجميع طبقاتها السبع التي اعلاها جهنم وتحتها اطنى ثم الحطمة ثم
 السمير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الاخرى على الاستواء
 وبين اعلا جهنم واسفلها خمس وسبع مائة سنة افاده عبد السلام الاقصابي
 (والصراط) وهو جسر منصوب على ظهر جهنم اوله في الموقف وآخره على
 باب الجنة يمر عليه الاقولون والآخرين وهو أدق من الشعرة وأحدهم
 السيف فهو مثل موسى وأول من يجوز عليه نبينا وامته فالسالمون من
 الذنوب يهرون كطرف العين وبعدهم الذين يجوزون كالبرق الخاطف
 وبعدهم الذين يجوزون كالريح العاصف أي الشديد وبعدهم الذين
 يجوزون كالطير وبعدهم الذين يجوزون كالفرس السابق وبعدهم الذين
 يجوزون كأجدابهم ثم الذين يجوزون عدوا ومثبا ثم من يجوزون حذوا
 وهو الذي تطول عليه مسافة الصراط فيقول رب لما أبطأت علي فيقول لم
 أبطأت بك اغشا ابطأت بك صملا وروى اذا كان يوم القيامة يأتي قوم فيقفون
 على الصراط فيكون فيقال لهم جوزوا على الصراط فيقولون نخاف من النار
 فيقول جبريل كيف كنتم تمرون على الجحيم فيقولون بالسفن فيؤتى بمساجد

والحساب والثواب والعذاب
 والميزان والاصراط

كانوا يصيرون فيها كالسفن فيكونون على الماء على الصراط ذكره
 الصحيح والباطل حقيقة الصراط فانه شعرة من حوض حوض عليه الله
 حكمة الرمي من برهان الدين الحلي (والحوض) وهو حوض على الارض
 الجديدة وهي ارض يضا كالفضة متسع الجوانب وطوله لا يري على حركته
 وهو مسيرة شهر رجهه الطيب من المسند وله لون كل شراب الجنة طعم كل
 شجرة الجنة وكيزان أكثر من نجوم السماء من شرب منه شربة لا يظلم
 بعده ابدأ شرب منه هذه الآية كلها الكرام عليه السلام قسم لا يطرد
 وهم المتقون وقسم يطرد والمطردة سمان قسم يطرد وهو ما لا يطرد
 فلا يشربون منه أبدا وقسم يطرد عقوبة له ثم يشرب وهم عصاة طردوا
 فيشربون قبل دخوله سم النار على الصحيح فيكون شربهم قبلة امان ان
 تحرق النار أجوافهم وان يدركهم الجوع والعطش والعج ان قبل
 الصراط وقبل الميزان كما قاله الجهم ولان الناس يخرجون من قبورهم
 عطاشا ولا يتأق شرب قوم وطرد آخرين لانه لو كان بعد الصراط لما صبح
 طرد أحد عنه الى النار فان من جاوز الصراط لارجوعه الى النار أبدا
 ذكره الصحيح وقيل له صلى الله عليه وسلم حوضان حوض قبل
 الصراط في الموقف وكذا حياض الانبياء وهو الذي يطرد عنه بعض
 العصاة وحوض بعده لا يطرد عنه أحد لانه لا يسهل الا من خلص من
 العذاب وكل منهما يسمى كوزا والكوز في كلام العرب الخير الكثير
 وصح القرطبي هذا القول وقال شيخنا يوسف وهذا كله لا يجب اعتقاده
 وانما يجب اعتقاده ان عليه الصلاة والسلام حوضا ولا يضرب الجمل بكونه
 قبل الصراط أو بعده (والشفاعة) وهي سؤال الخير من الغير الخير وشفاعة
 المولى مرة من عفوه فانه تعالى يشفع فيمن قال لا اله الا الله وأثبت الرسالة
 للرسول الذي ارسله اليه ولولم يعمل خيرا قط فينتهي الى الله عز وجل
 النار بلا شفاعة أحد فاده شيخنا يوسف في فتح القادر المراد بشفاعة
 ذيننا أكثر من عشرين شفاعة مقبولة اعظمها شفاعة المختصة بـ
 لاراحة الخلق طو كفار من طول الموقف ليحبل الله حسابهم كما أخرج
 الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة ذكر ذلك الصحيح وتسمى المقام المحمود

والحوض والشفاعة

واستلذذوا السلام لان جميع ما في الجنة من كل خير هو حرام
 وجنة النعيم لانها كلها مشهورة باصنافها كمنها ما جازى في الجنة المريد
 (والخلود) الى الاقامة المؤبدة في الجنة لمن ملك على الاسلام وان لم يملكه
 كفر وفي النار ان مات على الكفر وان عاش طول عمره على الايمان
 (والرؤية لله تعالى في الجنة) وهي بلا خلاف قسراء تعالى اهلها الى مثل يوم
 الجمعة والعيد ويراه خواصهم كل يوم بكرة وعشيا وبعضهم لا يزال مستعرا
 في الله وهو سقى قلبه ابو يزيد السبط احيى ان الله خواص من يهاديهم في
 الجنة عن رؤيته تعالى ساعة لا ينفصلون من الجنة ولا ينفصلون عنها
 يستغيث اهل النار من النار وعذابهم اواما في عرصات اقامته كالوقوف
 فالصبح وقوعها لانه ورد في الحديث ينادي مناد اذا كان يوم القيامة تلزم
 كل امة معبودها فقول هذه الامة هذا مكاننا حتى يا تبارنا فليظهروا لهم على
 الوجه الذي لا يعرفونه بان يدخل عليهم عاظمي كشفهم والا فهو تعالى
 مبرزه عن ان يتعجبوا لا يلبق به فيقول انار بكم فيقولون نعم وبالله منك
 استبرئنا فتعالي عليهم تعجبا لا تقابل ذلك المقام ويكشف عن الساق
 ويقول انار بكم فبراه المؤمنون على رفق مائة دون فيخرون سجدا الا
 المتأفك وهذا معنى قوله تعالى يوم يكشف عن ساق الآية وكشف الساق
 عند انخاف بمعنى رفع الحجاب ذكره شيخنا يوسف (وقوم علائكة الله)
 هم اجسام لطيفة بالغون في الكثرة الى حد لا يعمله الا الله تعالى سفراء الله
 صادقون فيما اخبروا به عنه تعالى لا ياكلون ولا يشربون ولا يتناولون
 ولا يتولدون ولا ينامون ولا تنكح احوالهم ولا يحاسبون ويعشرون مع
 الانس والجر ولا يدخلون الجنة وينتفعون فيها بما شاء الله تعالى (ورسله)
 اى وانبيائه ايضا فيجب الائمة عليهم احوالهم ثلاثا وهم ثلاثون في كل
 وقيل واربعة عشر وقبل وخمسة عشر والانبياء مائة الف واربعون وعشرون
 الفا افاده الشيخ عطية ويجب الايمان بالانبياء المرسلين المذكورين
 في القرآن الخمسة والعشرين منهم ثمانية عشر في قوله تعالى وتلك حجتنا
 آتيناها ابراهيم الى آخره اربع آيات والسبعة آدم في قوله تعالى وعلم
 آدم الاسماء ومحمد في قوله تعالى محمد رسول الله في سورة الفتح وادريس

والخلود والرؤية لله تعالى
 في الجنة وثم ثمن جلائكة
 الله ورسله

هو الكف في سورة الانبياء في قوله تعالى وادريس راى ربه فاستجاب له
 ايمانين وهو دود صالح وشعيب في سورة طه في قوله تعالى والى عاد اخاهم
 ردا والى ثود اخاهم سالطوا لهم مدين اخاهم شيبا فيجب الايمان بهم
 مسيلا فاذا انكرت نبوة اوزر ساقوا حسدهم ثم بعد تعليمه كذرا انه يكفر
 زعمه على هو خاص افاده الشج عطية ومعنى كون الايمان بهم واجبا تفصيلا
 هو لوضوح عليه واحدهم لم ينكر نبوته ولا رسالته وليس المراد انه يجب
 بظن ايمانهم خلا فان زعم ذلك افاده شيخنا يوسف في فتح القادر المريد
 بكتبه) ويجب جزم العقيدة بما ورد في القرآن من انزال التوراة
 الانجيل والى يورى الفرقان وحصف ابراهيم وهى امانال رحصف موسى وهى
 برأى مواظ ومعه اذلك اجمالا ومن انكر آية من القرآن كفر ومن
 ية الكتاب لم يكفر لان الله لم يقين انما اوله ولا يقبل قول أهل الكتاب
 نهم ان لا ان كذبهم طاهر وشعرية هم به اقله تعالى يحرفون الكلم عن
 راضه افاده السجى (و بالقدر خيره وشره) من الله تعالى ومعنى
 لايمان به أن تعتذر أن الله تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وان
 مع الكائنات بقضاء الله تعالى وقدره وهو صديقه ما اوتى كفى اعتقاد
 به ذلك من غير نصب برهان ومعنى خيرا القدر وشره ان الايمان والطاعة
 بجميع الاموال الصالحة من خير القدر وأن الكفر والمعصية والمخالفة
 وامر وجب مع افعال المعاصي من شر القدر افاده القشنى فان اتى صلى
 به عليه وسلم بما يوجب تصديق ذلك كما كاه كما اخرج الشيخان عن عمر
 جبريل قال صلى الله عليه وسلم احببني عن الايمان قال ان تؤمن بالله
 ملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره أى فمن لم
 يصدق واحد من افهم وكافر افاده السجى (واصل الله عليه وسلم خاتم
 النبيين) أى في الوجود الخارجى تكون شريعتهم آخر الشرائع فلا تنسخ
 رعا ويزداد ترقية صلى الله عليه وسلم لم فى المكالات من ابتداء خلقه الى مالا
 يته وابتكون صلى الله عليه وسلم كفضل الفضلاء فان فى رتبته اشارة الى تمام
 امره واما من حيث خاتمة التوراة الحمد لله هو اقول خلق الله فهو صلى الله
 عليه وسلم الاول والاخر ولا نه هو المقصود من هذا العالم كقائل القائل

وكتبه بالقدر خيره وشره
 واصلى الله عليه وسلم
 خاتم النبيين

نعم ما قال سادة الاول **اول النكر آخر العمل** في آفاده الباجوري (وسيد ولد آدم آجيين) قال صلى الله عليه وسلم **اناسيد ولد آدم ولا تغربوا في انسابهم** جميع اولاده ولا أقول ذلك فخرا أي افتخارا بل شهدنا بالعبودية أو المعنى ولا فخرا أعظم من ذلك وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيدا ولا آدم كلن سيدا غيرهم بالطريق الاول لانهم افضل من غيرهم بشهادة قوله تعالى **ولقد كرمتنا بني آدم فلان قبل هذا الجديس لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم** وإنما يدل على سيادته على اولاده **أجيب** بأن في اولاد آدم من هو افضل من آدم وإذا كان صلى الله عليه وآله سيدا لا افضل كان سيدا المقصود من باب اولي وانما لم يذكر آدم تأديبا عنه لانه الابن ظاهر اوان كان صلى الله عليه وسلم هو الاب في المعنى ولذلك حكى ان آدم عليه السلام هذا اجتماع صلى الله عليه وسلم به ليطع الاسراء قال مرحبا بين مورق واب معاني فهو صلى الله عليه وسلم الولد **واجيب** ايضا بان المراد بولد آدم ما يشمل آدم واولاده كما يقولون بنو نوحهم ويريدون بهم ما يشمل نوحا وبنيه وهكذا أفاده الباجوري

فصل في ما يوقع في الردة (يجب على كل مسلم حفظ اسلامه) أي منه (وسونه ما يفعله) أي عن شيء لا يسهل ولا يخرجه (ويطهه) أي يسهل حكمه (ويقطعه) بان لا يجد زمه فيه مثل التردد في الكفر (وهو الردة) وهي أخف الكفر وأخف حكمه كالان المرتد لا يقرب بالجزية ولا يؤمن بخلاف الكافر الا صلى في ذلك وان الردة تحبط العمل ان انصرفت بالموت فكان المرتد لم يعمل شيئا ولا حبط ثواب عمله ولا يلزم من كون الردة اتبع أنواع الكفر كون المرتد اتبع من الكافر الا صلى الا ترى ان الأبا جهل وأبا هب وأما هو اتبع من المرتدين لما انصفوا من زيادته المتبادر وأنواع الأذى للنبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما لا يحصى (والعياذ بالله تعالى) أي اهوذا بالله واعتصم بالله من ذلك (وقد كثرت في هذا الزمان التسهل في الكلام حتى انه) أي الحال والشأن (يخرج من بعضهم الفاظ يخرجهم عن دين الاسلام ولا يرون ذلك) أي خروج الفاظ (ذنبا) أي عيبا عن الله (فضلا عن كونه كفرا) أي لا يفتقدون ذلك ذنبا ولا يحسبونه كفرا

وسيد ولد آدم آجيين
فصل يجب على كل مسلم
حفظ اسلامه وسونه
يفعله ويطهه ويقطعه
وهو الردة والعباد بالله
تعالى وقد كثرت في هذا الزمان
التسهل في الكلام حتى انه
يخرج من بعضهم الفاظ
يخرجهم عن الاسلام ولا
يرون ذلك ذنبا فضلا عن
كونه كفرا

وعدم اعتقادهم الكفر أولى بالانتهاء أى خاتمهم لا يعتقدون ذلك فنبأ فكيف يعتقدون ذلك كقوله فضلا منسوب إلى المصدرية والتدريج فقد اعتقاد الذنب فقد يفضل عن فقد اعتقاد الكفر كذا يؤخذ من المصباح (والردة ثلاثة أقسام اعتقادات) في القلب (وأفعال وأقوال وكل قسم) من تلك الثلاثة (بشعب) أى يتفرع (شعبا) بضم فتح أى فسروها (كثيرة) لأن هذا البحر لا ساحل له (فمن الأول) وهو الردة بالاعتقادات (الثاني في الله) أى في وجوده أو في مخالفة العبادات (أو في رسوله) كان شك في سيدنا محمد هل هو رسول الله أولا (أو القرآن) كأن شك هل هو من عند الله أو من عند محمد صلى الله عليه وسلم (أو اليوم الآخر) وهو يوم القيامة يسمى بذلك لأنه لا دليل بعده ولا غرار أولاه آخر أيام الدنيا فليس بعد يوم آخر وأما آخره من الأيام المنتهية من أيام الدنيا وذلك كالشك في وجوده (أو الجنة أو النار) أى في وجود ذلك في الآخرة ويجب اعتقاد أن الجنة والنار موجودتان الآن خلافا للعتزلة القائلين بعدم وجودهما الآن وإنما يوجدان يوم الجزاء (أو الثواب) أى في وجوده وهو مقدار من الجزاء في الجنة يعلمه الله تعالى يعطيه لمن يشاء من عباده فضلا منه تعالى أفاده عبد المعلى في كشف الأسرار (أو العقاب) أى في وجوده وهو مقدار من الجزاء يعلمه الله تعالى في تفسير الأعمال المبينة هدامه تعالى وليس ظلم ولا جورا (أو نحو ذلك مما هو مجمع عليه) كالأسرار من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى للنبي صلى الله عليه وسلم ومهزات الأنبياء وكرامات الأولياء (أو اعتقد قد صفة) أى واحدة (من صفات الله تعالى الواجبة إجماعا) وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر ديني (كالعلم) أو أنكر العلم بالجزئيات كالفلاسفة فانهم اثبتوا علمه تعالى بالكليات دون الجزئيات كجزئيات الإنسان والرمال مثلا (أو نسب) أى عزاء (له) تبارك وتعالى (صفة يجب تنزيهها إجماعا كالجسم) أى إذا كان السبب مرييا بان قال هو تعالى جسم كالأجسام لصراحته في الحدوث واتركيب الألوان والاتصال فيكون الكفر لأنه اثبت لآدم ما هو في عنه بالاجماع أما لو قال هو تعالى جسم

والردة ثلاثة أقسام
اعتقادات وأفعال وأقوال
وكل قسم يتفرع شعبا
كثيرة فمن الأول الشك في الله
أو في رسوله أو القرآن
أو اليوم الآخر أو الجنة
أو النار أو الثواب والعقاب
أو نحو ذلك مما هو مجمع عليه
أو اعتقد قد صفة من صفات
الله تعالى الواجبة إجماعا
كالعلم أو نسب له صفة يجب
تنزيهها إجماعا كالجسم

والخلق أوجدهم لا كالأجسام أى مثقف عنه تعالى لوازم الجسمانية فقد
 اخطأ فى الملاقاة الاسم لافى المعنى كعض السكرامية فانهم قالوا هو تعالى
 جسم بمعنى قائم بنفسه فلا يكفر بالغلبة التجسيم على الناس وانهم لا يفهمون
 موجودا من غير جهة وقيل يكفر الجسمانية مطلقا وقيل بعدم كفرهم مطلقا
 والحاصل ان المجسم لا يكفر الا اذا لم من كاداه التشبيه فكفره من حيث
 التشبيه لا التجسيم أفاده الشيرازى (أوحمل محروما بالاجماع) أى اجماع
 الأئمة الأربعة أفاده الجبيري (معلومان الدين) أى من أدلة الدين
 (بالضرورة) أى بالعلم الذى يشابه العلم الحاصل بالضرورة وهو الذى
 لا يحتاج فى إثباته الى دليل لانه اشترك فى معرفة العالم والعالمى فخرج بقوله
 معلومان الدين بالضرورة انكارا لبنى الابن السادس مع بذل اصاب
 اكتملة الثلثين فلا يكفره ولون عالم خلا فابعضهم نقله الجبيري عن
 القليلين (علا يخفى عليه كالزنا) وهو ابلاج المكاف الواضح حشفته
 الأصلية المتصلة او قدرها عند فقد هافى فرج واضح محرم لعينه فى نفس
 الامر مشتهى طبعها مع الخلق من الشبهة (والواط) بكسر اللام وهو
 الوطى فى دبر القدر ولو عبده أو فى دبر الانثى (والقتل) وهو فصل يحصل
 به زهق الروح (والسرقة) وهو أخذ المال خفية من حرز مثله (والغصب)
 وهو أخذ الشئ ظلما بلا خفية مالا أو غيره (أو حرم حلالا) وهو كل شئ
 لا يعاقب عليه باستعماله (كذلك) أى بالاجماع معلومان الدين
 بالضرورة (كالبيع) وهو مبادلة تقوم بالمال المتقوم تغليكا وتمسكا
 (والشكاح) وهو عقد يرتبط على تملك منفعة البضق قصدا (أو نفي وجوب
 مجمع عليه كذلك) أى معلومان الدين بالضرورة (كالصلوات الخمس
 أو سجدة معها والزكاة) أى غير زكاة التجارة فان فى اقوالنا عدم الوجوب
 ضواهرها لا يكفر جاحدا أفاده الزبائدى (والصوم) أى فى رمضان وهو
 الامساك من الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب مع النية
 فى كل ليلة (والحج والوضوء) ضم الواو وهو الغسل والمسح على أعضاء
 مخصوصة معينة معتبرة (أو واجب ما يجب اجماعا كذلك) كزبادى
 ركعة أو سجدة فى الصلوات الخمس (أو نفي مشروعية مجمع عليه كذلك)

أو حله محروما بالاجماع
 معلومان الدين بالضرورة
 مما لا يخفى عليه كالزنا والواط
 والقتل والسرقة والغصب
 أو حرم حلالا كذلك كالبيع
 والشكاح أو نفي وجوب
 مجمع عليه كذلك كالصلوات
 الخمس أو سجدة منها
 والزكاة والصوم والحج
 والوضوء أو واجب ما يجب
 اجماعا كذلك أو نفي
 مشروعية مجمع عليه
 كذلك

كالرواتب) مع الغرائض والمراد بالرواتب السبق المتابعة للقرآن فيها
 اصطلاح آخر وهو انها التوافر المؤقتة بوقت مخصوص فالتراوج والغلبة
 والغصبي رانية على الشافى لا الاقل افاده الجبري (او عزم على الكفر
 في المستقبل) بان يعزم الايمان بكفره فافيد كفره لا لان استدامة الاسلام
 شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالا ولو عزم الشخص على فعل كبيرة في غد
 فلا يفتق افاده الجبري (او في فعل شئ) اي او عزم على اتبائه (في الحال
 بما ذكر) اي من الكفر بان يوي ان يكفر في الحال (او يتردد فيه) أي
 في الكفر والتردد طر يات من ان ينافي يعزم النية بالاسلام كما اذا تردد
 هل يكفر اولاً وانما كان لا يتردد ككفر لان استدامة الايمان واجبة
 والتردد ينافيها ~~كما~~ افاده الجبري من شرح الروض (لا وسواسه) اي
 الكفر اي خطره على باله وحركه بان جري في فم كره فلا يكفر لان الوسواس
 غير متاخر للجزم فان ذلك مما يبتلى به الموسوس كما افاده الشرقاوى وفائدة
 لما نزل قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله
 شكا المؤمنين من الوسوسة وشق هاهم المحاسبة ثم انزل قوله تعالى لا يكلف
 الله نفساً الا وسعها اي الامانة قدرتها فافيد لانه تعالى ورحمة اي فلا
 يؤخذ احد بما لم يكسبه مما وسوست به نفسه لان الوسواس ليس باختياره
 بخلاف العزم فانه يكون باختياره واكتسابه من حيث انه عقد بقلبه عليه
 (او انكره سيدنا ابى بكر رضي الله عنه) وأقل الدرجات ان يتعدى
 ذلك الى عمر وعثمان وعلى لان صحابتهم يعرضونها لخاص والعامة من
 النبي صلى الله عليه وسلم فذا في صحابة احدهم مكذب النبي صلى الله عليه
 وسلم فله الاجهري عن الشهاب الرمل ثم قال وانما نص الفقهاء على ابى
 بكر ثبوت صحبته بالقرآن وسكوته عن غيره لا يمنع المعوق لما تقرر من كفر
 من انكر جمعا عليه ~~هـ~~ او ما من الدين بالضرورة وصحبة همس كعثمان
 وعلى من هذا القليل ذكره المدايني والجبري (او رسالة واحد من الرسل
 المجمع على رسالته) كالخمسة والعشرين المذكورين في القرآن بخلاف
 المختلف في رسالتهم وهو ثلاثة وتسعين والعزير واثمان كما افاده
 شيخنا يوسف (او جـ د) اي انكر آية او (حرفاً فيه مجمعا عليه) اي

كالرواتب او عزم على الكفر
 في المستقبل او على فعل
 شئ بما ذكر او تردد فيه
 لا وسوسة او انكره
 سيدنا ابى بكر رضي الله عنه
 او رسالة واحد من الرسل
 المجمع على رسالته او جـ د
 حرفاً فيه مجمعا عليه

على ثبوته (من القرآن) كسمة التمل التي في وسطها اناسية الفاشقة
 فلا يكفر من نساها من الفاشقة لعدم الاجماع عليها هكذا ذكره المدايني
 والجيري (او زاد حرافيه مجمعا على نفيه معتقدا انه) اي الحرف (منه)
 اي من القرآن (او كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون كقرايل
 كبيرة فقط نقله الجيري عن الشبرايني (او نفيه) بتخفيف القاف على
 الانصح كافي المصباح وذلك كالهمود والجهة في وصفهم داود عليه السلام
 بالحسد (او غراسه بهه مدقعيه) اي احسانه قديره بان قال محمد مثلا
 (او جزنبوة احد) اي اعتقد جواز وقوع النبوة لاحد (بعد نبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم) ارادى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة ارادى انه
 يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وان يعاقب الجوارح العين فهذا كفر بالاجماع
 اما لو ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه فلا يكفر لان ثابته انه
 يدعى ان النبي صلى الله عليه وسلم راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فان
 كان صادقا فذا الظاهر والافهم مجرد كذب افاده الجيري (والقسم الثاني)
 من اقسام الردة الثلاثة (الانغال كسجود لصنم) يقال هو الوثن المتخذ
 من الحجارة والخشب ويرى عن ابن عباس ويقال الصنم المتخذ من
 الجواهر المعدنية التي تدوب والوثن هو المتخذ من حجر أو خشب وقال ابن
 فارس الصنم ما يتخذ من خشب أو نحاس أو فضة كذا في المصباح (او
 شمس) وهو كوكب مشرقى وهي أعظم الكواكب ومحملها الفلك
 الرابع وسيرها في فلكها من جهة المغرب الى جهة المشرق ومع ذلك لم يظهر
 سيرها العظم سرعة دور فلكها يدور في اليوم واليلة دورة من المشرق الى
 المغرب والشمس في كل سنة تدور في الفلك دورة واحدة كما افاده عبيد
 الرحمن في المطلب (او مخلوق آخر) الا ضرورية بان دلت قرينة على
 عدم دلالة الفعل على الاستغفاف كسجود اسير في دار الحرب بمحضرة كافر
 خشية منه فلا كفر وخرج بالسجود الى كسجود فان قصد تعظيم المخلوق
 بالركوع كتعظيم الله كفر والا بان قصد تعظيمه لا كتعظيم الله والخلق
 فلا يكفر بل هو حرام لوقوع صورته للمخلوق فادق ولا كذلك السجود فانه
 كفر مطلقا اما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل

من القرآن او زاد حرافيه مجمعا على نفيه معتقدا انه منه او كذب رسولا او نفيه او غراسه بهه مدقعيه او جزنبوة احد بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم واتهم الثاني الافعال كسجود لصنم او شمس او مخلوق آخر

الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته وهذا
 قاله الشرفاوى والجبيرى وقال السكردى فى الحواشى المدينة قال ابن حجر
 فى كتابه الاعلام بقواطع الاسلام قد مر جوابان بسجود جهة الصوفية بين
 يدى مشايخهم حرام وفى بعض صورته ما يقتضى السكفر فعلم من كلامهم ان
 لسجود بين يدى الفقير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالسكفر
 ان يقصد السجود للمخلوق والحرام ان يقصد لله تعالى معظم ما به ذلك
 لمخلوق من غير ان يقصد به ألا يكون له قصد انتهى (والقسم الثالث) من
 فاسم الردة الثلاثة (الأقوال وهى كثيرة جدا لا تنصص منها) أى الكثيرة
 ان يقول أى الشخص (المسلم) أى لمن يتصف بالاسلام (يا كافر
 اوبيهوى) قيل هو نسبة الى يهودان يعقوب عليهما السلام (أونصرانى)
 فتح الذوق قيل نسبة الى قرية اسمها نصران فهى نسبة على الأصل ثم أطلق
 النصرانى على كل من تعبد بينهم كذا فى المصباح (اوباعديم الدين) حال
 كون القائل (مريدا) بذلك القول (ان الذى عليه الخطاب من الدين
 ككفر او يهودية أو نصرانية أو يبريدى) أمالوا راد بقوله يا كافر انه كافر
 النعمة أو يفعل فعل السكفار أو سائر الزنج فلا يكفر فاده الشرفاوى أى
 لانهم قالوا كفر النعمة أى غطاها بان يحرمها ويقال للفلاح كافرا لانه يكفر
 البذر أى يستره كذا فى المصباح (وكالسخرية باسم من أسماءه تعالى
 او وعده) بالجنة والثواب (او وعيده) بالتأويل والعقاب (من لا يخفى عليه
 نسبة ذلك) أى إضافة ذلك الاسم والوعدا الوعيد (اليه سبحانه) تبارك
 ونعالى (وكان يقول) أى الشخص (لواصرنى الله تعالى بكذا) وهو كتابته عن
 اسم شئ (لم أفعله اولو صارت القبلة فى جهة كذا) وهو كتابته عن الغرب
 والشرق أو الشمال والجنوب (ما صلبت الهيا ولو اعطانى الله الجنة
 ما دخلتها مستخفا) أى مستهزئا ومحقرا (أو نظير العنادى فى الكل) أى فى هذه
 ثلاثة فخرج من يريد بذلك تعبيد نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شئ
 يرد له لوجافى جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته أفاده الجبيرى
 لعناده هو بان عرف انه الحق بالظن وامتنع أن يقربه نعمة الشرفاوى عن
 لزمى (وكان يقول لو آخذنى الله) أى عاقبنى (بترك الصلاة) أى

والقسم الثالث الأقوال
 وهى كثيرة جدا لا تنصص
 منها ان يقول لمسلم يا كافر
 اوباعديم الدين مريدا ان الذى
 عليه الخطاب من الدين
 ككفر او يهودية أو نصرانية
 اولىم يدين وكالسخرية
 باسم من أسماءه تعالى
 او وعده او وعيده
 لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه
 سبحانه وكان يقول لواصرنى
 الله بكذا لم أفعله اولو صارت
 القبلة فى جهة كذا ما صلبت
 الهيا ولو اعطانى الله الجنة
 ما دخلتها مستخفا او مظهرا
 للعناد فى الكل وكان يقول
 لو آخذنى الله بترك الصلاة

عليه (مع ما أنافيه من المرض) وهو ما يعرض للبدن فيضرجه
 الاعتماد الخاص (ظلمني) والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ()
 قال لعل حدث أي يتجدد وجوده (هذا بغير تقدير الله أولو شهد عنده
 الانبياء أو الملائكة أو جميع المسلمين بكذا) وهو كناية عن شيء مشهور
 لأحد (ما قبلتهم) أي ما صدقت قولهم (أوقال) لما قيل له قلم أنظارا
 أوقص شواربنا مثله سنة (لا أفعل كذا) وهو كناية عن شيء هامور
 (وان كانت سنة) أي طريقة محمدية حال كون القائل بقوله لا أفعل
 آخره (يقصد الاستهزاء) أي الاستخفاف بخلاف ما إذا أراد المبا
 في تبعية نفسه أو الحق أماده اشترى وقال في كفاية الاختيار ولو تساوا
 شخصان فقال أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله وقال الآخر لا حول لا قوة
 من جوع كفر ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفر ولو قال لا أخاف
 القيامة كفر انتم سى (أولو كان فلان) وهو عدوه مثلا (نيما آمنت به
 أي فانه يكفر على ما قاله العلماء رضي الله عنهم حكاه ابن الحصني وقال
 كفاية الاختيار وكذا إذا قال شخص من عدوه لو كان ربي ما عسدت به فانه
 يكفر أو قال من ولده أو زوجته أو أحب الي من الله أو من رسوله (أ
 اعطاه عالم فتوى) أي بيان الحكم من غير الزام (فقال ايش) أصله
 أي شيء (هذا الشرع مریدا) بذلك القول (الاستخفاف) أي التفة
 للشرع (أو قال لعنة الله) وهي من الله تعالى ابعاد العبد بسخطه ومو
 الانسان الدعاء بسخطه وهذا هو المراد هنا (على كل عالم مریدا) بقوا
 كل عالم (الاستغراق) أي الاستيعاب (الشامل لأحد الانبياء) أو
 أو اطلق (أو قال أنا بري) أي بعيد (من الله أو من الملائكة أو من النبي
 صلى الله عليه وسلم (أو من القرآن) وهو كلام الله تعالى (أو من الشريعة
 أو من الاسلام أو قال الحكم) وهو ما بينه الحاكم مع الزام (حكم) بالبر
 للفقهاء (به) أي بذلك الحكم (من الاحكام الشرعية) أي
 جعلها الله طريقا ومذاهبا (ليس هذا) أي الذي قاله الحاكم (الح
 أو لا أعرف الحكم) مستهزئا بحكم الله تعالى أو قال وقد علمنا وطاعا و
 ما يوعى فيه الشيء أي يجمع (كأسادهما) من قوله تعالى ان للثمة بن مغاز

مع ما أنافيه من المرض ظلمني
 أو قال لعل حدث هذا بغير
 تقدير الله أولو شهد عندي
 الانبياء والملائكة أو جميع
 المسلمين بكذا ما قبلتهم أو قال
 لا أفعل كذا وان كان سنة
 يقصد الاستهزاء أو لو كان
 قسلا نبيما آمنت به أو
 اعطاه عالم فتوى فقال
 ايش هذا الشرع مریدا
 الاستخفاف أو قال لعنة الله
 على كل عالم مریدا الاستغراق
 الشامل لأحد الانبياء
 أو قال أنا بري من الله
 أو من الملائكة أو من
 النبي أو من القرآن أو من
 الشريعة أو من الاسلام
 أو قال الحكم الحكم به من
 الاحكام الشرعية ليس هذا
 الحكم أو لا أعرف الحكم
 مستهزئا بحكم الله أو قال وقد
 علمنا وطاعا كأسادهما

حدائق راعنا و كواهب انزابا و كاسادهافاى و خراجه لوفى و متتابعة
 او صافية (أو) قال وقد (فرغ) أى سب من انا (شرابا) وهو
 ما يشرب من الساعات (فكانت شرابا) من قوله تعالى وسبوت الجبال
 أى من وجه الارض فكانت شرابا أى هيا منشا (أو) قال (عند وزن
 و كبل و اذا كالوهم او وزنوهم يخسرون) أى اذا كالواهم او وزنواهم أى
 انما من يتقصون (أو) قال (عند روية جمع) أى جماعة (وحشروناهم
 فلم يغادرهم احدا) حال كون القائل كائنا (بقصد الاستخفاف) أى
 الاستهزاء (او الاستهزاء) أى السخرية (فى الكل) أى فى هذه
 الاربعة (وكذا كل موضع استعمل) أى بنى (فيه القرآن بذلك القصد
 بان كان بغير ذلك القصد) كان اطلاق (فلا يكفر لکن قال الشيخ أحمد)
 ابن محمد (بن حجر) الهيمى سى هذا اعنى جدد ذلك الشيخ حجر لانه كان
 ساكنا دائما لا يشككم فلكه حجر ماقى فى الارض (رحمه الله) أى
 بالمرحمة التى وسعت كل شئ (لا بعد حرمته) قال الجبیری نقله من
 القليوبي واعلم ان التورية هنا فيما لا يحتملها اللفظ لا تفيد فيكم بالنا
 وفارق الطلاق بوجود التماز هنا انتهى فى التورية ان تطلق له فاطما
 فى معنى وتريد به معنى آخر ينزاه ذلك اللفظ اسكنه خلاف ظاهره كذا
 فى المصباح (وكذا يكفر من شتم نبيا او ملكا) أى من وصفه بما فيه نقص
 وازدراء (أو قال أكون قوادا) بشتمه بالواو أى جارا و أخذ النساء
 لاطمان للزناة (ان صليت أو ما أصبت خيرا) من مال أو غيره (منذ صليت
 أو الصلاة لا تصلح لى) حال كون القائل (بقصد الاستخفاف بها) أى
 الصلاة (أو الاستهزاء أو استخلال تركها أو التثاؤم بها) أى بان يقصد
 بذلك القول ان الصلاة سبب فى موت عباده أو خسار تجارتهم أو غير ذلك
 من صور الاستهزاء ما يصدر من ظالم عند ضربه فيستغيث المضروب بسيد
 وابن والآخر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خسر رسول الله
 أصلا وخسوف ذلك ذكر ذلك الجبیری فى تحفة الحبيب ومثله فى كفاية
 اخبار (أرقل اسم انا عدوك وعدو نيك او شريف) من اولاد رسول الله
 لى الله عليه وسلم (انا عدوك وعدو جدك مریدا) بقوله جدك (النبي صلى

او فرغ شرابا فكانت
 شرابا او عند وزن او كبل
 واذا كالوهم او وزنوهم
 يخسرون او عند روية
 جمع وحشروناهم فلم
 يغادرهم احدا بقصد
 الاستخفاف او الاستهزاء
 فى الكل وكذا كل موضع
 استعمل فيه القرآن بذلك
 القصد بان كان بغير ذلك
 القصد فلا يكفر لکن قال
 الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله
 لا بعد حرمته وكذا يكفر من
 شتم نبيا او ملكا او قال أكون
 قوادا ان صليت أو ما أصبت
 خيرا منذ صليت أو الصلاة
 لا تصلح لى بقصد الاستخفاف
 بها أو الاستهزاء أو استخلال
 تركها أو التثاؤم بها أو قال
 اسم انا عدوك وعدو نيك
 او شريف انا عدوك وعدو
 جدك مریدا النبي صلى الله

عليه وسلم

الله عليه وسلم) ومن الكفر ما لو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم وكذا القول
 ولي أوفرا وهرب أو توارى أو شحذ ذلك لأن ذلك يدل على التثقيب فان تاب
 فدخل سبيله والا تمل بضرب عنقه وقال المسلمون الكعبة والخزفية انه يقتل حمله
 افاد ذلك اشرفاوى (او يقول شيامن نحو هذه الالفاظ الشبهة) بفتح
 فكسر اى السبينة (الشبهة) اى العبيضة قال ابو بكر بن الحسين فى دفع
 النفوس وانواع الكفر كثيرة لانها لا تكاد تنصرف فند كر شيئا يدل على ما يشابه
 ففهم ان يقرأ القرآن على ضرب الدف او يلقى القرآن على قاذورة او تمل
 عليه آية منه فيعيد هامس تهزأ بها وكذا من ذكر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عنده فى معرض الشفاعة او غيرها فذكره كاستهزأ به او صغر
 او اختقره او اختقر كلامه فهذا يكفروهم الوتيل له تعلم الغيب قال نعم كفر
 وكذا لو قال النضرانية خبر من اليهودية كفر اذا خبر فيها وفى كتب
 اصحاب ابي حنيفة رضى الله عنه انه لو عطس السلطان او نحو من الجبابرة
 فقال له رجل يرحمك الله فقال آخر لا تغل لاسلطان هذا فانه يكفر وكذا
 لو تمنى حل مالم يحل فى زمن كالظلم أو الرأ أو قتل النفس بغير حق أو شد
 الزنار على وسطه فانه يكفر بخلاف ما لو تمنى حل الخمر أو المناكحة بين
 الاخ والاخت فلا يكفر والاضابط أن ما كان حلالا فى زمن قمنى حله لا يكفر
 لان ذلك كاح الاخ لاخته كان حلالا فى زمان وكذلك الخمر واختلفوا فى وضع
 قنينة المجوسى على رأسه والاصح انه يكفر والله أعلم واختلفوا فى من دعا
 على شخص فقال لا ختم الله له بخير فقال بعضهم يكفر لانه رضى بموته على
 الكفرة ومن رضى بالكفر كفر وفيما ذكرناه كفاية انتهى والزنار يضم
 الزاى وتشديد النون هو خبط غليظ بقدر الاسبوع من الابر يسم بشده
 على الوسط (وقد عد الشيخ أحمد بن محمد بن حجر) الهيمى
 (وانافى مباح رحمه الله تعالى فى كتابه الاعلام) بقوله
 الاسلام وهو لا ير حجر (والشفاء) فى اخلاق المصطفى وهو لا فافى مباح
 (أشياء) من أحكام الردة (كثيرة فينبغى الاطلاع عليه) أى ذل
 الكتاب أى فيسبب ندبا مؤكدا لا يحسن تركه (فان من لم يعرف اشرف
 أى السوء والسوء والظلم (يقع فيه) فن الكفر ما لو قال لمن ظلمه أنه

اد يقول شيامن فهو هذه
 الالفاظ الشبهة
 وتسمى الشخ احمد بن
 حجر انا فى مباح رحمه
 الله تعالى فى كتابها
 الاعلام والشفاء أشياء
 كثيرة فينبغى الاطلاع عليها
 وان من لم يعرف الشريعة فيه

ظلمة في فاته بظاهرك أو قال يؤمن أخذ الله تعالى إيمانك أو ساءب الله تعالى
إيمانك أو قال لم اعلم اني مؤمن أهلا أو قال اني مرتد أو قال لاحد خاتمك الله
لتظلم الناس أو الله - اهلك لظلم أو قال لاحد ان لم تكن مؤمنا فكيف كانفسرا
أو قال لاحد صلاتك - كعبتي أو سد يميني من الصلاة أو الدراهم والذهب
خير من الصلاة أو ان دخلت الجنة أنعمت بك وأدخل معك الجنة هكذا
مانع - ل من المظفر بن ابراهيم (وحاصل اكثر تلك العبارات يرجع الى ان
كل عقدة في الضمير (أو ذل) - قول يدل على استهانة أو استخفاف بالله
أو كونه أو رسلة أو ملائكة أو شعائره) أي أو اعلام دينه والمراد بالشعائر
المواضع التي يقام فيها الدين قاله سليمان الجمل (أو معالم) أي امارات
(دينه) وهو عطف نفسه (أو احكامه أو وعده) أي اخباره بالثواب
والجنة (أو وعيده) أي اخباره بالعقاب والنار (كفرا أو عصية) فن
المعصية ما لو قال سبحانه مسجدا مسجدا - صيغة التثنية غير أو قال عند سماع الاذان
أو قراءة القرآن هذه المشغلة أو قال ان الدنيا تعد والآخرة تستهانة والتعبد
خير من التسيئة أو قال ان الدنيا امحولة والآخرة مؤجلة والمجلة خير من
المؤجلة ولو شتم حوينا من المؤمنين كولات فعند أبي خيفة يكفر لانه شتم نعم الله
تعالى وعند أبي يوسف ومحمد لا يكفر بل هو معصية كذا ما نقل عن المظفر
ابن ابراهيم (فاحذر الانسان) أي الخلف (من ذلك) أي من المذكور
من الاعتقاد والقول والفعل الدال على الاستهانة والاستخفاف (جهده)
بفتح الجيم لا غير أي نهاية الحذر وغايته فهو مفعول مطلق

(فصل) في أحكام المرتد (يجب على من) أي شخص رجل أو امرأة
(وقعت) أي صدرت (منه ردة العود فوراً) أي عقب الردة (الى الاسلام)
أي الانقياد بما أخبره الرسول صلى الله عليه وسلم ملتسباً (بالنطق
الشهادتين) وظاهر كلام المصنف انه لا بد من تكرار الشهادة كما اعتقده
شبرا ماضي وكما أفاده الرولى ويجب على من لم يسبق حكمه باسلامه بعد
تكميله النطق بالشهادتين مرة في العمر وان طال ليتحقق وجود الاسلام
موقفاً - وجوب الاشارة بهامرة في حق الاحرس أفاد ذلك الرولى
احمد الزاهد (والانلاع) أي التزع والكف (عما وقعت به الردة)

وحاصل اكثر تلك العبارات
يرجع الى ان كل عقدة أو
فعل أو قول يدل على استهانة
أو استخفاف بالله أو كونه
أو رسلة أو ملائكة أو شعائره
أو معالم دينه أو احكامه أو
وعده أو وعيده كغيره
معصية فاحذر الانسان
من ذلك جهده
(فصل) يجب على من
وقعت منه ردة العود فوراً
الى الاسلام بالنطق
بالشهادتين والانلاع عما
وقعت به الردة

عليه في الحال (ويجب عليه التدم) أي الحزن والكف (على ما صدر منه)
 فيما مضى (والعزم) أي التعميم بالقاب (على أن لا يعود مثله) أي
 المذكور من الردة فيما بقي من عمره (وقضاء ما فاته) ان كان (من واجبات
 الشريعة) كالصلاة والصوم والزكاة (في تلك المدة) أي مدة الردة (فان
 لم يقب) بنفسه (وجبت استنابته) في الحال فلا يعمل لما فيه من بقائه
 على الكفر الا ان كان مكران فيسرن التأخير الى الصحو وكان مجتونا
 فيعمل حتى يفتق احتياطاً وهذا بخلاف تارك الصلاة كسلافان استنابته
 ستة لان جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار اذا مات على ردة فوجب علينا
 انقاذهم منها وجريمة تارك الصلاة كسلافان تقتضي ذلك لانه تحت مشيئة
 الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له (ولا يقبل منه) أي من المرتد
 (الا الاسلام او القتل) بضرب عنقه ونحوه وان لم يتب والقاتل له هو
 الامام فان لم يقتله وجب على الاحاد قتله على ما استظهره الشارقات وعند
 القدرة وأمن العاقبة لانه من قبيل النهي عن المنكر (ويطلم) أي الردة
 (صومه ونعيمه) أي وسائر اعماله ان اتصت بالموت والابان أسلم قبل موته
 فهي مبطله لثواب عمله فقط فبعد عمله العمل بمجسرد عن الثواب فلذلك
 لا يجب عليه قضاءه ولا يطالب به في الآخرة (ونسكاحه) الموجود قبل ردة
 اذا كانت الردة (قبل الدخول) أي الوطئ ولو في الدبر مثله استدخال المني
 المحترم بفرجها (وكذا بعده) أي الدخول او بعد استدخال المني وكذا ما
 على ما استظهره الشارقات (ان لم يعد الى الاسلام في العدة) اما لو عاد الى
 الاسلام في العدة بان لم يقتل في الردة دام النسكاح لان الارتداد اختلاف
 دين طراً بعد الدخول او استدخال المني او بعده فلا يوجب البطلان في
 الحال كالاسلام أحد الزوجين الكافرين ويحرم وطئها في مدة التوقف
 ولا ح في ذلك اشبهه بقاء النسكاح ومن ثم وجبت لذلك عدة ووجبت عليه
 نفقة لها ان لم تر تدعه نعم بعزيمه قد التحريم (ولا يصح عدة نسكاحه) أي
 تزوجه بأحد أو تزوج أحده فاضافة نسكاح الى الضمير من اضافة المصدر
 لفاعله او مفعوله وذلك لانه غير مقي بخلاف الكافر الا على فان نسكاحه
 صحيح أي محكوم بحكمته (وتحرم ذبيحته) كما تحرم مناكمته بخلاف

ويجب عليه التدم على
 ما صدر منه والعزم على ان
 لا يعود مثله وقضاء ما فاته من
 واجبات الشريعة في تلك المدة
 فان لم يتب وجبت استنابته
 ولا يقبل منه الا الاسلام
 بالقتل وبطلان ما صومه ونعيمه
 ونسكاحه قبل الدخول
 وكذا بعده ان لم يعد الى
 الاسلام في العدة ولا يصح
 عقد نسكاحه وتحرم ذبيحته

الكافر الاصل فانما جعل اذا حل منا كتنا لاهل ملته (ولا يرث) من مرتد
 ولا من مسلم ولا من كافرا صلى لانه ليس بينه وبين أحد مناصرة في الدين
 (ولا يرث) أي لا يرثه أحد لذلك (ولا يصلى عليه) أي لا يجوز الصلاة
 عليه لخبر يهمل على الكافر بسائر أنواعه قال تعالى ولا تصل على أحد
 منهم مات أبدا (ولا يغسل) أي لا يجب غسله لخروجه عن أهلية الوجوب
 بالردة لكنه يجوز (ولا يكفن) أي لا يجب تكفينه لذلك لكنه يجوز
 (ولا يدفن) أي لا يجب دفنه أصلا كالمطرب فيجوز اغراء الكلاب على
 جثثهم ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في
 مقابر الكفار (وماله) أي المرتد بعد دموته (فريق) أي راجع للمسلمين
 وانما يسمى المال الرابع من المال الثاني لان الله خلق
 ما في الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على طاعته فحقه أن يكون تحت أيديهم فما
 كان تحت أيدي الكفار فطر يفسده الرد الى المسلمين فاذا حصل لهم فقد
 رجع اليهم ويخمس جميعه خمسة أخماس متساوية فيعطى أربعة
 أخماسه للاجناد الذين همينهم الامام الجهاد ويقسم الخمس الباقي
 على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعد وفاته
 صلى الله عليه وسلم الى الخلفاء المسلمين كالتقسيم الحاكين في الالاد
 وكالعلماء بعلمهم اشترع كتبهم بروح حديث وفقه والمؤذنين وعلمهم القرآن
 والارامل وغيرهم وسهم لذوي قربى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو
 هاشم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم صغار لأب لهم معروف شرعا
 فيندرج ولدا الرزاق والقيط والمثني بلعان أو حلف وسهم للسالكين أو الفقراء
 وسهم لبناء السبل بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض
 ونقصي من ذلك المال دين لزمه فبسل الردة ثلاث أو غيره ويدل ما أتلفه
 فيها وما قبل موته فماله موقوف ولا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لا بد
 من ضرب المال كم عليه ويكون كجبر القاس لاجل حق أهل الغيبة فيسكن
 من ذلك المال بموته من نفسه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وانما
 صرفه فان لم يستعمل الوفاء بأن لم يقبل التمليق كبيع وهبة ورهن وكتابة
 ما طل وان أحمله بأن قبل ذلك كعتق وتبذير وصية فوقوف ان أسلم تبين

ولا يرث ولا يرث ولا يرث ولا يرث
 عليه ولا يغسل ولا يكفن
 ولا يدفن وماله في

نفوذ والا فلا

﴿فصل﴾ في وجوب أداء الواجبات وترك المحرمات (يجب على كل مكاف) أي بالغ عاقل (أداء جميع ما أوجبه الله تعالى عليه) كالصلاة والزكاة والصوم والحج ورد المظالم (ويجب) عليه أيضا (أن يؤديه على ما أمره الله به من الاتيان بأركانه وشروطه) فالركن ماوجب وانقطع والشرط ماوجب واستمر (ويجتنب مبطلاته) أي يبعد عنها (ويجب عليه) أي كل مكاف (أمر من رآه تارك شيئا منها) أي الأركان والشروط بادائه (أو) لم يترك شيئا منها بالكيفية لكن (بأن يسهل على غيره وجهها) أي طريقةها كاتيان الركوع والسجود بغرافاة صلبه كافي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لا يتم ركوعه وينقرف في سجوده وهو يصلي فقال صلى الله عليه وسلم لومات هذا على حاله مات على غير طاعة محمد صلى الله عليه وسلم وفيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله إلى صلاة عبد لا يقم صلبه بين ركوعه وسجوده وفيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته قالوا يا رسول الله كيف يسرق من الصلاة قال لا يتم ركوعها ولا سجودها روى الأول الطبراني والثاني الامام أحمد واثبت جميعهم ابن خزيمة أفاد ذلك الرملي (ويجب عليه) أي كل مكاف (قهره) بأمره قوي (على ذلك) أي إذا عشي متروكه بالكيفية أو ما أتى على غير طريقه من الأركان والشروط بطريقه (أو قدرها عليه) أي المذكور من الأمر والقهر (والا) يقدر على ذلك (فيجب عليه الانكار) أي العكس كراهة والتهمي عن ذلك المفعول (بقلمه ان يحجز عن القهر والأمر وذلك) أي الانكار بالقلب (أضعف الأيمان أي أقل ما يلزم الإنسان) أي ما يجب عليه (عند الحجز) أي الأضعف عن ذلك (ويجب) أي على كل مكاف (ترك جميع المحرمات) كحقوق الوالدين وقطع الرحم وشرب الخمر وقتل النفس وأكل الربا والزنا وكافة ما لوط الذين أهلكهم الله تعالى بنفوسهم وهي اللواط وممارشة الذبكة ومذاق الحبة السكباش ونقصان المسكالك والميزان ودخول الحمام بلامتر (و) يجب أيضا (نهي مرتكبها) أد

﴿فصل﴾ يجب على كل مكاف أداء جميع ما أوجبه الله عليه يجب عليه أن يؤديه على ما أمره الله به من الاتيان بأركانه وشروطه ويجتنب مبطلاته ويجب عليه أمر من رآه تارك شيئا منها أن يسهل على غيره وجهها ويجب عليه قهره على ذلك أن يقدر عليه والا فيجب عليه الانكار بقلبه ان يحجز عن القهر والأمر وذلك أضعف الأيمان أي أقل ما يلزم الإنسان عند الحجز ويجب ترك جميع المحرمات ونهي مرتكبها

حرمت أى فاعلهما أولو صيدا (ومنعه فحرامها) أى المحرمات (ان قدر
 القلبية) أى النهى والتمنع بالبدن أو باللسان (والا) بأن عجز عن النهى
 ما منع مع الفهم بذلك (وجب عليه) أى العاجز عن ذلك (ان ينكر
 أى المذكور من المحرمات وفاقها أى ان ينكره وينهاه) (بقلبية)
 علمه أى سلم من ابن سبغ بن الخلدري رضى الله عنه انه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم
 يستطع فبإصبعه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان فقوله صلى الله
 عليه وسلم من رأى أى اصرأعلم وهذا اقرب وقوله منكم أى من هذه
 الآية لا الخاطئين فقط وقوله منكرا هو ما ليس فيه رضا الله تعالى من
 قول او فعل والمعروف ضده وقوله فليغيره أى فليزله بيده فان لم يستطع
 لازالة فبأصبعه فان لم يستطع فبقلبه وقوله وذلك اضعف
 الايمان أى اقل ثمرات الايمان اذ فيه السكرامة فقط وقد جاء في رواية
 ما ليس وراء ذلك من الايمان حجة خردل أى لم يبق وراء هذه المرتبة مرتبة
 أخرى لانه اذا لم ينكره بقلبه فقد رضى بالقضية وليس ذلك من شأن
 الايمان فعلم من ذلك انه لا يكفي الوعظ لمن أمكنه ازالته بايد ولا كراهة
 القلب لمن قدر على النهى باللسان تنبيه لا تعارض بين قوله صلى الله
 عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره الى آخره وبين قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا هادواكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذ معناه عند
 المحققين انكم اذا فعلتم ما كلفتم به لا يضركم تقصير غيركم واذا كان كذلك
 فما كلفه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعل ذلك ولم يمتثل
 الخاطب فلا عيب بعد ذلك على القائل لكونه أدى ما عليه فان ما عليه
 الامر لا القبول هكذا أفاده أحمد الفشني (و) يجب على كل مكلف (مفارقة
 لموضع العصية) أى تجنب مجالس السوء خصوصا مجالس الزور والباطل
 وورشوة قضاء السوء الذين بدلوا وعن الحق عدلوا وللعراة اكلوا قاله
 الفشني (والحرام) من حيث وصفه بالحكمة (متوعدا الله مرتكبها)
 أى فاعله بلا عذر (بالعقاب) أى بوقوع العقاب في الآخرة عدلا منه
 إلى ما يكفي في صدق العقاب ووجوده ولو احسن العصاة مع العفو من غيره

ومنعه فحرامها ان قدر
 عليه والاوجب عليه
 ان ينكر ذلك بقلبه ومفارقة
 لموضع العصية والحرام
 متوعدا الله مرتكبها
 بالعقاب

أفاده المحلى (ووجه تاركه) أى امتثالا (بالتواب) فالامتثال هو
 بأن يكف نفسه عن الحرام لئلا يحسب الشرع بخلاف ما لو تركه لغير
 خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذلك ان تركه لئلا
 قصد كفى تقرير الشرح أحمد المصطفى

فصل في أوقات الصلاة المكتوبة وما يذكره فيها فالصلاة أم العبادات
 ومراج المؤمنين ومنساجا قرب العالمين أفاده سليمان الجملى (فمن
 الواجب) على كل مكلف (خمس صلوات في اليوم واليلة) لقوله صلى
 الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده قال السائل هل على
 غيره ما قال لا الآن تطلع رواء الزمان وقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله
 دلى أمى ليلة الامرا خمسة صلوات فلم أنزل راجعة رأسه الخفيف
 حتى جعلها خمسة فى كل يوم وإله قال الشيخ عطية فقوله صلى الله عليه وسلم
 أمى أى أمة الدعوة لا ر الكفار خالطون بشروع الشريعة أيضا وقوله
 ليلة الاسراء هى ليلة السابيع والعشرين من رجب وكانت قبيل الهجرة
 بسنة وكانت هذه الخمسون فى كل وقت من الخمس عشر صلوات وكل
 صلاة ركعتان فالجملة مائة ركعة لانها فرضت ركعتين ركعتين واثنتين
 الى مائة الهجرة ثم حصلت الزيادة بوحى فى الر باعية وزيدى المغرب
 ركعة وقيل ان المغرب فرضت ثلاثا ابتداء انتهى (الظهر) أى صلاة
 الظهر (ووقتها اذا زالت الشمس) وزوالها ميلها عن كبد السماء الى جهة
 المغرب فيما يظهر لئلا فى نفس الامر ويعرف ذلك بطول الظل بعد تنهاى
 قصره قال عطية فالزوال ليس من وقت الظهر انتهى وفى حاشية السكرى
 نة لشرح البخارى للقسطالانى وهو ناقض عن القوت لاني طالب الزوال
 ثلاثا نزوال لا يعلمه الا الله تعالى وزوال تعلمه الملازمة المقررون وزوال
 تعامه الناس وجاء فى الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل حبيب بل هل
 زالت الشمس قال لا نعم قل مامه الى انعم قال يا رسول الله قطعت من فلكها
 بين قولى لا نعم وسيرة خمسمائة عام انتهى (الى) زيادة (مسير نظر)
 كل شئ مثله غير ظل الاستواء أى غير ظل الشئ حالة الاستواء
 ان وجد كفى أكثر البلاد وفى بعضها لا يوجد أصلا فى بعض الأيام كما

وعد تاركه بالتواب
 فصل في الواجب
 خمس صلوات في اليوم
 واليلة الظهر ووقتها اذا
 زالت الشمس الى مغرب
 ظل كل شئ مثله غير ظل
 الاستواء

فان لم يوجد فلا حاجة لهذا الاستثناء وهو قوله غير ظل الاستواء فاضافة ظل
 الاستواء لا بد من ملائمة لوجوده عنده والا فلا يصح لان الاستواء لا يظلم له
 انما هو لاشئ المفروض انساناً أو جموداً أو غيرهما فالمصير من وقت
 الظهور وهذه الزيادة من وقت العصر على الصبح أفاد ذلك عطية (والعصر
 يوقتها من بعد وقت الظهر) من غير فاصل بينهما وقال الشنخا ان لاختلاف
 في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا لكن خرج وقت
 الظهور لا يكاد يعرف الابتداء الزيادة في الرياء المذكورة ثلاثة أوجه
 أحدها انها من وقت العصر والثاني انها من وقت الظهر والثالث انها
 صلة بينهما ذكره الدميري (الى مغيب الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم
 بت العصر ما لم تغرب الشمس (والمغرب ووقتها من بعد مغيب الشمس)
 في عقب عروب جميع قرصها ولا يضر بعد الغروب بقاء شمسها خلافاً
 لما وردى (الى مغيب الشفق الاحمر) الاحمر صفة كاشفة لان الشفق
 باللغة هو الحمرة كما نقله الكردى عن العلماء لقوله صلى الله عليه وسلم وقت
 صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق رواه مسلم لم عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 والعشاء ووقتها من بعد وقت المغرب) ما روى الشافعي عن مالك
 نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمرة فإذا
 أبالشفق وجبت الصلاة حكاه الدميري (الى طلوع الفجر الصادق)
 لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في النوم نقر يط وانما التفرط على من لم
 صل الصلاة حتى يبيح وقت الصلاة الاخرى رواه مسلم ظاهره يقتضي
 متداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس غير الصبح
 قال شيخنا يوسف أي وغير المغرب أيضاً على القول بأن وقتها واحد انتهى
 عند الاصطخرى ووقتها بنصف الليل حكاه الدميري (والصبح ووقتها
 من بعد وقت العشاء) وهو طلوع الفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه
 مسترشاً بنواحي السماء وخرج بذلك الفجر الكاذب وهو ما يطلع قبل
 الصادق مستطيلاً ثم يذهب زهقة ظلمة (الى طلوع الشمس) لقوله
 صلى الله عليه وسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس
 رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

والعصر ووقتها من بعد وقت
 الظهر الى مغيب الشمس
 والمغرب ووقتها من بعد
 مغيب الشمس الى مغيب
 الشفق الاحمر والعشاء
 ووقتها من بعد وقت المغرب
 الى طلوع الفجر الصادق
 والصبح ووقتها من بعد وقت
 العشاء الى طلوع الشمس

الشمس فقد أدرك الحج وعند الاصطخري يخرج بالاسفار حكاد لا يخرج
 والاسفار هو الاضاءة بحيث يميز الظل القريب منه أفاده الكردى
 (فتجب هذه الفروض) أى الخمسة (فى أوقاتها على كل مسلم) أى قوله لا
 فيما مضى فيشمل الرند (بالعقال طاهر) أى عن حبض ونفاس (فيخرج
 تقديمه على وقتها) بل ولا تصح تلك الفروض (و) يحرم أيضا (تأخيرها عن
 وقتها) أى عن وقتها (غير عذر) أما التأخير لعذر فلا يحرم وذلك ما لا نوم
 لم يتعبه أو نسيان إذا لم ينشأ عن تقصيره ولو اجب بدخول الوقت أحيا
 أسرين أما الفعل وأما العزم على الفعل فى الوقت ولا يكفيه العزم على
 مطابق الفعل فى الخروج من الاحتقان لم يفعل ولم يعزم على الفعل فى الوقت
 اتم وأما اذا عزم على ذلك ثم مات لم يكن عاصيا إذا لم يخرجها عن وقتها
 الحدود والظرفين وهذا ما لم يخبر به معصوم بموته فى الوقت والا فلا يكفى
 العزم وهذا العزم خاص فلا يكفى عنه العزم العام هو الواجب على المكلف
 عند البلوغ بان يعزم على فعل الواجبات وترك المحرمات ومحل ذلك فى
 الصلاة أما فى الحج فاذا مات بين عصابه من آخر سنى الامكان لان وقته
 العمر أفاد ذلك عطية (فان طرأ مانع كحبض) أو نفاس أو جنون أو اغشاء
 أو سكر أو ردة (بعد ما مضى من وقتها) أى الصلاة (ما يسعها) باخف ممكن
 (وطهرها نحو ساس) مما لا يصح تقديم الظهر على الوقت كتيدهم وطهر
 الاستحاضة (لزمه قضاؤها) مع فرض قبلها ان صلح لجمعه معها وأدرك قدره
 لانه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا يقطع بما طرأ بعده وذلك بالنسبة
 للجنون اذا كان متطعها واستغرق وقت الاولى وطرا فى الثانية بعد
 مضى زمن يسع الصلاتين ولا يجب معها ما بعده وان صلح لجمعه معها فان
 صح تقديم طهره على الوقت كوضوءها بعدة لم يشترط ادراك قدر وقته
 لا يمكن تقديمه عليه أما اذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب اعدامه لكنه من فعله
 واذا استغرق العصاب والكفر الاصلى وقت الاولى ثم زال فى وقت الثانية
 ومضى مقدار الصلاتين فقط ثم طرأ نحو جنون من حبض أو غيره وبسبب
 قضاؤها ما ان أمكنه تقديم طهره أفاده الكردى ولو طوالت المسراة
 صلاتها فحاضت فيها وقدم مضى من الوقت ما يسعها لو خفت او مضى

تجب هذه الفروض فى
 أوقاتها على كل مسلم بالغ
 عاقل طاهر فيجزم تقديمها
 على وقتها وتأخيرها عنه لغير
 عذر فان طرأ مانع كحبض
 بعد ما مضى من وقتها
 ما يسعها وطهرها نحو ساس
 لزمه قضاؤها

للسافر من وقت المصوبة ما يسع ركعتين لزمه ما انقضاه نفسه الكردي
 لمن شرح الروض (أوزال المانع) من الموانع السبعة التي هي الكفر
 الأصلي والصلوات الجانون والاضواء والسكر والحيف والنفاس (وقد بقي
 من الوقت قدر) زمن (تكبير) للتحريم فأكثر وخلا الشخص منها قدر
 الطهر والصلاة (لزمته) أي وجبت صلاة الوقت عليه لأدراك جزء من
 وقتها كما يلزم المسافر انماها باقتدائه بغيره في جزء منها (وكذا ما) أي الصلاة
 التي قبلها دون ما بعدها وانما يلزم القبالة معها (ان جعت) أي تلك
 الصلاة (معها) أي مع صلاة الوقت وخلا الشخص من الموانع قدر تلك
 الصلاة أيضا على أخف ممكن لأن وقت الصلاة ساحبة الوقت وقت تلك
 الصلاة في حالة الجمع تأخير الحافلة الضرورة أولى فيجب الظهر مع العصر
 والمغرب مع العشاء لا العشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا العصر مع
 المغرب لا تنقضاء صلاحية الجمع

فصل فيما يجب على صاحب الولاية (يجب) على طريق فرض
 التكفائية (على ولي الصبي والصبي المميز أن يأمرهما) أي المميزين
 (بالصلاة) ولو تضاء (ويعلمهما) أي المميزين (أحكامها) أي الصلاة
 من الشروط وغيرها (بعد تمام) سبع سنين (ولا بد من التمييز) بأقرب
 وشروط مع الأمر والمراد بالولي كل من أبويه وإن غلبا ولو من قبل الأم فيسقط
 الوجوب بفعل أحدهما الحصول المقصود به وانما خوطبت بذلك الأم وإن
 يكن لها ولاية لأنه من الأمر بالمعروف ولذلك وجب ذلك على الأجانب
 أيضا على ما ذكره الزركشي وانما خوطبوا بالدين بذلك لأنهم أخص من
 قسمة الأجانب نقله الكردي عن الإيعاب وحد التمييز أن يكون كل من
 لهي والصبي بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده وقيل
 لا يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل أن يعرف عينه من شماله حكى ذلك
 طهية والمراد أن يعرف ما يفعله وما يضمره ولا يجب الأمر قبل تمام السبع
 إن ميز قبلها (ويضمر ما على تركها بعد) شروع (عشر سنين) أي إذا وصل
 بها تمام التسعة لأنهم مظنة الاحتلام والراجع أم ما يضمر بان بقدر
 الجفوان ~~ك~~ تركها يمكن بشرط أن يكون غير مبرح ولا يتقيد بثلاث مرات

أوزال المانع وقد بقي من
 الوقت قدر تكبير لزمته
 وكذا ما قبلها ان جعت

معها
فصل فيما يجب على ولي
 الصبي والصبي المميز أن
 يأمرهما بالصلاة ويعلمهما
 أحكامها بعد سبع سنين
 ويضمرهما على تركها بعد
 عشر سنين

خلافه الا ان سر مح حيث قيدهما الخطا من حديث خط جبريل النبي عليه
الصلوة والسلام ثلاث مرات في ابتداء الوحي ذكره الشافعي ولولم ينفذ
الا المخرج تركهما على المعتدلة الكردى (كسوم الحاقه) بان لم تحصل
لهم ما به شقة لا يشتمل عادة وان لم تبع التيمم افاده ابن حجر في فتح الجواهر قال
صلى الله عليه وسلم اذا طاق الغلام صيام ثلاثة ايام متتاليات فمات فقد وجب
عليه صوم شهر رمضان رواه ابو نعيم والديلى وقال عطية ولا يضرب
الزوجة في حقوق الله بل يقتصر على الامر بخلافه حقوق نفسه اهـ (ويجب
ايضا) على من مر (تعليمهما) أى العبي والعبيبة (ما يجب عليهم ما
أى وما يندب لهم ما من سائر شرائع الاسلام ويجب امرهم بذلك
فهو واجب في الواجب ومنه دواب في المندوب (و) يجب تعليمهم ما (ما يحرم)
أى يجب بيانها لهم ونهيم ما عنه ولا يتفق ذلك الوجوب الا بالبلوغ مع الرشد
وأجرة تعليمه اذ كان كالتقراء والآداب في ماله ما ثم على أبيهم ما ثم امهما
افاده ابن حجر (ويجب على ولادة الامر) من الامام وانابته (قتل تارك
الصلوة) أو تارك شرط من شروطها المجمع عليها أو ركن من أركانها كذلك
ودخل فيها الجمعة في محل الاجماع عليهم (كسلا) أى تساهلوا وتم اونا
بان بعد ذلك سهلا هيئا (ان لم ينب) أى لم يمتثل الامر ولم يصل ويتوعد
بالقتل ان تركها فان فعلها بعد ذلك ترك والاقتل بضرب عنقه بخو
السيف ولا يقتل بالفأصلة الا ان توعده على تركها قبل واذا قال صليت
قبل منه وان كان جالسا عندنا ولم نشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال انه
طراه عذر جوزه الصلوة بالايحاء بخلاف ما لو قال صليت في الحرم لا يقبل
منه لانه من خوارق العادات التي لا يعتد بها شرعا افاده الشافعي ولا
يقتل الا اذا أخرج الصلوة عن جميع وقتها حتى عن وقتها الضمير ولا
يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر
ويقتل في الصبح بطول الشمس وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء
بطول الفجر (وحكمه) أى تارك الصلوة كسلا (مسلم) فوجب دفعه
في مدة سائر المسلمين لانه مهم ويرفع قبره بقدر شبر ويجب أيضا غسله
وتكفينه والصلوة عليه قال صلى الله عليه وسلم صلووا خلف كل بار وحا

كسوم الحاقه ويجب عليه
أيضا تعليمهم ما يجب
عليهم وما يحرم ويجب على
ولا قتلا امر قتل تارك الصلوة
كسلا لا لم ينب وحكمه
مسلم

مسألة على كل بار وفاجر وجاهد وراعي كل بار وفاجر يرواه الصحيح وقال صلى
الله عليه وسلم مسأله على من قال لا اله الا الله وسئلوا من كان الله
لا اله الا الله رواء الدارقطني والطبراني وغيرهما (ويجب على كل مسلم امر
الله) أي زوجته ومحرمه (ع) أي بالصلة لقوله تعالى وأمر أهك
لصلاة (وغيرهم) على نعالها (وتعليمهم أركانها) أي الصلاة
وشروطها ومبطلاتها) ومثل الصلاة سائر شرائع الاسلام قال الدميري
يمتنع كل كلام الروضة ان الزوج ليس له ضرب زوجته على ترك الصلاة
سكن في قنای ابن البارزی انه يجب عليه امرها بالصلاة في أوقاتها
بشرها عليها انتهى (و) يجب الامر والقهر والتعليم أيضا على (كل
من قدر عليه) أي المذکور من الامر والقهر والتعليم (من غيرهم)
أي المذکورين من الولي ولاة الامر والزوج وذی محرم وذلك كصلحاء
المسلمين

وَيَسِّرْ لِي أَمْرًا
أُفْرَأَهُمْ مِنْ
أَرْضِهِمْ وَلَهُمْ
فِيهَا زُكُورَةٌ
وَأُولَئِكَ
يُفْرَأُونَ

فصل في شروط الصلاة
الوضوء وفرضه سنة الاولى
نية الطهارة للصلاة بالقلب
او غيرها من النيات المجزئة

فصل في فروض الوضوء (ومن شروط الصلاة) ولو صلاة حنافة
ومسجدة تلاوة وشكر (الوضوء) هو غضم الواو واسم للتنظف والتوضا وهو
المراد هنا وما به فتحها فهو واسم لما هي وأصل ذلك كماء البضأة بكسر الميم
وسكون الباء وبالهمزة ماء الخنفية والبريق بخلاف ما في معناه كالبحر
والهتر فلا يسمى بذلك أناده عطية (وفروضه) أي الوضوء (سنة الأولى نية
الطهارة للصلاة) ولا يكفي نية الطهارة الواجبة على ما اعتقده ابن حجر في
بعض كتبه واعتقد في بعض كتب آخر إلا كتفاء بذلك حكماء الكرد
ولا يكفي نية الطهارة فقط نعم لو توى بقوله نويت الطهارة جميع أنواعها
أجزاء كانت الكردى عن الإيعاب (بالقلب) لأن محل النية القلب
وبتعلقها بأحكام مسبقة ونظامها الثاني المالكى وابن حجر العسقلاني
في قوله

تجميع سؤالات في نية * ثانياً ان تارخها بلا وسوسين
حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومفعول وحسن

ل (أو) نية (غيرها) أي غيرنية الطهارة للصلاة (من النيات المحزنة) كنية
 (أو) أداء الوضوء أو فرضه والمراد بالاداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء

لا تسحاته وليس المراد بالعرضه يسألوم الا تبان له والالم يصح وضوءه
 المسمى بهذه النية بل فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً فان
 ذلك الكردي نقله من الامداد وقال عطية فاذا قال نويت فرض الوضوء
 كفي وان كان قبل الوقت ساء على ان متوجبه الحدث وان كان المقتصد ان
 موجه الحدث مع القيام للصلاة انتهى وصكنية استباحة مفتقر الى
 الوضوء كقوله نويت استباحة من المصحف ونحوه ولو قال نويت استباحة
 مفتقر الى وضوء اجزاء وان لم يضر شيء له من مقرراته افاده الكردي نقله
 من التحفة والنهاية ثم قال الكردي نقله من المجموع شرط نية استباحة
 الصلاة قصد فعلها ابتداء الطهارة فلا يلزمه صد فعل الصلاة بوضوءه فيها
 تلاعب لا بصار اليه وكنية الوضوء امكن الاقتصاد على ذلك خلاف الاول
 لقوة الخلاف في الاجزاء حيث نكح كإفله الكردي من الایجاب ولا تعتبر
 النية الا في حال كونها (عند غسل الوجه) أي غسل أوله فأتقدم على النية
 من الوجه لاغ وما قارنهما واوله فيجب إعادة ما غسل منه قبلها فوجوب
 قرنها بالاول ليعتد بذلك المغسول لأصح النية والوجه فيمن سقط
 غسل وجهه فقط أهله ولا جبرية وجوب قرنها بالاول مغسول من اليدين
 سقط أيضاً فالرأس فالرجل ولا نسكي نية التيمم في أول جزء من الوجه
 لا استقلاله كمالا نسكي نية الوضوء عن تيمم نحو اليد واما ان كانت حبرة
 فتجزئ النية عند مسحها بالماء لانه يدل من غسل ما تحتها افاده الكردي
 نقله من التحفة والنهاية (الثاني غسل ظاهر الوجه جميعه) مرة واحدة
 ويجب غسل جزء من الرأس بالماء يط بالوجه ليتحقق غسل جميعه ولان ما لا يتم
 الواجب الا به وكان من راعليه فهو واجب ولو سقط غسل الوجه مثلاً لم
 يجب غسل ما لا يتم الواجب الا به لانه اذا سقط المتبوع سقط التابع كما افاده
 الجبري وحده (من ابت شعر رأسه الى الذنن) يفحتمين ومجمعة (ومن
 الاذن الى الاذن) ونخل في الوجه محل الغنم وهو جهة الاغم التي ثبت
 عليها الشعر اذا لعبرة بيبانه في غير محله كالأعبره بانحسار شعر الناصية
 وخروج الثغرتان وما يياضان محيطان بالناصية ومحل تخذيف أي حذف
 الشعر وضابطه ان يوضع طرف خيط على أصل الاذن والطرف الآخر

عند غسل الوجه الثاني
 غسل الوجه جميعه من منابت
 شعر رأسه الى الذنن ومن
 الاذن الى الاذن

على أعلامها متصلا بالرأس ويضر هذا الخيط مستقيما فأنزل عنه
 لجانب الوجه فهو محل التحذيف وسمي تحذيفا لأن بعض النساء يمتدن
 حذفه ليتسع الوجه والعمامة اليوم يبدلون الخال بالفاء فيقولون موضع
 التحذيف أفاده الكردي فقال عن شرح العباب (شعرا) وهي سبعة عشر
 لأهداب الأربعة والحاجبان والعذاران والعارضان والخندان والسبالان
 الشارب والعنفقة واللحية ويراد الغم في الأغم وهو عما يذم به لأنه يدل على
 الجبن والخل والبلادة عكس النزع غالبا أفاده عطية فيجب غسل ذلك
 أهراو بالطناء وإن كثف لم يخرج عن حد الوجه بخلاف بالطن الكثيف
 نخرج عنه بأن حصل فيه اتواء وانعطاف من جهة نزوله بالقوة أو بالمثل
 نبدل وانعطاف إلى غير جهة استرساله فانه لا يجب غسله (وبشرا
 بالطن لحية الرجل وعارضيه إذا كثفت) وإن لم يخرج عن الوجه والا
 طن بعضها الكثيف لرجل وقد سهل إفراده بالغسل عن بعضها الآخر
 لا يجب غسل بالطن ذلك لعسر إيصال الماء عليه فيمكن في غسل ظاهره
 ما إذا لم يسهل إفراده البعض الكثيف عن التحذيف فيجب غسل الجميع
 (الثالث غسل اليدين) من السكتين والذراغين (مع المرفقين) مرة واحدة
 ولو فقدت اعتبر قدرهما من غائب الناس وكذا لو وجد في غير محلها المعتاد
 كان لاصقا المنكب وكذا يقال في المنكب والخشفة على ما استقر به
 الشرفاوى ورشي على ذلك شيخنا يوسف (و) غسل (اعلمها) من شعروان
 كنف وظفار وإن طالت وساعة نبتت بمحل الفسرخ وإن خرجت عنه
 بالطن ثقب أو شق لانه صار ظاهرا نعم ماله غير في اللحم يجب غسل مظهره
 منه فقط وكذا سائر الأجزاء (الرابع مسح الرأس) مرة واحدة (أو
 محضه) أي ولو الجزء الذي لا يتم غسل الوجه الأبه ويكفي مسح البياض الذي
 راء الأذن لأن المسح في الآية مجمل وهو ينطبق على القليل والكثير
 يروي مسلم عن المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح
 سبمعه على عمامته ولو كان الاستيعاب واجبا لما اقتصر على بعضه ولأن
 لائقا قبل فلان رأس اليتيم ومسحه أو ضرب رأسه صادق بالبعض
 كذلك هذا وأوجب المزي مسح جميعه كذهب مالك وأحمد واختار

شعرا وبشرا بالطن
 الرجل وعارضيه إذا كثفت
 الثالث غسل اليدين
 المرفقين وما علمها الرأس
 مسح الرأس أو بعضه

البغوى وجوب قدر الناصية كذهب أبى حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبع أقل منه أفاد ذلك الدميرى (ولو شعرة) أى واحدة أو بعد شعرة واحدة لانه بعد ذلك ما حال الرأس مرة أو قبل بتقدر الواجب بلا شهران كالحلق فى الاحرام و فرق الاصحاب بان المطلوب فى الحلق الشئ وتقديره قوله تعالى محاقين رؤسكم هو محاقين شعرو رؤسكم والشعر اسم جمادى واسم جنس وأقل الجميع ثلاثة بخلاف المسح فانه ضرورة موط بالشعر أفاد ذلك الدميرى وانما يجزئ مسح الشعرة اذا كانت (فى حده) أى الرأس ما المسح بحيث لا يخرج ذلك الممسوح عن الرأس بحد من جهة ترويه من جانب كان فلا يضر ازالة الشعرة بالحلق بعد المسح ولا خروجها عن بطولها بعد المسح أيضا وذلك بخلاف البشرة فلو طالت بشرة رأسه وخرجت عن حده ونبتت له ساعة فى رأسه وخرجت عنه كفى من خاخر ج فى هاتين الصورتين ويكفى غسل الرأس لانه محصل المقصود من غسل الرأس من وصول الماء (الخامس غسل الرجلين مع السكعين) مرة واحدة قطع القدم وجب غسل الباقي وان قطع فرق السكع فلا فرض عليه ويستحب غسل الباقي وهذا الفرض مخصوص بغير لباس الخلف لا يسه فى مدة المسح ويوم وليلة اقيم ومسا فر سفر فغيره او ثلاثة أيام ولا يالم من مسافر سفره من قبل غسل فرضاة عليه بل الواجب غسل الرجلين (او مسح الخلف اذا اكملت شروطه) وهى خمسة أن يكون ليه بعد كمال طهر من الحدثين وان يكون الخلف ساتر محصل الفرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب لامن أعلا وان يكون طاهرا لم يكن به عن خبز به شعر الخنزير وان منع نفوذ الماء من غير محمل خروجه الى الرجل لو صب عليه وان يمكن فيه تردد مسافر لحاجته ولو كان لا يسه معه والغسل أفضل من المسح نعم قد يسكن كان شئ فى جوارزه او كان ممن يقتد به او وجد فى نفسه كراهته أو خاف فوت الجماعة وقد يجب المسح كما كان لا يلبس الخلف بشرطه ثم دخل الوقت ومعه من الماء ما يكفيه ولو لا يكفيه لو غسل وانما وجب ذلك لانه قد رتب على الطهارة الكمال بخلاف من لم يلبس الخلف وكان خاف لو غسل قدميه فوت مرة أو فوت الرمي

ولو شعرة فى حده الخامس
 غسل الرجلين مع السكعين
 أو مسح الخلف اذا اكملت
 شروطه

راف الوادع أو انقاذ اسير أو الجمعة أو الوقت أو انقاذ مريض أو تعذيب
 به لامة عليه على لابس الخلف افاده ابن حجر في فتح الجواد (السادس الترتيب
 كذا) أي المذكور من البداءة بالوجه ثم البدن ثم الرأس ثم الرجلين
 ثم المانور من النبي صلى الله عليه وسلم وعلماء المسلمين وروى جابر ان
 صلى الله عليه وسلم قال ابدوا عباد الله تعالى به ورواه السائي بصيغة
 سر افاد ذلك المذمور في تعذيبه لا يجب يتقن صوم الماء لجميع العضو بل
 في غاية الظن افاده ابن حجر

فصل في فواتق الوضوء (و يتقضى الوضوء) أربعة أشياء
 يدها (ما خرج) يقينا (من السيلين) أي من أحدهما أي من
 يده أو ذنبه صلى أي صفة كان ولو وضوءه وروى أخرجه رأسه أو ان
 يمتد ويخرج ولو من قبل (غير المي) أي الأذى الشخص نفسه انما خرج منه
 ولا يفتقر نظره لا يتقضى لاه أوجب أعظم لاهرين وهو ان يغسل بخصوص
 لكونه متبافلا يوجب أدونهما وهو الوضوء بعموم كونه خارجا ويقتضى الولد
 لم يفت على الأوجه خلافا للزركشي لا فيه من معنى الرجل وحروجه غير
 الشخص يتقضى ولو انفصل منه ثم عاد إليه ونخرج منه فتقضى أفاده ذلك
 حجر (و) ثانيا (من نيل الأذى) أو الخنى أي من جزء منه من
 له أو غيره من رجل أو امرأة ولو مبائنا ان بقي الاسم والأفلا ومن ذلك
 المنة والبظر وهو الحمة في أعلى الفرج حيث كانتا متصين والأفلا
 من جسمها (أو) من (حلقه ذنبه) أي الأذى وكذا الخنى والمراد
 بالطن المتفردون ما هده من بالطن الآية وكالحلقة محل تطعيمها وبابشرته
 من باقطع ولا يتقضى وضوء المسوس ويتقضى قبل الصغير
 حلقه ذنبه ولو كان ابن يوم وقبل الميت وحلقه ذنبه بقاء الاسم وشمول
 حرمة ولا يتقضى قبل الهيمة كالحلقه ستره ولا يجرم النظر إليه لاه
 شحمي وعند القائل القديم يتقضى من المشقوق منه لان الغسل يلزم
 البلاج فيه كقبول المرأة أماد بالهيمة فلا يتقضى بلا خلاف أفاده ذلك
 طبري (بطن السكف) وهو الراحة والأصابع لما روى الشافعي عن
 ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اذى احدكم يده الى ذكره

السادس الترتيب هكذا
 فصل في تقضى الوضوء
 ما خرج من السيلين غير المي
 ومن قبل الأذى أو حلقه
 ذنبه بطن السكف

ليس وضوء الاضواء في اللغة اذا اضعيف الى السكف كان عبارة عن الم
 يساطها والسكف مؤنثة والمراد بالساطن ما يستتر عنه الطبايق احدا
 الراحتين على الاخرى مع تحامل يسيرا فاذا ذلك الدميري (بلا حائل) لا
 صلى الله عليه وسلم من افضى يده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب
 الوضوء رواه الشافعي واحدا ما لو كان هنالك حائل ولو رقبه ما يمنع المس
 نقض بخلاف الشعر الكثيرة التي ابنت على بطن السكف فلا بعد حائل
 ثالثة (مس بشرة الاجنبية) يقيننا وهي كل امرأه تحمل نكاحها والام
 بالشرة ظاهرا جلدا وفي حكمه لها الساق واللسان (مع كبر) يقيننا فلان
 ص غير لا تشتهى لانها ليست في مظنة الشهوة وانسرجع في المشت
 وغيرها الى العرف على الصحيح قال الشيخ ابو حامد التي لا تشتهى من
 أربع سنين فنادونها فاذا ذلك الدميري وقال شجنا يوسف السبلاو
 فاذا بلغ الولد سبع سنين فانه يقض باتفاق ذكرنا كذا وانثى واذا بلغ ث
 سنين فلا يقض باتفاق وماذا بلغ ست سنين فقيه بخلاف فقيل بنية
 وقيل لا وهذا يرجع الى طباع الناس حتى ان الولد الذي يبلغ خمس
 فقط يقض لمن يشتهي ولا يقض لغيره انتهى ويقض وضوء اللام
 والمومر لا شتر اكهما في لذة المس كالمشركين في لذة الجماع ولا ينفق
 وضوء الميت (و) رابعها (ز والعدل) أي التميز والادراك بجنس
 او اعماء ولومع التمسكين ولو حال الذكر المسمى بالاستغراق او نوم لغيره
 أو غير ذلك (الانوم قاعد يمكن مقعده) فلا يقض سواء كان على أرض
 اودية ودخل في ذلك ولو نام محتبيا أي ضام ظهره وساقيه بعامة م
 او سندا الى شيء لو زال اسقط كيدار وجمود فلا يقض بذلك لاد من حيف
 من خر وجثتي من دبره ولا تمسك لمن نام قاعا داهز بلا يديه من مقع
 ومقر تحفاف مثل الهزبل المسمى سندا مفرط ايان يحصل التحاف المذك
 افا ذلك عطية ولا تمسك أيضا لمن نام على نقاهه مضمومة مضمومة
 فبشدق وضوءه قال الدميري ولو تحفظ بمقربة ونام غير قاعد يقض وضوء
 وقال أيضا وكان الاحسن ان يعد بالغاوية على العقل ايضاح استثناء لزم
 فانه لا يزيل العقل انتهى

لا حائل وليس بشرة
 الا شبيهة مع كبر وزوال
 العقل لا نوم قاعد يمكن مقعده

(فصل) فيما يوجب الاستنجاء وفي شروطه (يجب الاستنجاء) لاهل
 الفؤاد بل عند القيام نحو الصلاة (من كل رطب) أي بشرط كونه ملوثا
 لرأى الدين فخرج ما لا يشاهد ثلوثه وإن كان هو موجود في نفس الامر كذا
 قوله الكردي عن المطلب لابن الرفعة سواء أعتد بذكره أو لا يذكر كذا
 خارج من السيلين) أي القبل والدبر باق عليهما (غير المتني) أما المتني
 فيجب الاستنجاء منه لقوات مقصوده من إزالة النجاسة إذا كان بالماء أو
 بغيره إذا كان بالأجبار بل يسن إفاده عطية في الآدمي طاهر على المذهب
 لا كان أو امرأة لأن عائشة رضي الله عنها كانت تفرغ من تو
 لله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه رواه مسلم ولو كان نجسا ما

أفرك ولا نه لا يلبق بالآدمي نجاسة أصله وقيل هو نجس به كفي فيه
 أفرك حتى ذلك الدم يرى (بالماء) ويشترط فيه أن يكون طهورا (إلى أن
 طهر المحل) بحيث يذهب أثر النجاسة (أو يمسحه) أي المحل (ثلاث
 مسحات) بفتح السين ولا يجوز الاستنجاء بدونهن ولو حصل الإبقاء بذلك
 (أو أكثر) منهن إذا لم ينق المحل من (إلى أن ينق المحل) وسن الابتسار
 وأما بعد الإبقاء إن لم يحصل ليوثر (وإن بقي الاثر) بحيث لا يزيله
 الماء أو صغارا الخذف في بعض حينئذ عن هذا الاثر ولا يكاف استعمل
 الماء أو صغارا الخذف فيه بخلاف ما لو خرج هذا القدر ابتداء فلا بد فيه
 من الماء والجريان كان كبيرا ولم يزل شيئا فلا بد من ثلاث مسحات لأنه يغتفر
 في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فإذا ذلك عطية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما
 أنا ناسٌ مثل النواذل أعلمكم إذا أتيتهم الغائط فلا يستقبل أحدكم القبلة
 ولا يدبرها ولا يستنجي بدون ثلاثة أحجار يس فيها روث ولا رمة ولا عظم
 رواه ابن خزيمة وروى الشافعي وغيره قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج
 بثلاثة أحجار والمراد بالجار الجنس ويجزئ الجمر مع وجود الماء خلافا لابن
 حبيب من المالكية أفاد ذلك الدميري ويكون مسح المحل (بقالع) لعين
 النجاسة ولو ذهب ماء وفضة وخرج بذلك نحو الفهم الرخو والتراب المتناثر
 ونحو القصب الامس إذا لم يبق (طاهر) خرج بذلك البعر والحجر
 المتجسس (جامد) خرج بذلك المسامع كاه الورد والخل (غير محترم) أي

من كل رطب -
 السيلين غير المتني بالماء إلى
 أن يطهر المحل أو يمسحه
 ثلاث مسحات أو أكثر
 إلى أن ينق المحل وإن بقي
 الاثر قال طاهر جامد

محترم

غيره عظم خرج به المحترم كطعمه وانشأ أولئنا والله ما هم سواء أولئنا كاعظم
 وحرمة الاستنجاء بالطعمون لنا والله ما هم سواء اعتمدوها شيخ الاسلام
 والخطيب الشربيني والجمال الرملي وكذلك ابن حجر في شرحي الاسنا
 والعياب قاله السكردي ومن المحترم كتب العلم الشرعي وما يتبعه في
 كالحديث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض أماده الباجوري قال
 ابن حجر في الامداد والذي يظهر ان المراد بغير المحترم هنا غير المحرم والم
 وان جاز قتلته حتى ذلك السكردي ويكون الرطب الخارج من السيليين قاتل
 (من غير انتقال) عن محله الذي استقر فيه عند الخروج (وقبل جفاف) ط
 المحل بان يتقله الجرح وحاصل ما ذكره المصنف ثمانية شروط اثنتان باعتبار
 استعمال الجرح واجزائه وهما ان يمسح ثلاث مرات وان ينقى المحل وأرب
 باعتبار رذات الجرح وهي أن يمسحون قاعها طاهر اجمدا غير محترم وانشأ
 باعتبار المحل الذي يستنجى فيه وهما ان لا يكون الرطب الخارج متعلقا واد
 لا ينف فان فقد شرط من هذه الشروط نعي الاستنجاء بالماء هذاع
 الاقتصاد على الجرح تنبيه يجوز تأخير الاستنجاء عن الوضوء في الام
 بشرط ان لا يمس شيئا ناقضا والافضل تقديمه على الوضوء اقتداء برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وللخروج من الخلاف فان بعض العلماء اشترط تقد
 وأما تأخير عن التيمم فلا يجوز على الاصح لان التيمم موضوع لاستباحة
 الصلاة ولا استباحة مع وجود النجاسة ويستثنى وضوء دائم الحسنة لا
 كالتييمم افاد ذلك الدميري

من غير انتقال وقبل جفاف
 فصل ومن شروط
 الصلاة الطهارة من الحدث
 الاكبر وهو الغسل والذي
 يوجبه خمسة أشياء خروج
 المني

فصل فيما يوجب الغسل في فروضه (ومن شروط الصلاة الطهارة
 من الحدث الاكبر) أي لاجله لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
 بالاطهور رواه مسلم (وهو) أي الطهارة لاجل الحدث الاكبر (الغسل
 والذي يوجبه) أي الغسل (خمسة أشياء خروج المني) أي مني الانسان
 نفسه إلى خارج الحشفة في الرجل وإلى ظاهر الفرج في البكر وإلى محل
 يحسب غسله في الاستحاضة في التيب ولو نظرة ولو على لون الدم في نقطة
 أو تمام بجماع أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء وأه مسلم
 وغيره ولو استدخلت منيا ثم خرج فلا شيء على الصحيح ولو أحس الرجل

بأنه قال النبي فلا غسل حتى يتحقق خروجه خلافا لاجد ولو خرج النبي بعد
 أن اغتسل لزمه إعادة الغسل خلافا لما لا أفاد ذلك الدميري (والجماع)
 لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم بحضرة ثم رضي الله عنها عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل أن يغتسل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنا وهـ هذه نفقة ثم تغتسل وتقال أكسل
 لجامع بالأنف إذا نزع ولم ينزل وفي الصحيحين إذا اتقى الختانان فقد وجب
 الغسل والتقاؤهما شحاذيم ما وإن لم يتضامالا ختان المرأة أعلى من
 أن يدخل الذكر ولو غيب الرجل حشفته في شفرى المرأة كان كالتطويلين لم
 يجب الغسل على كل منهما إلا بدان يغيب حشفته في داخل القريب وهو مالا
 يجب غيبه في الاستنجاء (والحيض) أقوله تعالى فإذا تطهرن فأنوهن فالمراد
 بالتطهر الأعتسال وقال صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش إذا
 أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب تذرهما على ذلك الدم وصلى
 رواه الشيخان (والنفاس) لأنه دم حيض مجتمتع (والولادة) أو انقضاء علقه
 أو ضغفه ولو بلابل في الأصح لأن كلاهما منى منعقد ولا يوجب الغسل
 بخروج الماء الذي يخاف منه الولد والقول الثاني وبه قال ابن أبي هريرة
 لا يجب الغسل بذلك إذا كان بلابل لما روى مسلم عن أبي سعيد رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا من الماء فالولد لا يسمى ماء ولو
 ولدت في مآرره ضان ولم تزد ما ذهب بطلان صومها وقبل لا يبطل لأنها
 مخلوقة كالآدم وقواه النورى في شرح المهذب من جهة المعنى وضعفه
 من جهة التعليل حكى ذلك الدميري (وفروض الغسل) أى أركانه (اثنان
 كنية رفع الحدث الأكبر) أى رفع حكم ذلك لعدم قوله صلى الله عليه وسلم إنما
 الأحمال بالنيات ومحمل وقت النية أول جزء مغسول من البدن سواء كان
 من أعاليه أم من أسفله ولو حالة استنحائه لأن بدنه كعضو واحد فلا ترتيب
 فيه فاعتبر اقترانها بأول غسل جزء ففرض لا مندوب كباطن فم وأنف فلا
 اعتداد بغسل سابق عليها ويعد بها قارنها وبعد المغسول قبلها ولا يضر
 عزوبها عن الذهن بعد اقترانها بذلك ويستحب استصحابها بالقلب إلى
 الفراغ من الغسل كالوضوء (ونحوها) أى كنية رفع الحدث عن جميع

والجماع والحيض والنفس
 والولادة وفروض الغسل
 اثنان كنية رفع الحدث الأكبر
 ونحوها

البدن أو نية رفع الجنابة وإن لم يعين سببها أو الخيط أو نية الغسل
الواجب أو استباحة مفتقرة إلى طهر أو رفع الحدث وإن لم يقمده بالكبر فإ
نوى الغسل فقط فلا تصح في هذا في حق السامع أو السامع المسمى فينوى
الاستباحة فقط ويشترط دخول الوقت لصحته كالتييم أو إمامه الرضا
(ونعم جميع) ظاهر (البدن بشرا) والمراد به ظاهرا جالدا فيج
نعم جميع مع الاطنان بالماء حتى ماتحت ثلثة الاقلف التي ترال عند خن
(وشعرا) ظاهرا وباطنا (وإن كثف) أى سواء خب الشعر أو كثف
وسواء قل أو أكثر وسواء شعر الرأس أو البدن وسواء أسوله أو ما استرس
بقيت شعرة واحدة لم يصب الماء لم يصب نفسه فان قلعت وجد
لكن يتسامح بباطن العقد التي لا يصل الماء إليها إذا تفتت
الشعر بنفسه سواء كان قليلا أو كثيرا فان تعقد بفعل فاعل عني عن القل
عرفا واستنتى من ذلك ما ثبت من شعر في أنف أو عين فلا يجب غسله أو
ذلك الرمي

ونعم جميع البدن بشرا

الاسلام والتمييز وعدم المانع
من وصول الماء إلى المغسول
والسيلان وأن يكون الماء
مطهرا

فصل في شروط الطهارة من وضوء وغسل وتيمم وفي أركان التبر
(شروط الطهارة) من وضوء وغسل وتيمم (الاسلام) فلا تصح من كاذ
لانها عبادة بدنية غير ضرورية وليس هو من أهل العبادة فخرج بذلك نية
الكافر في زكاة الفطر عن نحوه عبده قائم تصح منه لان الزكاة عبادة ما
وخرج أيضا نية الكافرة في الغسل من نحو الحيض للتمتع بها فتصح من
لان ذلك للضرورة (والتمييز) فلا تصح من غير المميز كطفل ومجنون أو
ليس أهلا للعبادة أو متمتعا بسبع سنين فلا يصح بشرط (وعدم المانع
وصول الماء المغسول) أى أو الماء سرج كشمع وعين حبر وحناء بخلاف
لونه ما يجب لا يتحلل بالحث مثل لثني (والسيلان) أى جريان الماء
العضوان لم يتقاطر نحو تشرب المحل فلا يكفي أن يمسسه الماء بلا جر
لانه لا يسمى غسلا ومن ثم لم يجز الغسل بالثلج والبرد إلا ان ذابا وجرياء
العضوان فأد ذلك محمد ~~ص~~ ردى نقلا عن شرح العباب (وإن يكون الماء
مطهرا) أى في نفس الامر فلا يؤوض أمثلا من ماء يعتقد طهوريته ثم
عده لم يصب وضوءه فأد ذلك محمد الكردى فلا تصح الطهارة بجمته مل

لتغير تغيرا كثيرا بالظاهر الظابط الذي يستغنى الماء عنه كالزهران
الخص ونحوهما (بان لا يسلب اسمه بخالطة طاهر يستغنى الماء عنه)
الماء المتغير بشيء من الطاهرات طاهر في نفسه غير طاهر وضابطه أن كل
غير يمنع اسم الماء على الإطلاق يسلب الطهورية والافلاقية تغيرا
سيرا فالاصح أنه طهور ابتداء اسمه أما إذا تغير الماء بمجاوره ولو كان تغيرا
شرا فانه باق على طهوريته كما إذا تغير بدن أو شعاع وهذا هو الصحيح لبقاء
اسم الماء وأما إذا كان التغير بماء لا يستغنى الماء عنه كالطين والطحالب
لزنج ونحوها في مفسر الماء وعمره أو كان التغير بطول المكث فانه طاهر

الغير وقتا اسم الماء ويكتفي في التغير بأحد الأوصاف الثلاثة
واللون أو الرائحة على الصحيح وفي وجهه ضعيف بشرط اجتماعه

تغير الماء بالتراب المطروح فيه قصد افهوطه ور على الصحيح ولو تغير الماء
أوراق الأشجار المتناثرة بنفسها ان لم تنفذ في الماء فهو طهور على الظهور
وان قمتت واختلطت فالاصح أنه باق على طهوريته ليس الاحتراز عنها
فلوطرحت الأوراق في الماء قصد ارتغير بها فالمذهب أنه غير طهور سواء
طرحها في الماء صحيحة أو مدقوقة أفاد ذلك كله الحصن في كفاية الاختيار
وأعلم أن حدوث الاسم مع ترك الاسم الأول ظاهر أو صريح في سلب
طهوريته ان تحقق نزول عين ضارة فيه والافهوطه محتمل لان ذلك الحدوث
من مجاورته لا يتغير به لا يضر ولو مع حدوث الاسم أماد ذلك محمد السكري ثم
قال وفي الشرح المسمى لو شغل شيء كالوقوع القوي الماء ما كتب الخلاوة منه

باب الطهورية انتهى قال شيخنا يوسف السبلاويني وعبارة القليوبي
على الجلال المحلى اعلم ان الشيء قد يكون مجاورا ابتداء راما كالأشجار
وودوا ما لا ابتداء كالتراب أو ابتداء لا دوا ما كورق الأشجار ومنها الشاهي
فيكون أو لا مجاورا ثم يخرج دونه بصير مخاطا والمفرق بين المخاط
والمجاور أن المخاط لا يمكن فصله عن الماء مالا ولا مالا فخرج عن ذلك
التراب وقيل المخاط لا يتميز في رأي العين فدخل فيه التراب وقيل المعتبر
العرف والمجاور بخلاف ذلك (وان لا يتغير) أي الماء (نجس) متصل
به ولو تثنين ما كثر فاذا تغير الماء بذلك فانه نجس (ولو تغيرا سيرا) أي

بان لا يسلب اسمه بخالط
طاهر يستغنى الماء عنه وان
لا يتغير نجس ولو تغيرا سيرا

لا فرق بين التغير البسيط والكثير وسواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة
وهذا الاختلاف فيه هنا بخلاف ما مر في التغير بالظاهر وسواء كان
التغير المتصل بالماء متخاطا أو مجاورا فأما ذلك الحصى وأما ما لم يتغير
ذلك الماء بالنجس فإنه لا ينجس لقوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء
قطنين لم ينجس خبثا رواه ابن حبان وغيره وفي رواية لابي داود وغيره فإنه
لا ينجس أى فيستهمل جميع الماء على المذهب الصحيح وفي وجهه يسقى في
النجاسة ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فالأظهر أنه يجوز له
يغتفر من أى موضع شاء ولا يجب التباعه عن النجاسة لأن الماء ك
ظاهر والقول الآخر أنه يتباعه عن النجاسة تدو قطنين ولو تغير الماء
الكثير فإن كان الباقي دون القطنين فنجس والافطاهر كما أنما ذلك الحصى
في كفاية الاخبار (وان كان الماء دون القطنين زيد) في طهوره
شرط آخر وهو (أن لا يلاقيه نجس غير معقونه) فإن لاقاه نجس سوا
تغير أم لا لا يضر ملاقاته الماء بالمعقونه كالنبذة التي لا دم لها سائل مت
الذباب والخنافس ونحو ذلك وكان نجاسة التي لا يدركها الطرف المعتد
حيث لم يسهل بفسده وكذا إذا وقعت الهرة التي نجس فيها ثم غاب
واحتسب طهارتها فإن الماء القليل لا ينجس في هذه الصور (و
استعمل) أى الماء الذي دون القطنين (في رفع الحدث) بخلاف ما
استعمل في الغسل الثانية والثالثة في الوضوء المجدد والغسل المسمى
كغسل الجمعة (أو إزالة نجس) ولو مخففا ومعقونا عنه (ومن لم
الماء) حسا كما لو حال بينه وبين الماء نحو سبع ويترتب على كونه حسا
العاصي يصح تيممه وإن لم يرب بخلاف الشري فأفاده عطية أو شرب
وجده مسبلا لا شرب (أو) وجدها لكن (كان يضره الماء) ضررا يوجب
معه من استعمال الماء تناف نفوس أو عضوا أو مفعلة (تيمم بعد دخول الوقت
أى وقت الصلاة ولو مجموعة جميع تقديم ان فرغ منها قبل دخول وقت
الثانية فاندخل وقتها قبل الفراغ منها بطل الجمع والتيمم ولا بد
دخول الوقت أن يعلم بدخوله فيمتنا ولا بد من أخذ التراب بعد دخوله أن
لا قبله وإن مسح به في الوقت فلو تيمم أو أخذ التراب شا كافي دخول الوقت

وان كان الماء دون القطنين
زيد ان لا يلاقيه نجس غير
معقونه ولا استعمال في
رفع الحدث أو إزالة نجس
ومن لم يجد الماء أو كان يضره
الماء تيمم بعد دخول الوقت

(١) التيمم وان صادفك أفاد ذلك الرمي في شرح هدية السامع (وزوال الشبهة) من جميع البدن فلو أنهم وعلى يده نجاسة لم يصح تيممه قال الرمي النجس وذلك ان كان عندده من الماء ما ينيلها به والا يصح تيممه عند ابن حجر ميم وغيره وبالأعادة عليه وعند الجمال الرمي يعلو صلاة فاقد الطهورين بلا (الاحتياط) ذلك محمد بن سليمان الكردي (ومعرفة القبلة) بأن يجتهد في يديه قبل التيمم وهذا ما اعتقده ابن حجر في كتابه ونقله عنه في شرح الواضع عن التحقيق واعتقده في القهر يرور حج في مواضع أخر من شرح الروص جوار التيمم قبل الاجتهاد في القبلة واعتقده المغني والنهية حكاه فطانت محمد الكردي ويكون التيمم (بتراب) أى ..

ذلك حتى الايض الماء كمثل سقاء الارمى الماء كمثل نداء (خالص) من التيمم كرمي ناعم يلتصق بالعضو وكالرمي الناعم الزعفران والذوق نحوهما وان قل الخليل أفاد ذلك الرمي (طهور) فلا يصح بمسحه على وجهه سابق بوضو السامع والمسح أو تناثر منه بعد ما ساه به البشارة أفاده الرمي لا بد مع طهوريته أن يكون (له غبار) بحيث يتعلق بالعضو المسوح به يكون التيمم (في الوجه) ويجب مسح ظاهره وترسل لحيته والمقبل من نفسه على شفتيه كالوضوء أفاده الشرفاوى (والبدن) أى الى المرفقين (برتبهما) أى العضوين أى ولعن حدث أكبر وانما يجب الترتيب في الغسل لانها كان الواجب فيه التعميم جعل البدن فيه كالعضو الواحد أفاده الشرفاوى وبشرط أن يكون التيمم (بضر بتين) أى بثلثين فلا يكفي بضرية وان أمكن التيمم بها بخمرة ونحوها ومحل الاكتفاء بالضر بتين ان حصل الاستيعاب بهما فتمت الزيادة عليهما حينئذ والا وجبت الزيادة عليهما وقد تقرر ذلك بأن حصل الاستيعاب وضأن الوقت أو كان التراب لا يكتبه مع الزيادة فنخلص ان الزيادة على الضر بتين تكون واجبة ومكرهة ومحرمة أفاد ذلك محمد الكردي وانما يبعد التيمم (بنية استحالة فرض الصلاة) أى ولو لم يتعاضد من غير تعيين أو نفلها أو هم أو الصلاة لا ينفى عن رفع الحدث ولا بنية التيمم وحده ولا يستبج الفرض الابنية وحده أو مع النفل والأفان نفل فقط والجائز هنا

وزوال الشبهة
التي بتراب خاص طهور
له غبار في الوجه والبدن
يرتبها بضر بتين بنية استحالة
فرض الصلاة

كالنقل أماده الرمي وتعتد برتلك النية إذا كانت (مع للنقل) أي التحم
 للتراب من تحو الأرض (و) يجب استدامتها استحضار إلى (مسح
 الوجه) لانه المقصود وما للنقل وان كان ركنًا فليس مقصودا في نفسه
 عزيت فيما بينهم عالم يضرب على المعتمد أفاد ذلك محمد الرمي في شرحها
 التاسع

﴿فصل﴾ فيه ما يحرم على من به حدث أصغر أو أوسط أو أكبر (و)
 انتقض وضوءه من بالغ وغيره ما عدا اتم الحدث وفائدة الطهورين (و)
 عليه الصلاة) فرضاً أو نفلاً أو صلاة جتازة ومشاها سجدة التلاوة والشه
 وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة بناء على انها بديل عن ركعتين وخروج
 خطبة غيرها من عيد أو كسوف واستسقاء فيندب الطهارة لها أفاد
 محمد الرمي (والطواف) بأنواعه فرضاً أو نفلاً وفي نسك لانه في
 الصلاة (وجمل المصنف) ومثله في ذلك ما كتب للدراسة كلوح وث
 الحرمه لم تدع ضرورة الى حمله والاحمله مع الحدث حيث لم يتمكن
 الطهارة كخوفه عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافراً أو أرق بل
 يجب لانه من تعظيمه اما اذا تمكّن من التيمم فانه يكون واجباً وكما
 شربهم من مكان الى آخر فيحرم ويجوز حمل حامل المصنف أفاد ذلك
 محمد الرمي (ومسه) بأعضاء الوضوء وغيرها ولو غير المكتة
 كالخواشي وما بين الاسطر ويحرم مس جلده وعلاقته وخربطته ومشد
 هوفيه وخروج مفسوخ التلاوة والتوراة والانجيل والا حاديت (الاله
 أي المميز (لدراسة) أي الحاجة التعلم لان تكليف استحباب الطهارة
 تعظم فيه المشقة اما غير المميز المتعلم فلا يجوز لاولي تمكينه واما اذا
 المس أو الحمل لا لغرض آخر كالتبرك فيحرم كما أفاد
 الدميري (و) حرم (على الجنب هذه) الاربعة (وقراءة القرآن
 مما لم تدع تلاوته بالاسنان لا بالقاب ولو كان المقروء بعض آية ولو قصيرة
 الرمي وقال البيهقي ولو حرفاً فسد أن يأتي بما بعده اهـ مراعاة
 القراءة أو جهرا أو محلاً ما ذكر في غير فاقد الطهورين اما هو فيقرأ الفا
 فقط في الصلاة الا انه يجب عليه ايضاً الصلاة خارج المسجد لحر

مع النقل ومسح اول الوجه
 ﴿فصل﴾ ومن انتقض
 وضوءه حرم عليه الصلاة
 والطواف وحمل المصنف
 ومسه الا لاهب للدراسة
 وعلى الجنب هذه وقراءة
 القرآن

أكثر الجمع العلماء على جملة ذكره حديث ولجنته والجائض
 لنفسه ويكره الذكر حال الجاهع وحال قضاء الحاجة ولا يكره في
 طريق الحمام (ومكث) أرض (المسجد) ولو لحظة أو وجداره
 وموانه ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد لان الغالب
 ما هو كذلك انه مسجد فاذا راى صورة مسجد يصلي فيه من غير منازع
 علمه ناله واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد
 بل على وقفه ويؤخذ منه أن حریم زمزم يجري عليه أحكام المسجد
 كالسجد ما وقف به وان قل مسجد اشاعتا به على ذلك ابن حجر في التحفة
 ندأ حداثتها الجانب جازله الجلوس في المسجد ولو بالضرورة بحكاه
 ية (و) حرم (على الحائض والنفساء هذه) الستة (والصوم قبل
 انقطاع) بالاجماع ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة واغفرق بينهما تكررها
 شتر المسئلة في قضاؤها بخلافه (وتمكن الزوج والسيد من الاستمتاع)
 والمراد به المباشرة وهي التقاء البشريتين وان كانت بدون شهوة اذا نظر
 شهوة واستمتاع وليس بحرام أبداً ذلك الرمي (بما بين سرتيها وركبتيها قبل
 الغسل) ولو بعد الانقطاع وعلم من البيهقية اخراج المبرة والركبة وهو
 الامع ولا يـون استمتاعا بما بين سرتيها وركبتيها كاستمتاعه بذلك خلافا
 لسنوي أفاد ذلك محمد الرمل

فصل في النجاسة وكيفية ازالته (ومن شروط الصلاة الطهارة عن
 النجاسة في البدن) حتى داخل أنه أو فقه أو عينيه أو أذنه (والشوب)
 أي اللبوس من ثوب وغيره وان لم يتحرك يحركه (والمكان) وهو
 ما لا في شئ من بدنه أو ملبوسه لقوله تعالى والرجز فاهجر والرجز النجس
 (المحمولة) فلو حمل مستحجرا في صلاته بطلت اذا حاجته لحمله فيها
 سواء كان الحسام ل مستحجرا أو مستنجباً اما القبض فتبطل به صلاة
 المستنجي دون المستحجر سواء كان القابض هذا أو وهذا الاتصال بمصلي
 نجس خلافاً قال تبطل صلاة المستحجر اذا قبض عليه المستنجي
 أفاد ذلك عطية (فان لاقاه) أي المصلي (نجس أو لاقى) أي النجس
 (ثيابه أو محموله بطلت صلاته الا ان يلقيه) أي النجس قلع ثوب من غير

ومكث المسجد وهو على الحائض
 والنفساء هذه والصوم قبل
 الانقطاع وتمكين الزوج
 والسيد من الاستمتاع بما
 بين سرتيها وركبتيها قبل
 الغسل

فصل في شروط الصلاة
 الطهارة عن النجاسة
 في البدن والثوب والمكان
 والمحمولة فان لاقاه نجس
 أو لاقى ثيابه أو محموله بطلت
 صلاته الا ان يلقيه

قبض ولا حمل له سواء كان رطبا أو يابسا أو بنفضه من غير ذلك أيضا
 كان يابسا (حالا) أي بسرعة أي قبل مضي أقل طمأينة الماء
 فلا تبطل (أو يكون) أي النجس (معفو عنه كدم جرحه) بغير
 الجسيم فلا تبطل لعدم البؤى بذلك ومشقة الاحتراز ومحمل العفو من
 الجرح إذا كان قليلا ما إذا كان كثيرا فإن كان من نفسه ميع في أيضا
 كان بغيره أو فعل ما دونه كان معصرا لم يعل لم يعف قال الشهاب الردي في شرح
 منظومة ابن العماد ونعرف القلة والكثرة بالعادة فما بيع التاطخ به غايه
 ويعسر الاحتراز عنه فقبل وما زاد فكثير لان أصل العفو إنما أثبتنا
 لتعذر الاحتراز انتهى (ويجب إزالة نجس لم يعف عنه) من المحل من قول
 أو بدن (بإزالة العين) والراد بالعين ما قبل النجس - تشمل الاوصاف
 كما قاله عطية ولذلك قال المصنف (من طعم ولون ورشح) بالماء المطهر
 تنكفي بالنار ولا رشح وعلم اشتراط إزالة النجس عند الامكان حتى لو توقف
 ذلك على حث أو قرص أو اشتنان أو صابون وجب والا كان مستحباً فإن عسر
 إزالة اللون وحده كاون دم الخبيض أو الرشح وحده كرائحة الخمر
 العتيقة وبعض أنواع الغائط لم يضر بشاؤه لضرورة فيصير طاهرا حقيقة
 لا نجسا معفو عنه - حتى لو أصابه بلل لم يتنجس ولا فرق بين المغالطة وضربها
 وإن اجتمع اللون والرشح فخر لالة ذلك على نقاء العين فلا يطهر المحل وإنما
 بقي الطعم وحده ضرا أيضا الماذكر أفا ذلك الرمي في شرح هدية الماصح (و)
 النجاسة (الحكومية) وهي ما لا نجس كنفطة بول - نجف (بحرى الماء) أي
 يكفي فيه سحري الماء (عليها) أي على محلها (و) النجاسة (الحكومية) من
 كسب واختير وفروعها ما سواه في ذلك جملتها وأعمالها وعرفها وأدبها
 وغير ذلك (بغسلها) ولو نجس يكتفى في الماء الكثرة الزايدة (طهرا)
 أي سبع مرات وتنكفي وإن تعددت أولا فاهان نجاسة أخرى (أحدها من
 منزوجة بالتراب) بحيث يتكدر به الماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء
 المحل ولا فرق بين الرطب وغيره ويكتفى بخيار رمل أفاده الرمي (الطهور) فلا
 يكفي نجس ولا مستعمل ولا يكفي ذرا التراب على المحل ولاد الكمية من غير ما
 بل لا بد من الماء (و) الغسلة (اللزيلة للعين وإن تعدت) هي (واحدة)

حالا أو يدون معسر
 كدم جرحه ويجب إزالة نجس
 لم يعف عنه بإزالة العين من
 طعم ولون ورشح بالماء المطهر
 والحكمية يجرى الماء عليها
 والسكبكية يغسلها سبعاً
 أحدها من منزوجة بالتراب
 الطهور والزريلة للعين وإن
 تعددت واحدة

وبكامل السبع (ويشترط) في تطهير النجاسة (ورود الماء) بنفسه أو بإيراده
(إن كان قليلا) فإن وودت عليه تنجس بجلاتها فلو طهر راء أدار الماء على
جوانبه الماء الكثير فلا فرق فيه بين كونه وارداً على المحل المتنجس
أولا

فصل في شروط الصلاة وهي ما تدور عليها صحة الصلاة وليست منها
ومن شروط الصلاة استقبال عيني (القبلة) يقفنا في القرب ونلتنا في
البعد أي بجميع عرض البدن في القيام والقعود لا بالوجه ولا بالبدن ولا
بالرجل أما في الركوع والسجود فبجبهة البدن أو لوصلي مضطجعا
فلا استقبال بالصدر والوجه أو مستلقيا فبالأخصمين والوجه بان يرفع رأسه
والمراد بالقبلة المكعبة وهو ثوبا إلى الأرض السابعة والسما السابعة
من ه وخارجها فلا يشترط محاذاة البناء والجدار بل المراد سمتها وهواؤها
أفاد ذلك عطية (ودخول الوقت) أي معرفة دخول الوقت المحدد بشرعا
يقينا أو ظاهرا صلى بغير العرف لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت بخلاف
الأذان فصح إذا صادف الوقت أفاده عطية (والإسلام) فلا تصح من كافر
كعبية العبادات (والتمييز) وهو أن يصير الطفل بحديث بأكل وحده
ويستحي وحده فلا تصح من غير عيز لعدم محبة عبادة نفسه (والعلم
بفرضيتها) أي العلم بكونها فرضا في الصلاة المفروضة والفرض ما يشاب
فاعله امتثالا وبها قبح بمشيئة الله تعالى تاركه أي سواء كان عاميا أو عالما
فالعالمى هو من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدي به إلى الباقي (وأن لا يتقدم)
ولا يظن (فرضا) بعينه (من فرضها) أي الصلاة (نقلا) وإن كان عاميا
فلو اعتقد العالمى أو العالم على الأوجه أن جميع أفعالها أرض صاع أو نفل
فلا أو البعض فرض والبعض نفل صح الم المقصد به فرض معين ففلا أفاد
ذلك ابن حجر في الخفة (والستر) ولو خاليا أو في ظلمة (بما) أي بحرم
فلا يكتفي بلون حناء أو صبغ أو حبر أفاده عطية (يستبرأ لون البشرة)
بحيث لا يعرف ساضها من نحو سوادها في مجلس الخطاطب (لجميع بدن
الحرة) حتى ياطن القدمين سواء كانت كبيرة أو صغيرة (الألوجه
والكفين) ظهر أو بطنا إلى الكوعين (وسنن ما بين المرة والركبة

ويشترط ورود الماء إن كان
قليلا
فصل في شروط
الصلاة استقبال القبلة
ودخول الوقت والإسلام
والتمييز والعلم بفرضيتها وأر
لا بد من فرضها
سنة والستر بما يستبرأ لون
البشرة لجميع بدن الحرة
الألوجه والكفين وسنن ما
بين السرة والركبة

لأن كبر الامة) لقوله صلى الله عليه وسلم واذا تزوج أحدكم أمته عي
 أو أجنبية فلا تنظر الامة الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة
 رواه البيهقي لقوله الى عورته أى الاحد وهو السيد المزوج لا الزوج لان
 تنظر الى عورة زوجها وقوله والعورة الخ هو من الحديث وهو محل الشاهد
 أفاده عطية ويحكي عن ستر ذلك (من كل الجوانب) أى ومن الامة
 (الا لاسفل) أى الخليل وان روى ذلك بالفعل حال سجوده أفاده عطية
 فصل في ما يبطل الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام) لا بالاشارة
 ولومن آخرس أى بكلام بشر محمد مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة
 (ولو بحرفين) أى ان تواليها عرفا وان لم يفهما (أو بحرف مفهم) أى
 في نفسه وان قصد به عدم الافهام نقله محمد الكردى عن حواشي المحرر
 وذلك كف من الوفاء وق من الوفاية أى ان يلاحظ ذلك وكذا ان أطلق اما د
 لاحظ كونه من الخلق أو العلق أو اقرطاس فلا تبطل وان قصد به الافهام
 وكش من الوثني وعن من الوحي ودمن المذبة وهكذا أفاد ذلك عطية ولو قال
 قاف أو صاد فان قصد كلام الآدميين بطلت وكذا اذا لم يصد شيئا أو اقرن
 لم تبطل نقله محمد الكردى عن شرح التنبيه للعطية وعن المسألة (الا ان
 نسي) انه في الصلاة كان سلم فيها ثم تكلم فليلا معتقدا كماها وكذا ان
 جهل اذا قرب اسلامه فلا تبطل (و) يحل عدم ابطال الكلام الصلاة
 بالنسيان والجهل والعذر اذا (قل) كست كلمات عرفية وما دونها
 لان مساوية بن الحكم السلي تكلم جاءه بقله وان كل أمامه ما شأنكم
 تنظرون الى ومضى في صلاته بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة
 ولانه صلى الله عليه وسلم لم من ركعتين وهو من صلاة الظهر تكلم
 بقابل معتقدا الفراغ من الصلاة (وبالافعال الكثيرة المتوالية) أى
 في غير صلاة شدة الخوف وفعل السفر وسبيل شجوية عليه (كثلاث
 حركات) ولو بأعضاء متعددة كأن حرك رأسه ويديه ~~كثلاث~~
 خطوات وثلاث مضغات فانها تبطل الصلاة ولا فرق في ذلك بين
 العمدة والنسيان لان العمل الكثير يغير نظمها ويذهب الخشوع وهو
 مقصوده باختلاف القليل فلا يبطأها لانه في محل الحاجة وأيضا فلان

ذكر والامة من كل الجوانب
 لا لاسفل
 فصل في ما يبطل الصلاة
 بالكلام ولو بحرفين أو بحرف
 مفهم الا ان نسي وقيل
 وبالافعال الكثيرة المتوالية
 ككثلاث حركات

زمة حاله واحدة مما يفسر بخلاف الكلام فإنه لا يفسر فلوذا بطلت
 الكلمة دون الخطوة كما أفاده الحصني (و بالحركة المفرطة) وان لم تعد
 ناقلا بالكتبة في منافاة كل منهما الصلاة واشجاره بالاعراض وذلك
 الزمة وكحركة كل البدن أمامه عطية (وبزيادة فركن فعلي) أي هذا
 يتابعه ميسوق لا مامه وان لم يطمئن لتلاعبه واعراضه من نظم الصلاة
 بالحركة الواحدة) كخطوة ولو ضرب مفرطة ونصفه وان لم يكن بضرب
 اثنين أفاده ابن حجر في فتح الجواد اذا كانت (للاعب) لان قصد
 بآثارها في المعنى كما أفاده محمد الكردي في تفسر لاعتنه في الامداد
 (الاكل) بضم الهمزة أي المأكول واما بالغيم فهو من الافعال فهو
 في قوله وبالأفعال الكثيرة (والشرب) أي بوصول أحدهما
 لجوف مجرد عن نحو المضغ اذا مضغ فعل وقد تقدم حكمه أفاده محمد
 الكردي (الان نسي) أي أوجهل التحريم لقرب عهد بالاسلام أو نحوه
 بطل به (و) هذا اذا قل) فان كثرا لا مع البطلان قال القاضي حسين
 كل أقبل من مهممة لم يطل وفي المهمة أو قد رها رجها ان العج
 بطلان أفاد ذلك الحصني في كفاية الاختيار والشراب كالا كل وبضر
 اذا باب من سكرة بخلاف مجرد الطعم فلا يضر كأن من قسبا وبقي
 هم وحده فلا يضر وكيف الر بيه اما لوبق لون نحوه فهو فيض ومنه
 في في ماء الوضوء فان بقي اثر من الماء وبلعه ضراو مجرد برودة لم يضر أفاد
 عطية (وبنية قطع الصلاة) وكوالى صلاة مثلها (وبتعلق قطعها) أي
 بول شيء ولو محلا عاد بالاعتقلا لان الاول قد بنا في الجزم لا مكان وقوه
 لاف الثاني فانه لا ينافي ذلك لعدم امكان وقوه ومثل المحال العقلي
 بال شرعي قال محمد الكردي وبصور هذا بما اذا نوى تعليق قطعها
 بركم به وهو جاهل معذور فيكون الابطال في نفسه من حيث انه تعليق
 لا من حيث كونه لفظا لا غمارة في حق المعذور ثم قال واهل ان المحال
 قسمه ان محال لذاته واخبره فالحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين
 السواد والبياض والمحال لغيره قسمان ممتنع عادة عقلا كالشي من الزمن
 والطيران من الانسان ثانيه ما ممتنع عقلا عادة كالإيمان عن علم الله انه

وبالحركة المفرطة وزيادة
 ركن فعلي وبالحركة الواحدة
 لاعب وبالاكل والشرب
 الان نسي وفيه بنية قطع
 الصلاة وتعلق قطعها

لا يؤمن (وبالتددي فيه) أى فى قطعها أى أو الأستمرار فيها فتبطل الصلاة
الجزم المشروط دوامه كالإيمان والمراد بالتددي ان يطرد منك
للجزم ولا يؤخذ قنوسه وأصله فى الصلاة (وبان يحصى ركن من أركان
الصلاة (مع الشك فى نية التحريم) أى فى أصل الاتيان بها أو فى كمالها
المتوهم كالشك هل نوى طهرا أو عصرا وكذا الشك فى التحريم سواء
زمن الشك أولا وسواء مع الجهل أولا (أو يطول زمن الشك) أى فى
وان لم يحضر ركن

فصل فى شروط تقبل الصلاة (وشروط مع مامر) من الشروط (تقبوا)

أى الصلاة (عند الله سبحانه وتعالى أن يقصد بها وجه الله) أى ذاته (وأن

لا يطعم فى الثواب والجنة ولا لاهرب من العقاب والخوف من النار

لأنه تعالى الله وهو عبده تعالى أو أن يطالب بالثواب والجنة ويخاف

من العقاب ومن النار وأن يتشرف بها وينسب إليه تعالى فلا قول أم

درجات الاخلاص والثاني أو سطها والثالث أدناها فوراء ذلك رابعها

(وأن يكون مأكلا وملبوسا ومهلا) قال الامام سهل من لم يكن

مطعمه من حلال لم يكشف عن قلبه بحجاب ونسأرت إليه العقوبات

تنفعه صلاته ولا صيامه ولا صدقته وقال الشيخ على الشاذلى من أكل

الحلال لان قلبه ورق ونار وقيل نومه ولم يحجب عن حضرة الله تعالى ولادة

أكل غير الحلال قسى قلبه وغاظ وأظلم وحجب عن حضرة الله تعالى

نومه وقال على الخواص من أكل الحرام وأطال العبادة فهو كالحمائم

وقد على يبيض فاسد فهو يعجب نفسه فى طول المقام ثم لا يفرخ شيئا

يخرج وذا قال صلى الله عليه وسلم من صلى فى ثوب بشرة دراهم

وفيه بدرهم من حرام لم تقبل له صلاة رواء الامام أحمد وقال ابن مسعود

ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال (وان يحضر قلبه فيه

فان حضور القلب هو روح الصلاة كما قال صلى الله عليه وسلم من لم

تبه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعدا قال الغزالي وصلاة

الغافل لا تنفع من الفحشاء والمنكر وقال صلى الله عليه وسلم كم من قائم

حظه من صلاته التعب والنصب قال الغزالي وما أراد صلى الله عليه

وبالتددي فيه وان يحصى ركن
مع الشك فى نية التحريم
أو يطول زمن الشك
فصل فى شروط مع مامر
تقبوا عند الله سبحانه
أن يقصد بها وجه الله تعالى وحده
وان يكون مأكلا وملبوسا
وهلا حلالا وان يحضر
قلبه فيها

علم بذلك إلا الغافل وروى عن الحسن أنه قال كل صلاة لا يحضر فيها
أربع فمضى إلى العترة أسرع (فليس له) أي المصلي (من صلاته إلا
نزل) بفتح آخره الثلاثة أي تدبره وسلم (منها) أي الصلاة قال
الله عليه وسلم ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها وقال صلى الله
عليه وسلم إن العبد يصلي الصلاة لا يكتب له سجدتها ولا عشرتها وإنما
تكتب له من صلاته ما عقل منها (وأن لا يحب بها) فلا يحب
ما هو بأن يرى أنه لا يتحقق الأواب والجنة ثم يدل لا بد أن يرى أنه لا يتحقق
عذيب النار وما سأل أصحابه عنه فلهذا لا من سئلها لما يشهد فيها من
الادب مع الله تعالى وقد ورد أن عيسى عليه السلام قال لا صلاة
تقبل منكم من سراج قد أطفأته الرج وكم من عبادة قد
رها لا يحب

فصل في أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) ركنها وربعها بأنه
كان داخل الماهية وتوقف على شيئا فشيئا بخلاف الشرط فإنه ما كان خارج
لماهية (الأول التنية) وهي تشتعل على ثلاثة شروط وواحد من أركانها
القصد (بالقصد للتعلم) أي فعل الصلاة (وبعين ذات السبب) كالاستسقاء
التي هي أركانها أو الاستسقاء أو الاستسقاء (والوقت) من ظهر أو
أمر ونحوه (وبنوي) أي المصلي المكلف (الفرضية في الغرض) بقصد
وبالصلاة فرضا التميز عن النفل والتميز عن ظهر النفل أما هو فلا يشترط
سببية في حقه وأما الواجبان فأحدهما مقارنة التنية للتكبير حقيقة بأن
تخضع فعل الصلاة وإيقاع قصد ما ونية الفرضية مع همزة الجلالة إلى
تكميل الراعي أكبر فلا تنكفي المقارنة العرفية عند العوام وإن جرى عليه
جميع أفراد ذلك الرمي في شرح هدية الناصح وثانها استحباب التنية ذكرها
بضم الذال حتى يفرغ من التكبير (وقول بحيث يسمع نفسه ككل
ركن قول الله أكبر هو ثاني أركانها) والحاصل أن التكبير تشتعل على
سبعة عشر شرطاً وعلى ستين فالشرط الاتيان بجميع حروفها فإما عند
وجوب القيام فإن وقع حرف منها في غير القيام لم تنفعه صلاته والثاني
إسماع نفسه بها والثالث كونها بلفظ الجلالة والرابع كونها بلفظ

فليس له من صلاته إلا ما عقل
منها وأن لا يحب بها
فصل في أركان الصلاة
سبعة عشر الأول التنية بالقلب
للفعل وبعين ذات السبب
والوقت وبني الفرضية في
الفرض وتكون بحيث يسمع
نفسه ككل ركن قول الله
أكبر هو ثاني أركانها

أَكْبَرُ وَالْخَامِسُ كَوْنُهَا بِصِيغَةِ أَفْعَلَ وَالسَّادِسُ كَوْنُهَا بِلُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا
 عَلَيْهَا قَالِ ابْنُ جَرِيرٍ وَمِنْ عَجَزِهِ أَنَّ النَّاطِقَ بِالتَّكْبِيرِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
 فِي الْوَقْتِ تَرْجُمَ عَنْهُ وَجَوَابًا بِأَيِّ لُغَةٍ وَلَا يَهْدِلُ لِمَنْ كَرَّرَ آخِرَاتِهَا قَالَهُ وَالْ
 تَقْدِيمُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ عَلَى أَكْبَرٍ وَالثَّامِنُ عَدَمُ مَذْهَبِ الْجَلَالَةِ وَالْتَّاسِعُ عَمَّا
 الْبَاءُ مِنْ أَكْبَرٍ وَالْعَاشِرُ عَدَمُ تَشْدِيدِ الْبَاءِ مِنْ أَكْبَرٍ وَالْحَادِي عَشَرَ
 زِيَادَةُ وَأَوْسَا كُنْهُ أَوْ مَضْرُكَةُ بَيْنَ كَامَتِهَا وَالثَّانِي عَشَرَ عَدَمُ الْإِ
 يْتِمَامِ بِضَمِّ الرَّفْعِ فَلَوْ قَالُوا اللَّهُ هُوَ أَكْبَرُ لَمْ تَنْقُصْ صَلَاتُهُ وَالثَّلَاثُ عَشَرَ
 وَفَقَّةُ طَوِيلَةٍ بَيْنَ كَامَتِهَا وَالرَّابِعُ عَشَرَ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَالْخَامِ
 عَشَرَ بَقَاؤُهَا بِجَمِيعِ حُرُوفِهَا بَعْدَ الْاسْتِقْبَالِ الْوَاجِبِ وَالسَّادِسُ
 تَأْخِيرُهَا إِلَى الْاِقْتِدَاءِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ * وَالسَّابِقُ إِذَا رَاجَعَهَا
 وَمُبَادَرَةُ الْمَأْمُومِ بِهَا بَاقِي يَشْتَغِلُ بِهَا عَقِبَ تَحْرِيمِ إِمَامِهِ مِنْ غَيْرِ وَسُوسَةِ ط
 وَالْجُمْهُورُ بِالْإِمَامِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهَا مِنْ خَلْفِهِ لِيُبَادِرُوا بِتَكْبِيرِهِمْ عَقِبَهُ وَج
 الرَّاءُ مِنْ أَكْبَرٍ خِلَافًا لِمَنْ أَخْبِرَ بِنُفْسِهِ أَنَّهُ أَكْبَرُ وَأُجِبَهُ وَعَدَمُ تَشْد
 الرَّاءِ عَلَى الْمُتَعَدِّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَهُ
 (الثَّلَاثُ اِقْتِيَامُ فِي الْفَرْضِ لِلْقَادِرِ) عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَادَةٌ أَوْ صَلَاةٌ صَبِيحِيَّةٌ وَشَرْطُ
 الْاِقْتِمَادِ عَلَى قَدَمِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَنَصِبُ قَفَارِ طَرَفِهِ فَإِنْ تَقَوَّسَ طَرَفُ
 لِكَبْرٍ أَوْ مَرَضَ حَتَّى صَارَ كَرًّا كَمِ وَقَفَ كَذَلِكَ وَجَوَابُ زِيَادَةِ تَحْنُثِ الْارْكَ
 وَلَوْ يَسْبِرُ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ لِاجْلِ السَّجُودِ أَنْ قَدَرَ (الرَّابِعُ قِرَاءَةُ
 الْقِسْمَةِ) وَتَشْتَمِلُ عَلَى أَحَدٍ عَشَرَ شَرْطًا أَحَدُهَا قِرَاءَةُ كُلِّ آيَاتِهَا
 سَبْعَ آيَاتٍ (بِالْبِسْمَةِ) ثَانِيًا مِرَاعَاةُ التَّشْدِيدَاتِ (الَّتِي هِيَ أَرْبَعٌ عَشَرَ
 شِدَّةً فَالْحَرْفُ الْمَشْدُودُ حَرْفَانِ وَأَوَّلُهَا سَاكِنٌ (و) ثَالِثًا مِرَاعَاةُ (مَوَالِيقِهَا)
 أَيْ الْآيَاتِ السَّبْعَةِ بِأَنْ تَتَّصِلَ كَامَاتُهَا (و) رَابِعًا مِرَاعَاةُ (تَرْجُمَاتِهَا)
 أَيْ الْآيَاتِ السَّبْعَةِ فِي قِرَاءَتِهَا (و) خَامِسًا مِرَاعَاةُ (الْحُرُوفِ)
 الْحُرُوفِ مِنْ مَخَارِجِهَا) فَلَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النَّاطِقِ لَمْ
 تَنْقُصْ قِرَاءَتُهُ وَالْاِصْحَاقُ وَلَوْ قَالَ صِرَاطُ الدِّينِ بِالذِّكْرِ الْمَوْهَلَةِ لَمْ تَنْقُصْ صَلَاتُهُ
 نِيبَةً عَلَيْهِ لِأَسْنَوَى أَفَادَ ذَلِكَ الرَّعْلِي (و) سَادِسًا إِسْلَامَةً مِنَ اللَّعْنِ الْمُرَكَّبَةِ
 نِيبَةً الْمَصْنُوعَةِ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُهُ (عَدَمُ اللَّعْنِ الْخُلِّي) أَيْ الْغَيْرِ (بِالْمَعْنَى) كَمُضْمٍ

الثالث اقيام في الفرض
 لاقسام الرابع قراءة
 الفاتحة بالبسملة والتشديدات
 وموالاتها وترتيبها
 وانخراج الحروف من
 مخارجها وعدم اللحن الخ
 بالمعنى

انعمت أو كسرهما أو كسر كان أياك (ويحرم اللحن الذي لم يقطر)
 فتحاه الحمد لله وتفتح دال نعبد وكسرها ثوبا وثوبها (ولا يبطل) * (المايح
 تمها بالعرية على النظم المخفوض من فاقواها بلغة غيرها بطلت صلاته
 لم يحسن سوى ذلك بل يجيبه العادل الى البدل والشام من عدم القراءة
 مادة المغيرة للعني والتاسع عدم الصارف فلو عطف من حمد الله تعالى لم
 مع البناء عليه ولزمه استثناءه والعاشرا سماعه نفسه لجميع حروفها
 كان جميع المعجم ولا مانع والحادي عشر ايقاعها بجميع حروفها بعد
 أيام الواجب * (الخامس الركوع) ويشتمل على أربع فرائض
 سدها وهو قوله (بأن ينضى) أى القائم المعتدل الخلق مع قدرته
 الانحناء الصريف (بعبث تنال راحتها) أى باطن كفيه (ركبته)
 بدلو أراد وضعهما فلا تكفى الا سابع وثانيهما ان لم يقدر على الانحناء
 بالمعرف لوجه الاجماع عليه أو عمدا على شئ أو بأن ينضى على شقه
 لا يمن أو لا يسر لزم ذلك الانحناء الى الحد المذكور وثالثها العجز عن
 الانحناء أو ما حثت به صر من قيام ونوى بقلب بذلك الايماء الركوع
 برأيه أن لا تصدق به من قيام غير الركوع فان قصد به غيره كان
 وى لاخذ شئ أو وضعه أو اصلاحه بطلت صلاته لزيادة فعل من جنس
 بالها (سادس الطمأنينة فيه) أى الركوع فاقها المجزئ سيكون
 بحركة أعضائه وهذا حقيقة التي لا يجزئ سواها قاله الرمى وأشار
 بنفس الى حدها بوله (قد رسيحان الله) واكمله الزيادة فيها بما ورد
 في الركوع من قول سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك أدنى السكالات (السابع
 الاعتدال) ويشتمل على فرضين الاول مذكوره بوله (بأن يتصب
 قائما) أى أن يعود بقصد ذلك الاعتدال الى ما كان عليه من الوثيقة قبل
 الركوع من قيام أو قعود سواء كانت فرضا أو نهلا ولم يقصد به أن يرفع
 من الركوع فزعا من شئ لم يصح الثاني أن لا يطول ذلك الاعتدال لانه
 ركن فيه فإن طوله بسكوت أو بدكر غير مشروع بطلت صلاته أما تطويله
 بدكر مشروع كقنوت وشعوره فلا يطول به أعاد ذلك الرمى الى بل يطلب
 تطويل القنوت قال صلى الله عليه وسلم طول القنوت يخفف سكرات الموت

ويحرم اللحن الذي لم يقدر
 ولا يبطل الخامس الركوع
 بأن ينضى بعبث تنال راحتها
 ركبته السادس الطمأنينة
 فيه بقدر سبحان الله السامع
 الاعتدال بأن يتصب قائما

رواه الديلمي (الثامن الطمأنينة فيه) أي الاعتماد فالقول فافعلها بقدره
الله وأكملها أن يأتي بما ورد فيه من قول ربنا لك الحمد هذا كبيرا
طيبا مباركا فيه من السهوات ومن الأرض ومن ما شئت من شيء
(التاسع السجود مرتين) في كل ركعة يشتمل على عشر شروط ألا
يؤثر بقوله (بأن يضع جبهته) أي بعضها ولو جابقع عليه الاسم
أعلاها أو من أسفلها لا طرفها فابسا منها (على مصلاه) أي موضع سجود
ولو عودا (مكث وفة) أي مكث وفادلك البعض حيث لا عذر (و) الثاني
يكون (متأفلاهما) أي متحاما على الجهة على موضع السجود بقول رأ
وعنه حتى تستقر جبهته بحيث لو كان السجود على فطن أو ثوبى تحت
لا تكسر وظهور اثره (و) أن يكون مع ذلك (منكسا) بأن يرفع أسافله
أعاليه فلو كان به علة لا يقدر على السجود معها الارتفاع أعاليه أتى بمقدو
(و) الثالث والرابع أن (يضع شيئا) أي جزأ يسيرا (من ركبتيه
الخامس والسادس أن يضع جزأ يسيرا (من بطون كفيه) (و) السابع والثامن
أن يضع جزأ يسيرا (من بطون أصابع رجليه) فلو سجد على حرف الكف
أو رؤس أصابع قدميه لم يصح بنيه إلى ذلك لأنه في شرح هدية الماء
والثاسع أن لا تصد به وبه من اعتداله غير السجود فلو سقط إلى الأرض
الاعتدال وسجد من غير قصد الهوى للسجود لم يحسب سجوده ووجه
العود إلى الاعتدال وسجد مع الهوى والعاشر أن لا يصعد على شيء منه
به بحيث يتحرك بحركته في قيامه أو قعوده مع علمه وعنده فإن كان جا
أرناسيا لم تبطل أسكن يجب إعادة السجود وخرج بقوله التمرنك بحرك
انفراؤه فيصح لأنه حينئذ كالمفصل ومنه ما لو سجد على عود أو متدليا
أفاده لم ي (لما شئت من شيء) أي في السجود فافعلها كما هو
سبحان الله وأكملها أن يأتي بما ورد فيه من قول سبحان ربى الأعلى
(الحادى عشر الجلوس بين السجودتين) ويشتمل على فرضين الأول أن لا ي
يرفع رأسه من السجدة شيئا آخر على الجلوس فلا يرفع رعا من شيء
بل يجب عوده إلى السجود برفع يده (الثاني أن لا يطوله لأنه ركس
فإن طوله بزانة على ذكره المأثور بطل ولا يعتبر لعمته كونه بعد رفع يده

الثامن الطمأنينة فيه
التاسع السجود مرتين بأن
يضع جبهته على مصلاه
مكث وفة ومتأفلاهما
ومنكسا ويضع شيئا من
ركبتيه ومن بطون كفيه ومن
بطون أصابع رجليه العاشر
الطمأنينة فيه الحادى عشر
الجلوس بين السجودتين

جدة فلو فعله مع وضوءه ما على الارض مع افاده الرمي (الثاني عشر
 ما بينة فيه) أي في الجلوس فافادها بعد سبحان الله واكمله أن يأتي بها
 فيه من قول رب اغفر لي وارحمني واجبر لي وارفعني وارزقني واهدني
 مني لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول هذه الاقفاط السبعة بين السجدين
 في اغفر لي استرذني واحم عني من غير مؤاخذه ومعني ارحمني اثني
 لك ومعني اجبرني اغثنني وسدد وجوه فقرى ومعني ارفعني رفع المسكاة أي
 دعاهم الى الرفعة ومعني ارزقني اعطني من خزائن فضلك ما قدمت لي في
 زلح لا بحيث لا تعذبني عليه ومعني اهدني اهدني على هدايتك الى
 السلام التي هي اعظم النعم ومعني عافني ادفع عني كل ما يكره افاد ذلك الرمي
 الثالث عشر الجلوس للتشهد الاخير وما بعده) وهو الصلاة على النبي صلى
 عليه وسلم والسلام الاول (الرابع عشر التشهد الاخير) سمي به من باب
 تمساق الجزوه والشهادتان على الكمل (في قول التحيات المباركات
 الصلوات الطيبات لله السلام هائل أيها النبي ووجه الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول
 الله) وقوله المباركات وتالياه مستنون في كل من التشهد الاول والاخير فال
 ثم في الرابع في رواية المنهاج اسقاط لفظة أشهد الثانية من الواجب
 وبذلك في حديث مسلم بدوئها وقضية كلام المنهاج وجوب الاتيان
 بظاهر في رسول الله لكن الاعتماد على ما بالضمير في قوله وأن محمدا
 رسول الله انتهى (الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
 ثامن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لانها ركعتان
 والاخير فسنت في الاول كالتشهد ولان سن الصلاة على الآل في التشهد
 الثاني لانه على التخفيف وتس في الاخير افاد ذلك ابن حجر في التمهيد
 لتمام أي الصلاة على النبي أي لفظة الواجب (الاهم صل على محمد) قال
 علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم في الروضة أو صلى الله عليه في التحقيق
 منه فضل الاتيان بالعبادة كما أتيت به المحقق الجلال المحلى ولا بد من تأخير
 الصلاة على النبي عن التشهد كما في المجموع انتهى وقال محمد الكردى نقل
 من قاسم ومن عجز عن التشهد والصلاة ترجم وجوبا فاذا عجز عن الترجمة

الثاني عشر الطمانينة فيه
 الثالث عشر الجلوس للتشهد
 الاخير وما بعده الرابع
 عشر التشهد الاخير في قول
 التحيات المباركات الصلوات
 الطيبات لله السلام علينا
 وعلى عباد الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا اله الا
 الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 الخامس عشر الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وافيها الاهم صل على محمد

ثم يترجم البيان بذكره بل يقسمه على قسمين وقال ابن حجر في النسخة مع الم
 ترجم العاجز من النطق بالعربية الدعاء المأثور عنه صلى الله عليه
 في محله من الصلاة والذكر المأثور كما يترجم عن الواجب طينارة الفاض
 لا العاجز من غير المأثور منه ما لا يجوز أن يترجم عنه حتماً في بطلانها
 ولا القادر على مأثورها فلا يجوز له الترجمة عنه وبطلانها صلاته إذا لا
 الم الحديث اهـ (السادس عشر السلام) أي الاول (وأفله) أي أنه
 الواجب (السلام عليكم) بالذهر يفولوم عكوساً فلو أدخل بحرف
 هذه الحروف لم يحجزه ويوجب إيقاعه مستقبل التوبة بعده فلو تقول به
 قبل اكتماله بطلت أفاد ذلك الرمي (السابع عشر الترتيب) أي في الأركان
 الآتي التوبة وتسكب بركة الاحرام فلا ترتيب بعده وكذا الترتيب بين التوبة
 والقراءة أفاد ذلك الرمي (فأنتهـ متركه) أي الترتيب بتقديم
 قول هو السلام أو فعلى (كان سجدة قبل ركوعه) أي مثلاً (بطله)
 أي الصلاة أجماعاً لتلافيها (وانسها) بتركه الترتيب (عليه)
 إليه) أي إلى الركن المتروك (الآن يكون) أي الساهي لم يتذكر
 الا بعد شروعه (في) ركن (مثله) أي الركن المتروك في ركعة آخر
 (أو) بعد شروعه في ركن (بعده) أي بعد المثل المتروك في ركعة آخر
 أيضاً (فنتم به) أي بالمثل المفعول (ركعته) أي كان آخرها كسجد
 الثانية فإن كان وسطها أو أولها كقيام أو قراءة أو ركوع حسب
 المفعول عن المتروك وأقرب ما بعده وتذكر الباقي من صلاته (وانما
 به) أي ما فعله ساهياً وهو ما بين المتروك والمثل المفعول فائدة قال الر
 والموالات شرط لا ركوع وورعها الامام بان لا يطول الركن القصر
 فتطويه قاطع لها الزيادة في الصلاة ليس منها المكن ليس فيه يساهي
 الطول وحكي الخوارزمي عن اصحابه ان سابطه أن يلحق الاعتناء
 بالقيام لقراءة الفاتحة والجلوس بين السجدة والجلوس القشود انتهى
 (فصل) في شروط وجوب إقامة الجماعة والجمعة وفي شروط
 الجماعة وفي أركان الخطبتين وشروطهما (الجماعة) في أدائها مكتوبة
 لذكر الاحرار المقيمين (ولو يبادية) (الباقين) أي العتلاء المست

السادس عشر السلام واقفه
 السلام عليكم السابع عشر
 الترتيب فان تعذر تركه كان
 سجدة قبل ركوعه بطلت وان
 سها فليعد إليه الا ان يكون
 في مثله أو بعده فنتم به
 ركعته ولقائماً سها به
 الفصل في الجماعة على
 لذكر الاحرار المقيمين
 الباقين

ما يرى كطيق وحشيش (غير المذورين) بشئ من الاستحرام التي هي
ثقة مرض ومطر وشدة رجح الليل ووجع وبرد وجوع وضيق
ة طعام (فرض كفاية) في الركعة الاولى فقط لافي جميع الصلاة
صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة الا
وذلك عليهم الشيطان فعليها بالجماعة فاعلموا يا كل الذئب من الغنم
سنة رواء ابن حبان وغيره فيؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فيهم ان
اعادة فرض كفاية اذ لم يقل صلى الله عليه وسلم لا يقبضون فقوله فيهم
يق بان يقبضوا جميعا وان يقبضها اثنا عشر منهم ولو كانت فرض عين
لا يقبضون وليس محل الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم فعليها
بجماعة اذ ذلك الشيخ عطية وأما قوله صلى الله عليه وسلم اقول الصلاة
المثاق من صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فهم ما لا يؤمنون بها
مت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي
المعهم حرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم
ار فلا يدل على انهم ارض عين لانه وارد في قوم منافقين يخلفون عن
ماعة ولا يملكون اخلاصه قوله فتقام أي بالكلمات المخصوصة التي هي
ت الاذان اذ اذ عطفية فقبب الجماعة بحيث يظهر الشعار اي علامات
الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من الدخول
الخروج في محل اقامته والذى يسهل فيه الحضور لها وان قصرت
صلاة قبل مجازته كذا قاله عطية خلافا لابن جرير حيث قال ولا يكفي
فيها شعار محل الاقامة في محل لا يجوز اقامة الجماعة فيه ويجعل
ور الشعار بان تقام بكل واحد في القرية الصغيرة عرفا ولو غيره مسجد
مت وفي محال متعددة في الكبيرة ولو غير مسجد قال بعض العلماء حد
رية الصغيرة هو بان يكون فيها ثلاثون رجلا قلوبا طيعوا على اقامة
ة في البيوت ولم يظهر من الشعار لم يسهل الفرض وان امتنعوا
امتها قبلهم الامام أو نائبه قتال البغاة فلا يقتلهم حتى يأمرهم
بحوا * فرع * للامام صفات مستحبة وصفات مشروطة فالمستحبة
ة وهي الفقه والورع والسنن والنسب والمهجرة فبقدم

غير المذورين فرض كفاية

الاقنوم ان لم يحفظ سوى الفاشحة على الاقل القليل الفقه والمراد بال
 من يحفظ القرآن وصحح السبكي ان المراد بالامع قراءة أى الاجزاء
 اتحاد ذلك الرمى * والمشرطة خمسة أحدها وانها أن لا يكون
 ولا جنباً وانها أن لا يكون على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها و
 أن لا يترك الاحتدال والطهانية في الصلاة ولو نفلًا وحفظها وخامس
 لا يترك قراءة الفاتحة مع امكانها أو يقرأ بغيرها كالخفي ولو أماناً حفظ
 يصح اقتداءه فيها به بشرط الاقتداء أن لا يتقدم المقسدى على الاما
 جهة القبلة في غير الاستدارة حول الكعبة فإنه تقدم المأموم ابتداء
 تتعبد بصلاته أو في خلاله باطبات في الجدي لانه أنفخ من الفخالة
 الافعال والاعتبار في التقدم القائم بالعقب المعتمد بالارض وان تقدم
 الاصابع وشروط صحة قدوة المأموم أن ينوي الاقتداء بالامام أو الائتعا
 ولو في خلال صلاته في غير الجمعة أو أومامود أو مؤتمنه وسواء نوى مع ذلك
 بالامام الحاضر ام لا ولو نوى الجماعة كفى وهي وان كانت صالحة للامام
 والمأمومية لكن تهيئ لاحدهما بالقرينة الحالية كاتقدم والتأخر ف
 تابع بان وقف أو نه على اقل الامام بغير الزينة مع انتظار طويل بطا
 لامع يسيره أما اذا اتفق انقضاء فله مع انقضاء فعله فلا يطل قطعا
 لا يسمى متابعاً وحقيقة المتابعة المستحبة ان لا يصحى المأموم ظهره لاركو
 حتى يرى الامام راكعاً ولا يرفع رأسه منه حتى يعتدل الامام قائماً ولا يصح
 ظهره للصعود حتى يضع الامام جبهته على الارض ساجداً فإذا ذلك أحد
 الزاهد في هدية الناصح والرمي في شرحها (و) الجماعة (في الجمعة فرد
 عين عليهم) أى الذكور الارباب المقيمين على سبيل التوطن الباقين
 المذوذين فلا جمعة على امرأة احداً ولا على خنثى لاحتمال انوثته ولا
 عبدة ومدبر وكتاب وبعض ولا على من لم يستوطن بجعل جمعة وهم
 لا تقصر العلاقة قبل مجاوزته ولا على صبي ولا على من له عذر كمرض
 (اذا كانوا أربعين) أى ولو بالامام ولا بد وان يكونوا (مكافئين) فلا جمعة
 مجنون ومغشى عليه لعدم التكليف وتلزم السكران المتعدي بسكرهم
 يكن مكاناً ويجب عليه قضاءها طهرًا اذ لا تصوره قضاؤها جمعة وبها

وفي الجمعة فرض عين
 عليهم اذا كانوا أربعين
 مكانين

تكون اقامتها (في ابنية) أي منازل يستوطنها العبداء المعتبرون بالكنيسة
 دراطين أو خشب من بلد أو قرية ولا بد وان تكون الابنية مجمعة
 لفان كانت الابنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها بالاختلاف لانما است
 ويرجع في الاجتماع والتفرق الى العرف ولا يشترط الاجتماع في
 اد أو كن بل يجوز في قضاها بعدد من خطه البلد وأما الموضع الخارج
 بخطتها الذي يترخص منه المسافر فلا يجوز اقامتها فيه وان طسراً
 طاعة عن العمران أو اذ ذلك الرمي (و) الجماعة في الجمعة فرض عين
 ما (على من نوى الإقامة عندهم) أي المذسسين (أربعة أيام
 ج) لكن لا تنفع الجمعة به وتصح منه (و) فرض عين أيضاً (على من
 اذاه صيث) أي اذان شخص قوي الصوت (من) واقفي (طرف
 هـ) لا طرف آخر ولا وسط البلد (من بلدها) أي من محل إقامته فيه
 الجمعة والمعتبر بها واحد فأكثرت من ذلك المحل بالقوة لا بالقول مع اعتدال
 صوت واستواء المسكن وعدم السانع من هواء وشجر مثلاً ولا يعتبر العلو
 كان المحل على حال يسمع آله النداء العلوه ولو فرض على مستولم يسمعون
 فزعمهم بخلاف عكسه أي فأنهم الجمعة على من ذكر بحضوره في بلد
 الجمعة فان سمع النداء من محلين قدم لا كثر جعاً فالأقرب اليه هذا إذا لم
 أهل بلده أربعين والآخرتهم الجمعة في بلده ويحرم عليهم تعطيله منها
 سدلوها في غيره أو اذ ذلك الشرفاوى (وشرطها) أي شرط صحة
 الجمعة أربعة الأول (وقت الظهور) فيشترط التحريم بها وهو باق
 وثبوتها جميعها فلو ضاق عنها لم يبق منه ما يصح خطبتين وركعتين
 يوم القوم بالظهور ولو شكوا في خروج الوقت بعد احرامهم أتموها الجمعة
 لأن ما منعهم انفعادها أو اذ ذلك الرمي في شرح هدية الشامخ وقال
 في خروج الوقت وهم فيها أتموها ظهراً وان سلوا ركعة في الوقت
 ولو شكوا هل خرج الوقت أم لا لم يشروعوا في الجمعة وصلوا الظهور أتموا
 عليه الشافعي في الام (و) الثاني (خطبتان قبلها) أي صلاة الجمعة
 (فيه) أي في الوقت أي وقت الجمعة وهو ما بعد الزوال فلما وقع حرقانها
 قبله لم تصح لتبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كإلى الصحابين

في ابنية وهي من نوى الإقامة
 عندهم أربعة أيام صحاح
 وعلى من بلغه نداء صيث من
 طرف يابسه من بلدها
 وشرطها وقت الظهور
 وخطبتان قبلها فيه

حكاه الرملى (يسميهما) أى الخطبتين (الأربعون) والمراد
 الاجتماع بالقوة لا بالفعل بدليل استصحاب الاستفاء ولو خطب سر
 صوته لكن كانوا أو بعضهم صفا أو بعد وامتته فلم يستمعوا له لم تصح
 الصحيح أن ذلك الرملى قال صاحبان الجمل نقلان الخطبتين فرع لو
 شخص وأراد أن يقدم شخصا غيره ليصل بالقوم فشرطه أن يكون
 الخطيب وان ينوى الجماعة ان كان من الأربعين والابان كان زائدا
 الأربعين فلا يشترط عليه نية الجماعة إذ يجوز صلاة الجماعة خاف
 الظهور انتهى ويكره ذلك أعنى أن يكون الخطيب غير الإمام انتهى
 الشيخ الضرير اللوذعى محمد صالح بن ابراهيم (و) الثالث (ان
 جماعة بهم) فلا تصح فرادى ولا يعتبر السلطان ولا أنه فيها ولا تقدم
 السكاملين على احرام الناقصين خلافا للقاضى ومن تبعه حكاه الرملى
 الرابع (أن لا تقارن) أى الجماعة أو تسبقها جماعة (أخرى يبطله
 وان عظمته فان قارنتها أو سبقتها جماعة لم تنعقد الا اذا كثرت الجماعة وه
 اجتماعهم في مكان واحد فيجوز حينئذ تعددها بحسب الحاجة
 الصحيح لمطلقا فان اكتفى بجمعة لم يجز ثالثة وهـ لذا ومقابلته
 استثناء هذه الصورة (وأركان الخطبتين) خمسة الاول (حمد الله) الثاني
 عنه صلى الله عليه وسلم في خطبة الجمعة كفى حكمه الرملى (و) الثالث
 (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة افترقت الى ذكر
 افترقت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة
 الثالث (الوصية بالتقوى) فلا احتياط ذكرها مع الوصية مع لفظ الط
 كوصيكم بتقوى الله وطاعته ولا يدرى الايمان بالحمد والصلاة مع
 على طاعته والمنع من المعصية (فهما) أى فى كل من الخطبتين قطعا
 الرابع (آية مفهومة) ولو قصيرة فلو قرأت ثم نظرت فلا يجزئ (في احدا
 سكن الاولى أن تسكون في الخطبة الاولى لتسكون في مقابلة الدعاء
 والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فانه حينئذ يكون في كل
 أربعة أركان (و) الخامس (الدعاء للمؤمنين) أى والمؤمنات
 فالمراد بالمؤمنين الجنس ويـ في منه ما يقع عليه الاسم ولو رجمه

يسميهما الأربعون وان
 تصلى جماعة بهم وان لا
 تقارنها أخرى يبطلها
 واركان الخطبتين حمد الله
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والوصية
 بالتقوى فمما وآية مفهومة
 في احدهما والدعاء للمؤمنين

الثانية) لكونه لا يقع بمقالة الختسام (وشروطهما) أى الخطبتين سبعة
 . ياء أحدها (الطهارة عن الحدثين) أى الأصغر والأكبر (وهن
 لباسة) التى لا يعنى عنها (فى البدن والمكان والمجهر) من ثوب
 به (و) ثالثها (ستر العورة) بناء على أنها بدل عن ركعتين (و) ثالثها
 القيام أى فهم ما مع القدرة عليه لا لا يتبع ما كان يحجز عنه خطب قاعد أو فصل
 عما مسكته أفاد ذلك الرمى (و) رابعها (الجلوس بينهما) لا لتباعد فى ذلك
 لظمانية فيه واجبة ولو تركها الزمه العود إليه مطمئناً به على ذلك أحمد
 وأهـ والرمى (و) خامسها (الولاء بينهما) أى الخطبتين بأن لا ي طول
 سل عرفاً وضبط طوله بقدر ركعتين بأخف ممكن فإن نقص عن
 ثلثم يضر (و) سادسها الولاء (بينهما وبين الصلاة) وهو كاتقدم
 (و) سابعها (أن تكون) أى الخطبتان (بالعربية) * تنبيه * قال أحمد
 راهد ومحمد الرمى واحتلف فى إيجاب أم ورمى الخطبة منها كون الأركان
 شرط اسماءها بالعربية والمراد بذلك غير ركن القراءة أماهى فلا تكون
 لا بالعربية قطعاً فلو لم يكن فهم من يحسن العربية فهو كالعاجز عن
 التكبير فإن مضت مدة لا مكان التلم ولم يتعلموا معوا كلهم ولا جمعة
 أم ولو لم يسمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها صحت ومنها نية الخطبة ونية
 ضيقها على ما قاله القاضى حسن والأصح خلافه ومنها الترتيب بين
 ركن الثلاثة بأن يكون المبدية به الحمد ثم الصلاة ثم الوصية والأصح
 دم ذلك ولا يجب الترتيب بين القراءة والاعمال بينهما وبين غيرهما
 تعالى

فصل في شروط الاقتداء (يجب على من صلى مقتدياً فى جمعة
 . يرها) سبعة أمور أحدها (أن لا يتقدم) أى الأمام القائم أو القاعد
 من الخطب جمع أو المستأق (على إمامه) المتصف بواحد من هؤلاء الأربع
 ولو لم يمت عشرة (فى الموقف) أى فى المكان الذى وقف عليه ولا ينظر
 إلى غيراته لكانت كره وتوقفت فضيلة الجماعة وهى السبع والعشرون
 (فيه أى صلاة) (والاحرام) فيحرم تقدم احرامه على احرام إمامه (بل
 قبله) (المقارنة) وتنتع من ذلك إذا كانت (فى الاحرام) ولو شك فيجب أن

فى الثانية وشروطها
 الطهارة عن الحدثين وعن
 النجاسة فى البدن والمكان
 والمجهر وستر العورة والقيام
 والجلوس بينهما والولاء
 بينهما وبينهما وبين الصلاة
 وأن يكونا بالعربية
 * تنبيه * يجب على كل من
 صلى مقتدياً فى جمعة أو غيرها
 أن لا يتقدم على إمامه فى
 الموقف والاحرام بل تبطل
 المقارنة فى الاحرام

يتأخر ابتداء محصر المأموم عن تمام محصر الإمام بقينا أو طنا أفاد
عطية (وتكره) أى المقارنة (فى غيره) أى الاحرام من السلام والافاء
وتشوت فضيلة الجماعة فيما قارن الإمام فيه فقط فاذا قارنه فى الركوع
كان كركوع الفرد بخلاف غيره كالسجود فبسبع وعشرين أفاد ذلك
(الاتأمين) فان المقارنة فيه مندوبة (ويحرم تقدمه) أى المأموم
الإمام (بركن فعلى) تام كأن ركع ورفع والإمام قائم (وتبطل) أى الصلاة
بالتقدم عليه (بركنين) أى فعلين ولو غير طوي بلين كركوع واحد
والتقدم بهما بقاس فى التصدير والتمثيل بما يأتى فى التأخير بهما خلا
للعراقيين فانهم ملوا ذلك بما اذا ركع قبل الإمام فلما اراد ان يركع رفع فإ
اراد ان يرفع سجد وهو تمثيل به كيف فلا يصح قياس الخاف عليه لانه نفسا
بركن فقط أفاد ذلك عطية (وكذا التأخير) أى التخلف (عنه) أى الإمام
(بهما) أى بركنين فعلين ولو غير طوي بلين كما مر كان ابتداء إمامه وهو
المجود وهو فى قيام للقراءة (غير هذر) من جملة العسرا للجل والتمسار
وغيرهما (و) التأخير (بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعد منه
الاعتدال والجلوس بين السجدين لانهما قصيران (له) أى العسرا (و)
ثانيهما (أن يعلم بالتغالات امامه) ليتمكن من متابعتها برؤية أو بصفة
صف أو بسماع أصوته أو صوت مبلغ ثقة أى بالغ عاقل مسلم عدل رواية أو
كان غيره عدل فلا يكفى العصى والفاسق إلا أن وقع فى القلب صدقه ما
فذلك عطية (و) ثالثها (أن يجتمع) أى الإمام والمأموم (فى مسجد
ومنه جداره ورحبته وهى هنا ما خرج عنه لكن يحرج لاجله ان لم يعلم كونه
شارعا قبل ذلك وان جهات وقفيته أو منارته التى يأم فيها هى أو فى رحه
ولا يضر بعد المسافة وهو أكثر من ثلاثمائة ذراع تقريبا وحيلولة إلا
التى فى المسجد النافذة الابواب البسة أو الى سطحه وسواء أغلقت
الابواب أم لا بخلاف ما إذا سمعت أفاد ذلك محمد بن زياد الوضاحى (أو من
ثلاثمائة ذراع) أى تقريبا بذراع الأدمى فلا تضر زيادة ثلاثة أدرع فالخام
ان الأحوال سبعة فأحوال المسجد ثلاثة لانه إما ان يكون فى مسجد أو الإمام
فى المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس وأحوال غيره أربعة لانه إما أن

وتكره فى غيره إلا التأمين
ويحرم تقدمه بركن فعلى
وتبطل بركنين وكذا التأخير
عنه بهما الغير عدل وبأكثر
من ثلاثة أركان طويلة له وان
يعلم بأنه قالات امامه وان
يجتمع فى مسجد أو ثلاثمائة
ذراع

ثاني قضاء أو في بناء أو الامام في القضاء والمأموم في البناء أو بالعكس
 هذه الاربعة حكمها واحد (و) رابعها (أن لا يحول بينهم) أي الامام
 والمأموم (حائل يمنع الاستطراق) أي المرور العادي بان لم يكن له نحو
 سعة فاحشة أو النزول المعتاد اذا كان أحدهما في السطح بان كان له من
 طح ما به تاد المروء اليه بخلاف نحو المتعلق منه اليه أهاده محمد السكردى
 لا عن القاموس وعن ابن قاسم فالجواب ان كانا يجسدان الشرط أن يكون
 ما يمنع الاستطراق الى الامام وان كان لا يمنع كمنه التوصل الى الامام
 بآزورار وانعطاف أي استدبار لالعلة وان كانا بغيره زيد على ذلك القرب
 بمثلثا نذر عاقر تفسيرا وان لا يلزم على وصول المأموم للامام ما ذكر
 (خامسها) أن يتوافق نظم صلاتهما (أي نسقها في الافعال الظاهرة
 وان اختلفا عددا وخرج باتفاق النظم اختلفا فيضركم كمنه بخلاف
 كسوف ان صلى بر كوعين وقيا من أمان صلى كسنة الظاهر فيصح
 الاقتداء فيه أو مكتوبة بخلاف حنازة ولو بعد التسكيرة الرابعة خلافا
 لابن حجر أفاد ذلك الشيخ عطية وخرج بالافعال الاختلاف في الصفات فلا
 يضر كقراءة المفترض بالتفعل والمؤدى بالقاعى وفي طويلة بقصيرة ومع
 لعكوس وخرج بالظاهرة الاختلاف في الافعال القلبية وهي التنية
 لا يضر كان نوى الامام الظاهر والمأموم العصر (و) سادسها (ان لا
 تخالف) أي الامام والمأموم (في سنة نفحش المخالفة فيها) كسجدة
 لاوة وسجود سهو وشهد أول بخلاف ما لا نفحش فيه المخالفة كجلسة
 لاستراحة وكالغثوث وكالتسبيحات والتسكيرة (و) سابعها (أن ينوى
 قضاء) أو الاتقان بالامام أو المأمومية أو الجماعة فللمأموم أربع نيات
 بشرط تعيين الامام ولا يسبى بل الأولى تركه وأما الامام فله أن يقول
 ما أو جماعة فجماعة مشتركة بينهم ما أو اقراثن كالتقدم والتأخر
 من الثبات (مع الحرم في الجمعة وقبل المناجاة) في فعل أو سلام
 (قبل (طول الانتظار في غيرها) أي الجمعة فلوتر هذه التنية
 رسك فيها وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير لقصد التابعة كان أحرم
 للمأموم ولم ينو الاقتداء بالامام وقرأ الامام مثلا سورة البقرة والمأموم

وان لا يحول بينهم
 حائل يمنع الاستطراق
 وان يتوافق نظم صلاتهما
 وان لا يخالف في سنة
 نفحش المخالفة فيها وان
 ينوى الاقتداء مع الحرم في
 الجمعة وقبل المناجاة وطول
 الانتظار في غيرها

ينظره لاجل المتابعة بطات صلاته (ويجب على الامام نية الامامة /
الجماعة (في الجمعة) لاشتراط الجماعة فيها في الركعة او
(والعادة) وهي المكتوبة المؤداة أو النافذة التي تسن فيها الجماعة
الجماعة فيها كالطهارة فيجب أن تقع كلها جماعة من أوها إلى آخر
حتى لو تأخر سلام المأموم عن سلام الامام بحيث عدم قطع عنه بط
صلاته وحتى لو كان المعيد اماما فتيلا المأموم في احرامه بطلت صلاته
الامام وان كان يكفي الاقتداء بالراكع لان ذلك أول صلاته (وتسن) أي
الامامة (في غيرهما) ليحوز فضيلة الجماعة وتصح نية الامام للامام
تحرره وان لم يكن اماما في الحال لانه سيعبر اماما ويسن له ذلك اذا رجا
يقترن به أفاد ذلك عطية واذا نوى الامام في غير الجمعة الامامة في ان
الصلاة حاز الفضيلة من حينئذ بخلاف المأموم فيكره له ذلك ولا ثواب له
بعد ان كان مستقلا صار تابعا أفاد ذلك الشيخ عطية

فصل في تجهيز الجنائز (غسل الميت) أو بدله وهو التيمم
(وتكفينه) بعد غسله (والصلاة عليه) بعد غسله أيضا وحمله (ودفنه)
أي في قبر (فرض كفاية) بالاجماع والفرق بين فرض العين وفرض
الكفاية ان الخطأ في فرض العين يتعلق بكل أحد بعينه كالمصلي
الخمس وأما فرض الكفاية فهو الذي يتناول بعضا غير معين كالجهاد وسم
كفاية لا يفعل البعض كاف في تحصيل المقصود اذا عرفت هذا فحق
موت المسلم استحب المبادرة الى تجهيزه أفاد ذلك الحصري قال صلى الله عليه
وسلم اذا مات أحدكم فلا تحبوه وأسرعوا به الى قبره ورواه الطبراني وغير
وقال صلى الله عليه وسلم من مات بكرة فلا يقبلن الا في قبره ومن مات عتة
فلا يقبلن الا في قبره ورواه الطبراني ذكر ذلك عبد الوهاب بن أحمد في ال
المثير (اذا كان) أي الميت (مساهما) كبيرا أو طفلا اذا (ولد حيا) بارعا
حياته بخوص يباح أو ظهرت كأنه خلع أو تحرك بعد انصاله قال صلى
عليه وسلم اطول به على عليه هذا اذا نزل قبل تمام ستة أشهر وحظن
النار بعد ذلك فكذلك كبير مطلقا (ووجب لهي تكفين) في بيت
فان لم يكن فعليه احب لال له ولم يكن له من تلزمه دفنه وفاقا بدمته كيجب

يجب على الامام نية الامامة
في الجمعة والعادة وتسني في
غيرهما
فصل في غسل الميت
بتكفينه والصلاة عليه
يدفنه فرض كفاية اذا كان
ساهما ولد حيا ووجب الدفن
تسكين

وكسوته (ودفن) للمأمر (و) وجب (اسقط) وهو الذي
 ناطن أمه قبل عام ستة أشهر (ميت) وهو الذي لم يظهر فيه
 حياة ولكن ظهر خافه بان يخطط سواء بلغ أربعة أشهر أم لا
 وكفن ودفن ولا يصلى عليه ما (أى تحرم الصلاة على الذي واسقط
 (ومن مات في قتال الكفار) أو لم يبق فيه حياة متقرة (بسببه
 (بنيابه المتلطفة بالدم وغيرها السكن المتلطفة بالدم أولى ولذلك قال
 ف (في ثيابه) أى التى اعتيد لبسها ولو من حرير بعد نزها منه عقب
 رعوها اليه عند التكفين (فان لم تسكه) فان لم تستر كل بدنه (زيد
) الى أن يتم وجوبا ويحجب طالبت زهه من الورثة على الوجه أعاده
 خر (ودفن) كغيره من الاموات (و) ~~السكن~~ (لا يغسل) ولو
 أوحاشا ونفساء (ولا يصلى عليه) أى يحرم غسله والصلاة عليه
 راء في ذلك البالغ والسبي والحر والعبد والرجل والمرأة ناروى البخارى
 ن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ار النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى
 ند ولم يصلى عليهم كذا ذلك الحصى (وأقل الغسل ازالة النجاسة) قبل
 له وهذا مبني على ما صححه الرازي وعلى ما فرق بعضهم بين الحى والميت
 هذا آخره - د الميت فاحتيط له بإحجاب أكل أحوال الطهارة
 فى الحى والمعتمد أنه لا يشترط تقدم ازالة النجاسة عنه كما أشار الى
 الرملى (وتعميم) أى استيعاب (جميع بشره وشعره) كفى غسل
 ي (وان كنف مرة) ان أمكن بها ولو جنباً أو حائضاً أو نفساء
 لا يوجب التكرير الى حصول تعميمه (بالماء المطهر) لانه غسل
 ب فاشترط الماء المطلق (وأقل السكّن ساتر جميع البدن) ان كفن
 غير ماله بان كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف
 تجهيز الموتى أو من اغتياها المسامير فيستقي رأس المحرم ووجه المحرمة
 أقله (ثلاث اقفانف) ذكر كرا كان الميت أو أنثى ولا تكون الا لمن
 ركة زائدة على دينه ولم يوص بتركهها) والحاصل ان وجوب ستر
 له الخص - ح الله تعالى وبقيته البدن اثباتية حقه تعالى على هذا
 د وصى باسقاطه لم ينفذ وصيته بخلاف الثوب الثانى واشتلت فانه محض

ودفن واسقط ميت غـ ل
 وكفن ودفن ولا يصلى
 عام ما ومن مات في قتال
 السكّن ارب بسببه كفن في ثيابه
 فان لم تسكه زيد عليها ودفن
 ولا يغسل ولا يصلى عليه
 وأقل الغسل ازالة النجاسة
 وتعميم جميع بشره وشعره
 وان كنف مرة بالماء المطهر
 وأقل السكّن ساتر جميع
 البدن وثلاث اقفانف ترك
 تركه زائدة على دينه ولم يوص
 بتركهها

حق الميت فحجب فعلموا من تركته فلم يرضوا باستقامتهم ولم يمتنعوا
 غريم مستغرق في تركته فأفاد ذلك الرمي (وأقل الصلاة عليه) أن
 المسلم غير شهيد المعركة (أن ينوي فعل الصلاة عليه والفرض)
 وإن لم يقبل كفاية (ويعين) من حاضرا وغائبا بحيث يجزئ
 كقوله هذا والحاضر أو من يصلي عليه الإمام أو الذي في الحراب
 إمام الأحكام فلا بد من ذلك فأفاد ذلك المصيرى ولا يحتاج إلى تعبير
 الحاضر باسمه ولا إلى معرفته ووقت النية في هذه الصلاة هو
 الأركان (ويقول الله أكبر) أربع مرات بتكبيرة الإحرام كما
 نظم كلامه لأنه الآخر من فعله صلى الله عليه وسلم فأفاد ذلك الرمي وهو
 الأركان (وهو قائم) فلا يجزئ العقود (أن تقدر) على القيام
 فرض كأنه من أي ولو كان صيبا وامرأته مع وجود رجال وإن وقعت
 نفلا رعاية لصورة الفرض ولأن القيام هو المقوم لصورتها في عبادة
 صورتها بالنكابة فأفاد ذلك ابن حجر وهذا ثالث الأركان (ثم يقرأ الفاتحة
 فبداها قال الوقوف بقدرها ويجزئ ذلك في الدعاء للميت كما نقله الكردى
 ابن قاسم ولا تتبع في التكبيرة الأولى وانما هي فيها الأفضل بل تتبع
 الثانية والثالثة والرابعة وبعد زيادة تكبيرات كثيرة كذا نقله
 الكردى عن ابن قاسم ويستفاد من ذلك جواز جمع ركعتين في تكبيرة
 واحدة الأولى من ذكر وعدم الترتيب بين الفاتحة وغيرها كما أفاد ذلك
 أما غير الفاتحة من الصلاة في التكبيرة الثانية والدعاء في الثالثة فله
 لا يجوز خلوه عنهما كما أفاد ذلك ابن حجر وهذا رابع الأركان (ثم يقول
 أكبر ثم يقول اللهم صل على محمد) وهو الواجب من الصلاة على النبي
 الله عليه وسلم ويسن قراءة سورة الحمد لله رب العالمين قبل الصلاة على
 والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعدها تقر يسأل للإجابة وهذا خامس الأركان
 (ثم يقول الله أكبر اللهم اغفر له وارحمه) ويذكر الضمير إن كان
 ذكر أو يؤثنه إن كان أنثى وهذا سادس الأركان (ثم يقول الله أكبر
 عليكم) وهذا سابع الأركان ويسن تطويل الدعاء بعد الرابعة وذكر
 ما بين التكبيرات وما يفعله أكثر الناس من الإسراع بالسلام عنهم سافلا

وأقل الصلاة عليه أن ينوي
 فعل الصلاة عليه والفرض
 ويعين ويقول الله أكبر وهو
 قائم أن قدر ثم يقرأ الفاتحة
 ثم يقول الله أكبر ثم يقول
 اللهم صل على محمد
 يقول الله أكبر اللهم اغفر له
 وارحمه ثم يقول الله أكبر
 السلام عليكم

السننة كاتبه على ذلك الرمل وعما يسن فيها اللهم لا تخرمنا أجره ولا تفتننا
بعده أى بالعاصي واغفر لنا وله أى ما علمته من ذنوبنا وزاد السلف اللهم
ربنا آتتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقض عذاب النار وهذا وان
كان حسنا لكن لم يذكره الشافعى رضى الله عنه كذا قاله الرمل وحسنة
الدنيا العلم والعبادة أو العافية أو المال أو المرأة الجميلة أو ال
الآخرة الجنة أجماعا فأد ذلك الرمل (ولا بد منها) أى الصلاة على الميت
(من شروط الصلاة) أى الخمس وغيرها كطهور وسنن لم يصر لها وغيرهما
(وترك المبطلات) لأنها صلاة شرعية (وأقل المدفن) أى القبر (حفرة تكفى)
بهدرهما (رائحته) أى ظهورها مشهقة تنفذ إلى (وتحرسه من
السباع) أى من ينشها لها فتأكل كل الميت فتفني حرمة (ويسن أن
يعق قدر قامة وبسطة) أى بأن يعرق فيه ويسط يده مرتبة (ويوسع)
أى يزياد في طوله وعرضه والمراد التوسيع بقدر ما يسع الميت ومن ينزله وبجنته
أفاد ذلك عطية (ويجب توجيها) أى الميت (إلى القبلة) تنزيلا له
منزلة المصلى فلو وجهه لغيرها بنش مالم يتغير وكذلك وجهها مستلقيا ولو
متوجهها بوجهه وأخيهصة أفاد ذلك عطية ونذب أن يسند وجهه الحجار
القبر وتظهره بلبنة وتحوها حتى لا ينكب ويستلقى ويرفع رأسه بلبنة
وتحوها ويفضي بفضه الأيمن مكشوف اليها وإلى التراب ويجعل ربط
أصكفاته بعد وضعه في قبره لا يكره أن يكون معه فيه شئ معقود كما
نبه على ذلك ابن حجر وكره فرش أو مخدة أو صندوق لم يجزئ إليه ولا تنفذ
وصيته بشئ من هذه الثلاثة أفاده ابن حجر

ولا بد منها من شروط الصلاة
وترك المبطلات وأقل المدفن
حفرة تكفى رائحته وتحرسه
من السباع ويسن أن يعق
قدر قامة وبسطة ويوسع
توجيهه إلى القبلة
فصل في تحجب الزكاة في
الابل والبقر والغنم والتمر
والزبيب والزروع المقتاتة
حالة الاختيار والذهب
والفضة والمعدن

فصل في الزكاة (وتجب الزكاة في الابل) عربا وبخاني وهى ابل
التمر (والبقر) عربا وجواميس (والغنم) ضانا ومغزا (والتمر والزبيب)
أذهبها من الاوقات المدخرة (والزروع المقتاتة حالة الاختيار) أى وقت
الحصد ولو نادرا (والذهب) وإن لم يكن مضموبا كتب وقراضة (والفضة)
وإن لم تضرب (والمعدن) بفتح الميم وكسر الدال اسم لما أسكنه الله في لمباقي
الارض سمى بذلك بعدونه أى سكونه فيها وهو ما استخراج من ذهب
والفضة وإن لم يصل نيله وبضم بعضه إلى بعض إن اشتمل على متابع همل أو

قطعه بمذر والافلاخ لمالكه بجهة اخرى ويركى الشافى فقط أفاد
 ذلك الرملى (والركاز) وهو دفن الجاهلية وضربهم دليل دثهم (منهما)
 أى الذهب والفضة (وأموال التجارة) وهى تغليب المال بالمساواة
 لغرض الربح بنية تجارة عند كل تصرف (والفطرة) وهى البدن (وأول
 نصاب الابل خمس و) أول النصاب (من البقر ثلاثون و) أول النصاب (من
 الغنم أربعون فلازكاة قبل ذلك) الحديث ليس فيما دون خمس من الابل زكاة
 وما روى الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل أربعين بقرة سنة ومن كل ثلاثين تبيعاً
 ولما نقل الشافى أن أهل العلم لا يختلفون فى نصاب الغنم (ولابد) فى
 وجوب الزكاة (من الحول) وهو سنة كاملة ولا تجب قبل تمامه ولو بطهنة
 (بعد ذلك) أى النصاب (ولابد) أيضاً (من السوم) بفتح السين المهملة
 وهو الرعى (فى كلأ مباح) فلازكاة فى المعبودة كل الحول أو أكثر ثم إن
 علفت قدراته عيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والافلا فان علفت قدراً
 يسيراً غيره بقول لم يؤثر فى السوم (و) لابد من (أن لا تكون) أى السائمة
 (عاملة) أى فى حث الأرض ونضح الماء فلازكاة فيها الحاقها بشباب
 البدن وامتنعة المذار (فيجب فى كل خمس من الابل) الى خمس وعشرين
 (شاة) ضائى ذوسنة أو ماعز ذوسنتين ولو ذكراً ويجزئ عنها الزكاة
 (وفى أربعين من الغنم) الى مائة واحدى وعشرين (شاة جذع ضأن) وهو
 ماله سنة (أو ثنى معز) وهو ماله سنتان وله أن يخرج عن ضأن معزاً وعكسه
 أن تساوى بقيمة لاتحاد الجنس وكذا سائر أنواع النعم لا يجزئ نوع عن نوع
 الا برعاية القيمة وما بين النصابين يسمى ونصاً ما ذلك ابن حجر (وفى كل
 ثلاثين من البقر) الى أربعين (تبيع) ذوسنة كاملة (وفى كل أربعين
 بقرة الى ستين مسنة ذات سنتين كاملتين وهكذا فسلوا أخرج بدل التبيع
 تبعه فقد زاد خبراً ولو أخرج بدل المسنة تبعه ين جاز على الصحيح وسمى التبيع
 بذلك لانه يتبع أمه فى المرحى وقبل لان قرنه يتبع أذنه أى يساويه وسميت
 المسنة بالتكامل أسنانها وقال الأزهري لطلوع سنهما أمد ذلك الحصن (ثم
 إن زادت ماشيته على ذلك) أى المذكور (ففى ذلك الزائد) تفصيل ما وصل

الركاز منهما وأموال التجارة
 والفطرة وأول نصاب الابل
 خمس ومن البقر ثلاثون
 ومن الغنم أربعون فلازكاة
 قبل ذلك ولا بد من الحول بعد
 ذلك ولا بد من السوم فى كلأ
 مباح وأن لا تكون عاملة
 يجب فى كل خمس الابل شاة
 وفى أربعين من الغنم شاة
 جذع ضأن أو ثنى معز
 وفى كل ثلاثين من البقر تبيع
 ثم إن زادت ماشيته على ذلك
 ففى ذلك الزائد

الى فريضة ثابتة أم لا فان لم يصل الزائد اليها فلا زكاة فيه وان وصل اليها
وجبت الزكاة (ويجب عليه أن يتعلم ما أوجبه الله تعالى عليه فيها) أي
الماشية (وأما التمور والزبيب والزروع فأول نصابها خمسة أوسق وهي)
بالوزن ألف وستمائة رطل بغدادى ورطل بغدادى مائة درهم وثمانمائة
وخمسون درهما وأربعة أسباع درهم لان الوسق ستون مساعا والصاع
أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث بالبعدادى فجملة ذلك بالسكيل (ثلاث مائة
صاع بمساعه عليه الصلاة والسلام ويضم زرع العام) أي أنواع
زرع العام (بعضه الى بعض) في اكمال النصاب ان اقتصد الجنس ووقع
الحصاد في عام واحد اثني عشر شهرا عريضة وان لم يقع الزرعان في سنة اذ
الحصاد هو المقصود (ولا يكمل جنس ببعض) أي لا يضم في اكمال
النصاب غير وسائط أو شعير وسائط جنسان لان تركب السمات من شبه البر
لونا ونوعه ومن شبه الشجر طبقة بقية تسمى كونه جنسا رأسه وأما البر
والعالم فيهما فانهان لا جنسان يكمل نصاب أحدهما بالآخر (ويجب
الزكاة) وجوب الاستقرار (بيد والصلاح) أي صلاح بعضه وان قل
وهو في التمر يظهر بمبادئ النضج والحلاوة والتلون (واشتداد الحلب) في
ملكه فحينئذ يجب الزكاة لأنه ساقدة سارقتين وقبلهما كما نامن
الخصراوات فلا زكاة في نصاب أخذه من مباح ولو بد صلاح في ذلك شتر
ز كاه هو أي المشتري لا بائعه فان بدى مدة الخيار لزمت من كان المالك له
وان لم يستمر ولو بدى في ملكه مشتر كافر مثلا ثم رد بخو عيب لم يجب زكاة على
أحدهم أفاد ذلك ابن حجر وأما وجوب اداء الزكاة فيما يتمكن من الاداء
ويحصل التمكن بخذ ورما لم يستحق اقتبض الزكاة ويحسدول جفاف في
التمر ونقبة من بين ونشر لا يؤكل معه فالب أو غيرهما في حب (ويجب فيها)
أي التمر والزبيب والزروع (العشر ان لم تسق بمؤنة) كما اذا سقيت بماء
الكسواء أو السج (ونصفه ان سقيت بها) أي بالمؤنة كما اذا سقيت بماء
مشتري أو مذهب أو بدولاب وهو ما يديره الحيوان أو الأدميون أو نضج
وهو ثقل الماء من محله الى الزرع فيميون بان يجعل الماء على ظهره سواء
كانت الارض خراجية أم لا الا الارض الموقوفة على غيرهم فلا

ويجب عليه ان يسق
ما أوجبه الله تعالى عليه
فيها أو ما التمر والزبيب
والزروع فأول نصابها خمسة
أوسق وهي ثلاثمائة صاع
بمساعه عليه الصلاة والسلام
ويضم زرع العام ببعضه الى
بعض ولا يكمل جنس ببعض
وتجب الزكاة بيد والصلاح
واشتداد الحلب ويجب فيها
العشر ان لم تسق بمؤنة
ونصفه ان سقيت بها

زكاة في زرعها وثمارها لعدم المال كالمعين (وما زاد على النصاب) خمس
أوسق (أخرج منه) أي الزائد (بتسطه) ولو يسيرا لأنه لا نقص في غير
الماشية (ولازكاة في مادون النصاب) لخبر الشخصين ليس فيما دون
خمس أوسق صدقة (إلا ان يتطوع) قال الله تعالى ومن أنفق خيرا فان
الله شاكر عليم أي من فعل غير المفترض عليه من زكاة وصلة ولا وطواف
وغيرها من أنواع الطاعات فإن الله يجازي بعلمه عليم نبيه والشكر من الله
تعالى ان يعطى فوق ما يستحق بشكر اليسير ويعطى الكثير إذا ذلك
البحر (وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا) خاصة بوزن مكة ثمديد
والمثقال اثنان وسبعون حبة من الشعير وهو أربعة وعشرون قيراطا قال
الخصني والمثقال لم يختلف قدره في الجاهلية ولا في الاسلام وهذا التقدير
على سبيل التحديد حتى لو نقص حبة أو بعض حبة فلا زكاة وإن راج رواج
النصاب التام أو زاد على التمام لجودة نوعه ولو نقص في بعض الموازين وتم
في بعضها فالصحيح انه لازكاة فيه ونطاق به جماعة ولا زكاة في المغشوش من
الذهب حتى يبلغ الخالص منه عشرون مثقالا وحيدة فتجب ويخرج من
الخالص فلواخرج من المغشوش فاشترط أن يبلغ الخالص منه قدر
الواجب انتهى (والفضة) نصابها (مائتا درهم) خاصة بوزن مكة ثمديد
أيضا والدرهم خمسون حبة من الشعير وخمسة حبة هو سبعة عشر قيراطا
الاخمس قيراطا فزيد عليها ثلاثة أسباعها كان مثقالا قال الخصني والدرهم
ستمائة واثني عشر دراهم سبعة مثاقيل من ذهب وادعى ابن المنذر ان
الاجماع منع على ان نصاب الفضة مائتا درهم وعلى ان نصاب الذهب
عشرون مثقالا اذا بلغت قيمتهما مائتي درهم ولا زكاة في المغشوش من
الفضة حتى يبلغ الخالص منها مائتي درهم وحيدة فتجب وتخرج من
الخالص فلواخرج خمسة مغشوشة عن مائتي درهم خاصة لم يجزئه ولو ذلك
مائتي درهم مغشوشة فلا زكاة فاذا بلغت قدرها يكون الخالص قدر نصاب
وجبت وإذا أخرج منها انجب أو يكون المخرج فيه من الخالص قدر ربع
العشر انتهى (ويجب فيها) أي الذهب والفضة (ربع العشر) أقوله
صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء وفي عشرين نصف

وما زاد على النصاب أخرج
منه بتسطه ولا زكاة فيها
دون النصاب إلا ان يتطوع
وأما الذهب فنصابه عشرون
مثقالا والفضة مائتا درهم
ويجب فيها ربع العشر

دينار وتوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقبة ربع العشر ولا زكاة في حلي مباح
لانه معد لا تسام مال مباح (وما زاد) على النصاب (فحصاه) ولو قل بخلاف
الرائد على النصاب في المواشي حيث كانت الاوقاص مئة واو الفسرق ضرر
المشاركة في المواشي وهذا لا يشركه أفاد ذلك الحنفى (ولا بد فيهما) أى
الذهب والفضة (من الحول الاما) أى ذهبا وفضة (حصل) أى
احدهما (من معدن او ركز) فلا يشترط في ذلك الحول لثبوته في نفسه
كما أشار الى ذلك بقوله (فيخرجها) أى الزكاة (حالا) وبعد التفتية من
التراب في معدن (ويجب) (في الركاز الخمس) رواء الشيخان وفارق وجوب
ربيع العشر في المعدن لعدم المؤنة أو حقتها أفاد ذلك ابن حجر (وأما زكاة
التجارة فنصابها نصاب ما اشترى) أى التجارة (به من التقدنين) سواء
كان ثمن مال التجارة نصابا أم لا فان بلغهم ما تخير المسالك في تقويمه بابهما
شاهدا على المعتمد وقوم ما قبل التدبيرة وما قبل العرض بغايب تعد البلد
و يضم الربح الى الاصل ان لم ينقص والركاة تتعلق بالمال تتعلق شركة
فلا يجوز لأحد التقدين من الآخرين تبرع بالا على ويعلم منه عدم اجزاء
الفلوس بالاولى على انها عروض أفاد ذلك الرملى في شرح هدية الناصح (ولا
يعتبر) أى النصاب (الاخر الحول) على الصحيح لان الوجوب يتعلق
بالقيمة لا بالعين وتقدم العرض في كل لحظة بشئ ويصح الى مداومة
الاسواق ومراقبة ذلك فاعتبر في وقت الوجوب وهو آخر الحول وقبل يعتبر
بجميعه وقبل بطريقه فعلى الصحيح ان كان مال التجارة اشتراه بدراهم أو دنانير
وكان النقد نصابا قوم به في آخر الحول فان بلغت قيمته نصابا زكاه والا فلا
ولو كان رأس المال نقدا ولكنه دون النصاب قوم بالنقد أيضا على الصحيح
أفاد ذلك الحنفى (ويجب فيها) أى التجارة (ربيع عشر القيمة) أما
انما ربيع العشر فذكره في التقدين وأما من القيمة فلا غنى عن التبسيط أفاد
ذلك ابن حجر ولان عمر رضى الله عنه قال لمن يبيع الادم قومه وادركه
رواه الشافعى رضى الله عنه (ومل) الشخصين (الخليطين) أى
الشريكين بالشروع او المجاورين مجاورة المال الواحد (أو) الشخص
(الخلطاء كمال) الشخص (المنفرد في النصاب والمخرج) لقوله صلى الله

وما زاد فيحصاه ولا بد فيهما
من الحول الا ما حصل من
معدن او ركاز فيخرجها
حالا وفي الركاز الخمس وأما
زكاة التجارة فنصابها
نصاب ما اشترى به من
التقدنين ولا يعتبر الا آخر
الحول ويجب فيها ربيع عشر
القيمة ومال الخليطين أو
الخلطاء كمال المنفرد في
النصاب والمخرج

عليه وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة أى
خشية قلتها أو كثرتها (إذا كانت شروط الخلطة) بأن اتحد مراح وسرح
ومرعى وغل وشرب وحالب ووضعت عليه وبان كان الشخصان من أهل
الزكاة وبان مضى الحول من وقت خلطهما إذا كان المال حوايا وبان
كان الماشية بين نصابا كاملا أو أقل من نصاب ولا حدما نصاب هـ إذا
المواشى والمائى المعشرات فيشترط أن لا يتميزا للظهور والكاروه والافلاح
والعمال والقمع واللقاط والمهر والجرب والبدنروا مائى التقدم وروض
التجارة فيشترط أن لا يتميزا للكان والحارس والميزان والوزان والتماد
والنادى والحمال فإذا كان لكل منهما كيس فيه نفودى سندوق واحد
أو كان لكل منهما منعة تجارية في مخزن واحد ولم يتميزا حدما عن الآخر
بشيء مما سبق ثبتت الخلطة (وزكاة الفطر) أى فطر شهر رمضان (تجب)
أجما ولا اعتبار بمن شذ في ذلك ووجوبها (بادراك جزء من رمضان
وجزء من شوال) وجبت فخرج من مات بعد الفسروب وكلا عنده فيه
حياة مستقرة كآبته عليه الأذرى دون من ولد بعده فأذا ذلك الرمل (على
كل مسلم عليه) أى من نفس كل مسلم (وعلى من) أى من أشخاص وجبت
(عليه) أى على مسلم (نفقتهم) وجوب عين بزوجية أو ملك أو قرابة بقوله
على كل مسلم متعلقة وقوله تجب والمراد بكل مسلم المخرجون وقوله عليه وعلى
من عليه نفقتهم يار للمخرج عنه فعلى الأول والثانى بمعنى عن (إذا
كانوا) أى من وجبت عليه نفقتهم (مسلمين) بخلاف الأقرب الكافر
الذى تجب نفقته والعبد الكافر والامنة الكافرة والزوجة تجب نفقتهم
دون فطرتهم (على كل واحد صاع) أى معاير بالصاع الذى كان يخرج
به فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن لم يجد وجب عليه أن يخرج
فدرايقن أنه لا يتقص عنه وقال جماعة من العلماء أنه قدر أربع حنات
بكفى رجل معتدل السكينة فأذا ذلك الحصن ويكون الصاع (من غالب
قوت البلد) أى بلد المخرج من نفسه ومن تفرقه مؤنته إذا كان حاضرا
معه والا فالسيرة بقوت بلد المؤدى عنه ثم تجهلها عنه المؤدى تحمل بحالة
لانهمان والمراد بقوت البلد جميع السنة لا وقت الوجوب فقط فأذا ذلك

إذا كانت شروط الخلطة
وزكاة الفطر تجب
بادراك جزء من رمضان
وجزء من شوال على كل مسلم
عليه وعلى من عليه نفقتهم
إذا كانوا مسلمين على كل
واحد صاع من غالب قوت البلد

الرمي واعلم ان شرط المخرج أن لا يكون مسدودا ولا معيبا كالذي لحقه ماء
 أو دابة الأرض ونحو ذلك كالتعيق المتغير اللون والرائحة وكذا المدود وان
 يكون حيا فلا تجزئ القيمة بالانحلال وكذلك يعزى الدقيق ولا السويق
 ولا النذر لان الحب يصلح اما لا يصلح لهذه الثلاثة أمّا ذلك الحب فيجب
 زكاة الفطر على الكافر عن مموته المسلم كزوجه بان أسلمت وتختلف
 وتجزئ عنها بلانية تعدرها من المؤدى عنه والها ومن المؤدى عنها فقلب فيه
 هذا المعاجلة هذا في كافر أصل أما المرتد فان أسلم لزمته عن نفسه وموته والا
 فلا على المعتمد وكذا ممن مره فلا تجب عنه الا ان يسلم أمّا ذلك بن جهرى
 فتح الجواد وانما تجب زكاة الفطر على من يملك ذلك الصاع (اذا فضلت
 عن دينه) فانه يمنع وجوبها ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير كان
 الطائفة الى زكاة القرب تمنع وجوبها هذا ما اعتمد من جهرى وقيل لا يعتبر
 الفضل عن الدين والآدمي لانه لا يمنع إيجاب النفقة فالفطرة السابعة لها
 كذلك هذا ما اعتمد الاخرى (وكسونه) وكسوة موته (ومسكنه) بفتح
 الكاف وكسرهما (وقوت من عليه نفقتهم) آدميا كالأب أو غيره بنه على
 ذلك الحب من (يوم العهد وبلنته) لان القوت في هذا الزمن ضرورى
 فاعتبر الفضل عنه قال ابن جهرى وحكمة إيجاب الصاع ان الفقير لا يجد من
 يستعمله بالاجرة يوم العيد وثلاثة أيام بعده ودقيق الصاع مع ما يعجن به
 يحصل منه ثمانية ارطال وهي تكفيه تلك الايام الاربعة انتهى (وتجب
 الزكاة في جميع أنواع الزكاة بعد الافراز) قال الرملى في النهاية ولو عزل
 مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تعدد بعضها على التفرقة كالصوم
 لسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولان القصيد من الزكاة سد حاجة
 مستقيم ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجرأه أيضا وان لم تقارن النية
 أخذها انتهى قال صاحب انشاء السرا المعون في شرح معارج الراغبين لابن
 قاضي عجّلون الامع ان محل نية الزكاة القلب كالي غيرها وقيل يكفي اللسان
 لشبه الزكاة بالمعاوضات ولا بد من كونهما جارية أو عضدة باصل فلو علقها
 على موت موته من ماله فبان كذلك لم يعجزه وكذلك جزه وهو لا يعلم موته
 بخلاف ما لو قال هذه زكاة مالي الغائب حيث يعجزه ان كان باقيا والفرق ان

اذا فضلت عن دينه
 وكسونه ومسكنه وقوت
 من عليه نفقتهم يوم العيد
 وبلنته وتجب الزكاة في جميع
 أنواع الزكاة بعد الافراز

الاصل بقا المال في هذه وقفاً للحياة وعدم الارث في التوقيف بها ونظيره
 ان يقول في آخر شهر رمضان أو يوم غدا من شهر رمضان ان كان منه فبيع
 ولو قال في أوله أو يوم غدا ان كان من شهر رمضان لم يصح انتهى (ويجب
 صرفها) أي الزكاة (الى من وجد من الفقراء) جمع فقير وهو من لا مال له ولا
 كسب يقع موقة امن كفايته كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد الا نحو درهمين
 ولا يمنع الفقير مكنه وتخدمه وملبسه للجهل وان تعدد أفاد ذلك الرمي في
 شرح هدية الناصح (والمساكين) جمع مسكين وهو من له مال أو كسب حلال
 لا تقع موقة امن كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد الا سبعة
 أو ثمانية وسواء كان ماله نصيباً أم لا والمراد بالكفاية كفاية العسر الغالب
 وبالفقر والمساكين كامل الحرية ليخرج المبعوض كما حكاها الباقر عن النضر
 أفاد ذلك الرمي (والعاملين علمياً) جمع عامل وهو الذي يبعثه الامام
 لاختد الزكاة فيعطى ولو غنيا لانها أجرة وعلم من تسميته عدم استحقاقها
 لوفرها المسالك أو دفعها الامام وتولاها الامام بنفسه فيسقط سهمه ولو لم
 يأخذها الامام (والمؤلفة قلوبهم) وهو من أسلم ونيته مضيعة في أهل
 الاسلام أوله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره أو كان يقاتل من وراءه
 من القفار أو ما نهي الزكاة مكل هؤلاء الاربعه يعطى من الزكاة
 (وفي الرقاب) وهم المكاتبون لغير الميراث كتابة مضمومة في دفع اهم لا عايتهم
 على الحرية ان لم يكن معهم ما يفي بالنجوم ولو قبل حصول النجوم وان لم يأذن
 السيد أفاد ذلك الرمي (والغارمين) جمع غارم وهو من استدان في غير
 معصية فيعطى ما يفي به دينه حيث احتاج الى وفائه مع حلوله فلا يعطى
 المؤجل وفارق جواز اعطاء المكاتب قبل حلول النجم بان الشارع منتظر
 الى ملك الرقاب من الرق فان استدان في معصية ثم تاب اعطى والا فلا ولا بد
 لاعطاء المكاتب والغارم عند عدم ثبوت مداهما من اخبار عدلين
 الا الغارم لا صلاح القسا دين القوم مشهورة غنية عن البيضة أفاد ذلك
 الرمي (وفي سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في التي فيعطون
 ولومع غناهم ويعطى الغازي قدر حاجته (وابن السبيل) وهو من
 انتأس فرامباً من بلادهم من بلادهم بالمكان مقيم ما فيعطى قدر حاجته

ويجب صرفها الى من وجد
 من الفقراء والمساكين
 والعاملين علمياً والمؤلفة
 قلوبهم وفي الرقاب والغارمين
 وفي سبيل الله وابن السبيل

ولا يتقدم المظلي من الزكاة بنصف درهم افاد ذلك الرمي وقال الحصني
ويشترط ان لا يكون معه ما يحتاج اليه فيعطى من لا مال له اصلا وكذا من له
مال في غير البلاد المتقل منه انتهى * تنبيه * ويمتنع الاقتصار على اقل
من ثلاثين من كل صنف لان الله تعالى ذكرهم بالمفظ الجمع وانه ثلاثة
وشروط الاجزاء كونهم يبادل المال وان كانوا غريبا وحديثا ووافيه امتنع
تقاهما ولا يجوز في افاد ذلك الرمي * تنبيه ثان * قال احمد الزاهد وعبد الرمي
وحكم زكاة الفطر في الصنف للاصناف كزكاة المال بان يجمع جماعة
فطرهم وصرف لهم واختار جماعة من المتأخرين صرفها الى ثلاثة من
الفقراء او المساكين ولو مع وجود بقية الاصناف وعليه العمل في الاعصار
وكل الامصار لعمدة الفقة الصاع على جميعهم وقد لا يتبدن يجمع فطرته
معههم والاول هو المذهب اى ان مصرفها مصرف زكاة المال انتهى
(ولا يجوز ولا يجوز صرفها) اى الزكاة (الغيرهم) اى المذكورين
من الاصناف الثمانية كمن يتسبب لبني هاشم وبني المطلب ولو عام لا يلزم
انما هذه الصدقات واساخ الناس وانما لا تحمل لعمدة ولا لآل محمد اما ذلك
الرمي * فرع * قال ابن ضرير في فتاويه ان كان الغرماء المقيمة يبادل
الزكاة والمجنثون هم الموجودين في البلد حال وجوب الزكاة لهم حكم أهلها
فيجوز الدفع اليهم وان حدثوا في البلد بعد وجوب الزكاة وقبل القسمة
لم يجز الدفع اليهم بل يختص بالموجودين المحصورين حالة الوجوب وليس
هذا الحكم خاصا بالغرباء بل المسافرين من أهل البلد اذا قدموا اليها
فحكمهم كذلك ويفرق بين وجودهم في البلد حالة الوجوب وحدثهم بعده
فيها هذا كله اذا كان المستحقون من أهل البلد محصورين بما اذا كانوا
غير محصورين فيجوز الدفع الى الغرماء المقيمة بالبلاد والمجنثون هم مطلقا
من غير تقييد وان كان الدفع الى المستوطنين أفضل مخرج بذلك في زيادة
الارضة تقلع الاصحاب والله أعلم انتهى

فصل في الصيام وما يذكره (يجب صوم شهر رمضان) بالكتاب
والسنة والاجماع وهو معلوم من الدين بالضرورة (على كل مسلم مكاف) فلا
يجب على الكافر الا على ولا على المجنون ما لم يذهب عقله بشرب او غيره

ولا يجوز ولا يجوز صرفها
انهم
يجب صوم شهر
رمضان على كل مسلم مكاف

فوجب ولم يمه مضاهؤه بعد افاقتيه ولا يوجب على سببي الا انه يترتب له اسبب
 ان اطاعه ويضرب على تركه لعشر كالمصلاة فان بلغ في اثنا عشر يوما وكان صائما
 زمه ان تمامه بلا قضاء افاد ذلك الرمي (ولا يصح) أي الصوم (من حائض
 ونفساء) لان خروج الدم مضعف للبدن والصوم مضعف له أيضا فلو امرت
 بالصوم لاجتمع عليهم مضعفان والشارع لما نظر لحفظ الصحة افاده الرمي على
 (ويجب عليهم القضاء) بعد انقطاعه وقبل الغسل وهو ما مر جديداً افاد
 ذلك الرمي لانه صلى الله عليه وسلم امر عائشة رضي الله عنها بقضاء الصوم
 (ويجوز الفطر لسافر سفره) بأن يكون طويلا وفارقا للمكان ونحوه
 قبل الفجر على ما افاده الرمي وذلك بانصر والاجماع دون سفره صغير وسفر
 معصية وكل ما لا يبلغ العصر افاد ذلك ابن حجر (وان لم يشق عليه الصوم)
 فلو اصبح مقيما ثم سافرا فلا يفطر لانه عبادة اجتمع فيها السفر والحضر
 فغلبت الحضر وقال المزيبي يجوز له الفطر نيا ساعلى من اصبح صائما فرض نعم
 لو اصبح المسافر صائما فله الفطر لان السبب المسترخس موجود وقبل
 لا يجوز ولو اقام المسافر حرم الفطر على الجميع لزال سبب الاباحة ومثل
 المسافر في الحكم المريض افاد ذلك كله الحنفى (ولريض وحامل ومريض
 يشق) أي الصوم (عليهم مشقة لا تختمل) أي عادة عند الزيادة أو مشقة
 تبسج التبعم عند ابن حجر والرمي كان خشى من الصوم بطلانه (الفطر)
 ويلزم كل مترخص بالفطرية لترخص لنتهيز الفطر المباح عن غير منه
 على ذلك ابن حجر في فتح الجواد (ويجب عليهم القضاء) أي عند زوال
 اعذارهم (ويجب القبييت والتعيين في النية) فاما القبييت فهو واقعا
 النية بين آخر الغروب وأول طلوع الفجر فارقا ردت احدهما أو شئت
 عندها في المقارنة لم يكف بخلاف ما لو شئت فيها بعد النية أو شئت ان اعمل
 نوى ليلا وتذكر قبل الغروب وأما التعيين فهو ان يبين المنوى من فرض
 كرمضان أو نذر أو كفارة ومن نذر له سبب كصوم احسانه فغيره امر
 الامام أو موت كصوم الاثنين فالنوى الصوم عن فرضه من غير تعيين
 أو عن فرض وقته لم يكف كأي الصلاة افاد ذلك كله ابن حجر (سكّل يوم)
 لان كل يوم عبادة مستقلة فالنوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير

ولا يضر من حائض ونفساء
 ويجب عليهم ما القضاء
 ويجوز الفطر لسافر سفره
 نهروان لم يشق عليه الصوم
 وارض وحامل ومريضة
 يشق عليهم مشقة لا تختمل
 الفطر ويجب عليهم القضاء
 ويجب التعيين والتعيين
 في النية لكل يوم

اليوم الاول (و) يجب (الامساك عن) المفطرات شرعاً من (الجماع)
 بادخال حشفة أو ذرهما من فائدتهما ولو دبراً من آدمى أو غيره (و)
 من (الاستنماء) يبدأ وغيرها (و) من (الاستنماء) أى انعمه
 التي في فطر ذلك مع العلم والاختيار وان نيقن انه لم يرجع منه شيء الى
 الجوف كان تغاياً منكوساً لان الاستنماء مفطرة اعينها لا يعود شيء (و)
 الامساك (من الردة) ولو لحظة فلو طرأت في أثناء الصوم بطل للخروج
 من أهلية العبادة (و) الامساك (من دخول عين) لا أثر كراثة
 مشهور وان فات تلك العين كسحمة ونحوها ولو من غير ما سول (جوفاً)
 أى لم يمسح جوف وان لم يكن فيه قوة تغبر الغذاء والدواء (الاريقه
 الخالص) ابتاعه (الطاهر من معدنه) وهو جميع الفم ولو بعد جمعه
 ولو بنحوه طبعى عسر التبرز عنه بخلاف المختلط بطاهر آخر كركطوبه
 سواك وصبيغ خيط يقتله وبخلاف المتنجس من دم لثته وان ابيض ريقه
 أفاد ذلك ابن حجر (و) يجب ويشترط (أن لا يمين) أى الصائم (ولو)
 كان الجثون (لحظة) يجب ويشترط (أن لا يمين عليه) وأما لا يسكر
 سواء بعد أم لا (كل اليوم) ولو طرأ الانغماس على الصائم نظر فاستغرق
 جميع النهار فلا يصح صومه والا ان أفاق لحظة من النهار صبح (ولا يصح
 صوم العيدين) أى عيد الفطر والاضحى بالاجماع ويحرم عليه ذلك وهو
 اثنان نفس العبادة من المعصية وفى الصحيح نهي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى و فرق بين أن يصومه ما
 تطوعاً أو من واجب أو من نذر فلو نذر صومه ما لم ينعقد نذره حتى يقبل
 الامام من القفال ان اذ وقت المنهى عنها لا بد أن أتى فيها بما يابى للصوم
 حكى ذلك الحنفى (وأيام التشريق) وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهذا
 هو الجديداً الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صيامها رواه أبو
 داود وفى صحيح مسلم انها أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى وفى القديم انه
 يجوز للمعتق العادم للهدى أن يصوم أيام التشريق أفاد ذلك الحنفى
 (وتكذلك النصف الاخير من شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 اتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان رواه الترمذى (ويوم الثلث)

والامساك عن الجماع
 والاستنماء والاستنماء ومن
 الردة ومن دخول عين جوفاً
 الاريقه الخالص الطاهر
 من معدنه وان لا يمين ولو
 لحظة وان لا يمين عليه كل
 اليوم ولا يصح صوم العيدين
 وأيام التشريق وكذلك النصف
 الاخير من شعبان ويوم
 الثلث

وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا حدث الناس برؤية الهلال ولم يره لم من
 رآه ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها عدد من صبيان أو عبيد أو فسقة أو نساء
 أو كافار أقول هم الذين يأسر رضى الله عنهم من صام يوم الثلث فقد عصى
 أبان الغاصم رحمه الله الترمذى وابن حبان والحاكم أما إذا لم تجد ثوار أو قبسه
 ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم الشك بل
 هو من شعبان وإن ألحق الغيم فيحرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه
 يوم شك قال الحصنى ولو صام يوم الشك لم يصح في الأصح قياساً على صوم يوم
 العيد يجامع التحريم وقيل يصح لأنه قابل للصوم في الجملة بخلاف يوم العيد
 ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح في الأصح انتهى (الأنصه) أى المذكور
 من النصف الأخير من شعبان ويوم الشك (بما قبله) أى بأن يصوم
 خامس عشره وتاليه ويستمر فلو أفطر بعده يوماً ولو بعد ركعة فمريض
 أو حبيص امتنع الصوم بعده وذلك لأن الوصول ينتفى قصد التعرّى لرمضان
 (أو) يصومه (نضاء) ولو كفّر بل بأن شرع في نفل أو أفاده أفاده
 الزايدى (أو نذر) بأن نذر صوم يوم فوافق يوم الشك أما لو نذر صوم
 يوم الشك ابتداء فانه لا ينعقد لأنه معصية كذا زكرا العبدى والقرشى بقى أفاده
 الشرفاوى أد فحصل صومه لئن نذر أو التذرية كراهة مسارعة إلى براءة
 الذمة ولأن له سبباً فيجاز كنظيره من الصلوات في الاوقات المكروهة وليس
 من الاسباب الاحتياط لرمضان بالاختلاف أفاده الحصنى (أو ورد) وهو
 ما يعتاد صومه فطرقه سواء كان يسرد الصوم بأن اعتاد صوم الدهر أم بصوم
 يوماً معيناً كالاثني والخميس أم بصوم يوماً يفطر يوماً فوافق صومه ذلك
 اليوم فله صيامه وثبتت عاقبة المذكرة بجملة وجه ذلك قوله عليه الصلاة
 والسلام لا تقدم وارضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجلاً كان بصوم يوماً
 فليجعله رواء الشيطان فقله عليه السلام لا تقدموا هو وفتح أوله وثانيه
 وثالثه والحدال مشددة لأنه مضارع أصله تنفذه هو ولكن حذف منه
 إحدى التاءين هكذا ما أفاده محمد المكردى والحصنى وقال عطية قوله
 لا تقدموا بفتح التاء أصله بتأين أو بضم التاء وكسر الدال وقوله الأربيل
 بدل من الواو انتهى (ومن أقصد صوم يوم) واحد بأن يستمر أهلاً

الان يصح له بما قبله أو نضاء
 ونذر أو ورد ومن أقصد
 صوم يوم

للعصوم بقية اليوم (من رمضان ولا رخصة له في فطره) بان اثم بسبب
العصوم (بجماع) تام ولو لو اطاعا تابان بمهمة او ميت وان لم ينزل (فعليه
الاثم) أي جزاؤه وهو والتعزير (والقضاء ذورا) أي بهد امكانه (وكفارة
ظهار) متكررة بتكرار الفساد وان لم يكفر من السابق أي هذه الكفارة
مرتبة ككفارة ظهار فهي عتق رقبة مؤمنة سليمة فان عجز حال الاداء وان
قد ربح الوجب فحوم شهرين متتابعين فانه لم يستطع الصوم أو تباجه ولو
لشدة غلظة أي حاجة الى الوطني فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا كلاما
محسبا يكون فطرة فاذا عجز عن ذلك كله استقرت الكفارة مرتبة في ذمته
فاذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلها لاثم بسبب منه بخلاف الفطرة فانها
تسقط بالهجر عنها وقت وجوبها لاثم بالاسباب منه كما أفاده ابن حجر
(فصل في النسك) يجب ان الحج والعمرة (وجوب عين بقوله تعالى
واتقوا الحج والعمرة لله وبالله وبرائه صلى الله عليه وسلم قال للسائل حج عن
أبيك واعتمر رحمه جمع من الحفاظ منهم الخاكم حكاه الرملي (في العمرة)
وان طال (مرة) واحدة وقد تجب الزيادة لعارض كندرو قضاء وكذا
بالشروع في نفل (على السلم الحرام المكاف المستطيع مما يوصله ويرده الى
وطنه فاضلا عن دينه ومسكنه وكسوته اللائقين به ومؤنة من عليه مؤنته
مدة ذهابه وإيابه) أي واقامته بمكة والمدينة فلا يجزيه على كافر ولو
مرتدا قبل الاستطاعة امامه داهيا فلا يسه طان عنه فان أسلم معسر استقر
في ذمته بتلك الاستطاعة أو موسرا ومات قبل التمسك فعلا عنه من تركته
ولا يجزيه أيضا على رقيق لان منافعه مستحقة لسيده ولا على مجنون وسبي
لعدم تكليفهما وخرج بقيد العين وجوب الكفاية فانه على الامة كل سنة
أنفذ ذلك الرملي (واركان الحج) خمسة أوها (الاحرام) وهونيسة
الدخول في النسك للاجماع ويطلق أيضا على الدخول في حرمة أمور بنية
النسك وهذا مرادهم بقواهم ينفق الاحرام بالنيسة والاول هو المراد
بقواهم الاحرام ركن أنفذ ذلك ابن حجر لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
بالتيات ولا يشترط نية الفرضية وهي ذلك النيسة احراما لانه يمنع من
المحرمات ويجب ان يكون الاحرام من الميقاتين وهو زماني ومكاني فزمان

من رمضان ولا رخصة له في
فطره بجماع فعليه الاثم
والقضاء ذورا وكفارة ظهار
(فصل في يجب الحج والعمرة
في العمر مرة على المسلم
الحرم المكاف المستطيع
بما يوصله ويرده الى وطنه
فاضلا عن دينه ومسكنه
وكسوته اللائقين به ومؤنة
من عليه مؤنته مدة ذهابه
وإيابه واركان الحج الاحرام

الاحرام بالحج من ابتداء شوال الى صبح يوم النحر واما زمان الاحرام
 بالعمرة فجميع السنة الا من بقي عليه شيء من احوال الحج فلا تنعقد عمرته
 ومكان الاحرام بجميع ان مكة غربا مكة لاسانرا الحرم ومكان الاحرام بعمرة
 لمن بالحرم الحلال فيخرج من الحرم الى الحلال والجهرة اولى ثم التمتع ثم
 الحديبية (و) ثانيها (الوقوف بعرفة) أي الحضور بجزرة من أرض عرفات
 وان كان مارا في طلب آبق ونحوه لانه عليه الصلاة والسلام أمره بتاديا
 ينادي بالحج عرفة ومعنى الحج عرفة أي معظم اركانه عرفة ويشترط كون
 الحضور بها بين زوال يوم تاسع ذي الحجة وقبيل فجر يوم النحر وان يكون
 بعدنية الدخول والتسلق بالقلب وشترط اجزاء الوقوف ان يكون الواقف
 أهلا للعبادة ولو دخل عرفات قبل وقت الوقوف ونام حتى خرج الوقت
 اجزائه على الصحيح لبقاء التكليف عليه بخلاف المجنون أماد ذلك الحصى
 (و) ثالثها (الطواف بالبيت) المسمى بالافاضة وبالركن وبالزيارة وبالصدر
 بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق فيجب كونه بعد الاحرام والوقوف وهو
 أفضل الاركان حتى من الوقوف أفاده ابن حجر وان يكون بعد ان تصاف
 ليلة النحر وشترط صحته ولو زل لاستر العورة كمال الصلاة وطهارة الحدث
 والتجسس في البدن والثوب والمسكان الا انه يفي مما تبعه السلي من ذوق
 الطيور بالطاف حيث لا رطوبة ولم يتعمد المشي على ذلك ولم يجد منه معدلا
 وتباسه العقومته في الثياب أيضا حالة الطواف ولا بد في صحته أيضا من ان
 يسد أبا حجر الاسود وان يجعل البيت عن يساره نعم يندب استئصال الحجر
 عند ابتداء طوافه قائلا باسم الله والله اكبر اللهم ايمانك وتصديقا بكتابك
 وفاء بهدك واتباعا لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقبلة ان
 امكنه تقبيله ويستقبله الى انتهاء ثم يجهر بالبيت من يساره ويمشي فاذا
 وصل الى الحجر وامكنه تقبيله قبله ورجلاه قارنان ثم يعود الى حالته الاولى
 ويلتفت من يساره ثم يمشي فاقبله ويمشي قبل عوده الى حالته الاولى كما
 يفعله كثير من العوام لم تضع طوقه اطوافه في جزء من هوا البيت وان
 يطوف سبعا داخل المسجد ولو بعيدا عن البيت فيران قرب منه أفضل أماد
 ذلك الرمي في شرح هدية الناصح ويشترط لعمته أيضا عدم صرفه كطلب

والوقوف بعرفة والطواف
 بالبيت

غيره فان صرفه انقطع وبشترط ايضا انته ا لم يشمله نسك وفي طواف
الوداع خلاف راجحات والذي يتجه اعتقاده انه ان وقع عقب التسليم لم
يحب له نية لانه حينئذ من توابع التسليم فهو كالسليمة الثانية من الصلاة
وحيث قد لا ينافي كونه ليس من المناسك عند الشيخين وان لم يقع عقبه
وجببت النية لانه مستقل اما ذلك ابن حجر في فتح الجواد (و) رابعها (السمي
بين الصفا والمروة) لانه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في المسمى وقال
يا ايها الناس اسعوا الى المسمى قد كتب عليكم * وشروطه سبعة الاول ان
يقع بعد طواف صحيج ركن اذا وقف بعرفة أو قدوم مالم يقف بعرفة لا غير
لا تحصره فيما بعد احدهما الثاني ان يبدأ في المرة الاولى من الصفا وفي
الثانية من المروة وهكذا الثالث ان يجاوز ويروره جميع المسمى قال الرملي
وبشترط الصاق الماشي عقبه والرا كعب حافرا بانه باصل كل من الصفا
والمروة الرابع ان يسمي سبعين مرة ولو متفرقة فلهابه من كل الاخرى
المسمى مرة وبأخذ الشاك في العدد بالاف كالطواف الخامس كونه
في بطن الوادي السادس عدم الصارف عنه كما فعله جماعة العوام من
المسابقة السابع ان لا يكون منكوسا ولا معترضا هكذا ما في الشراوى
خلاف ابن حجر حيث قال ويجزئ كونه منكوسا أو كان يمشي القهقري على
الوجه لان القهقهرة قطع المسافة على أي وجهه فرض ويسن فيه الطهارة
والستر والمشي وتجرى المسمى والاولا فيه وبينه وبين الطواف انتهى
(و) خامسها (الحاق او التفسير) وكونه ركنها هو المعتمد في ثاب عليه
وقيل هو استحبابه محظور لا ثواب عليه افاده ابن حجر ويجب ان يكون من
شعر الرأس فلا يجزئ شعر غيره وبشترط كونه بعد الوقوف بعد ان تصاف
ليه النحر قال الرملي وانه ثلاث شعرات تنفعا أو نهما أو احراقا ومن لا شعر
برأسه يندب له امرار الموصى على رأسه ولو كان برأسه عليه لا يمكن بسببها
التعرض للشعر - برالى الامكان ولا يقدى والخلق للذكرا افضل من
التفسير والاذنى بالعكس فهاية الحج أي حقيقة مركبة من هذه الخمسة
فهي اثنان واحد منها لم يصح حجه ولا يجزئ ركه بدم انتهى (وهي) أي الخمسة
الاركان (الا الوقوف اركان للعمرة) لانه صلى الله عليه وسلم فعلها ابدونا

والسمي بين الصفا والمروة
والخلق أو التفسير وهي الا
الوقوف اركان للعمرة

أفاده الرمي (واحدة الأركان) الخمسة (فروض وشروط) عطف
تفسير (لأبدن من مراعاتها) وهي معلومة بما تقدمناه في الشرح (وحرم على
من أحرم) بالتسليم (طبيب) أي استعماله ذكرًا كان أو أنثى ولو أخشم في
بدن أو ما يوس أو طعام وشراب (ودهن رأس وطبقة) ولوانتي يدهن وإن
لم يكن مطيبا ولو شمر محلو في ولا يكره غسل رأسه بنحو خطمي ولا استحمال
بما لا قيمة فيه ولا طبيب فإن كان فيه زينة كرهه أفاد ذلك الرمي (وإزالة طفر)
من يده أو رجله (وشعر) من رأس أو غيره بمحاق أو غيره ونحوه المذنب
في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار ولا سواء كان حامدا أم ناسيا حاملا أم جاهلا
فلا فدية هنا على مجنون ومغشى عليه وصبي غير عزال ذلك وفي الشعرة
أو القلفة رمي وفي الاثنين مدان واحد وبضيق أو وسع أو حرا وجراحة من
بمحاق ينفذ أفاد ذلك الرمي (وجماع) سواء كان محرما بجميع أو حمرة
أو قران وسواء كان في قبل أم دبري آدمي أم بهيمة بمحاق أم لا وتفسد به
حمرة مفردة وجع ولو قارنا قبل شمله الأول ونحوه بدنة على ذكر لانتني
وأما بعد شمله الأول فشا أفاد ذلك الرمي (ومعدماته) أي الجماع كفلة
ونظر رأس بشهوة ويحجب بما سوى النظر الفدية أفاد ذلك الرمي وقال
عطية ويحجب الدم في المعدمات وإن لم ينزل إلا في الغيبة بمحائيل والنظر
بشهوة فلا يجب الدم وإن أنزل (رعدة نسكاح) فيحرم على المحرم أن
يزوج أو يزوجه سواء كان ذلك بالولاية أو بالوكالة وكل نسكاح كذا الولي فيه
محرم أو الزوج أو الزوجة فهو باطل ونحوه الرجعة في الأحرام على الأصح
لكن تسكره ويجوز أن يكون المحرم شاهدا في نسكاح الحلالين على الأصح
وتسكره خطبة المرأة في الأحرام ولا تحرم أفاد ذلك النووي في الإيضاح
(وأم طبيباً صبيداً ما كولد بري) أو متولد أي مصيد من ما كولد وغيره
على محرم ولو خارج الحرم وعلى داخله ولو حلالاً (و) يحرم أيضاً (على رجل
ستر رأسه) ولو بعضه بما بعد ساتراهما كفلة وسوء وطعن نحيب إلا أن يحتاج
لذلك نحو حرا ويرد أو دابة فيجوز مع الفدية أفاد ذلك الرمي (وأنس
محيط) بخياطة أو غيرها كفلة صنف وحريطة للعبة وسراويل وتبان
على الوجه المعتاد لبسه فيه ما لم يحتج له ولا يجوز وبغدي ولو لم يجد ما يستربه

واحدة الأركان فروض
وشروط لأبدن مراعاتها
وحرم على من أحرم طبيب
ودهن رأس ولحية وإزالة
طفر وشعر وجاع ومعدماته
وعقد نسكاح واحد طبيباً
صبيداً ما كولد بري وعلى رجل
ستر رأسه وليس محيط

ليس السر اوبل بلا فدية ولا يلزمه قطعها وان أمكن وله ليس خفي لم يستر
كعبه حيث فقدناه لاوله ليس في قباب ومداس معروف وان وجد غيرهما
أفاد ذلك الرمي (رعلها) أي ويحرم على المرأة ولو أمة (ستر وجهها)
ولو قبل بالاحاجة فيجوز مع الفتية ولها أن تسدل على وجهها أو امتجافيا
بخصية وتغورها فان سقط على وجهها بغير اختيارها ورزقته حلالا فلا فدية
(وقفاز) أي لبسه وهو شيء يعمل بالكف وهو خاص بالمرأة بمعنى انه يحوز
لها ليس غيره من أنواع المحيط والامارجل يحرم عليه لبسه وخروج ذلك
ما يعمل للرجل فيجوز لها لبس الخفين في الرجلين وأن أشبهها العزازين
والخاصل انه لا يحرم عليها الا العزازان وستر بعض وجهها بما يندسأترا
هو رفا ولو غصير محيط كطين وحشيش لاستتره بما ولو سكرنا أفاد ذلك
الشرفاوى (فن فعل شيأ من هذه المحرمات فعليه الاتم والكفارة) أي
الفتية لا اعتدالنسكاح فلا يجب عليه الفتية لعدم حصول المقصود منه وهو
الانعتاد بخلاف باقي المحرمات لانه استمتع بما هو محرم عليه أفاد ذلك
الحصنى وقال الثوروى في الابضاح ويجب على المحرم التحفظ من هذه
المحرمات الا في واضع العذر التي نهى عنها علمها وربما ارتكب بعض العامة
شيأ من هذه المحرمات وقال أقدى متوهم انه بالترام الفتية فيخلص من
وبالعمسية وذلك خطأ صريح وجعل فيج فانه يحرم عليه الفعل واذا خالف
أثم وجبت الفتية وليست الفتية مبيحة للاقدام على الفعل المحرم
وجعل في هذا القائل كماله من يقول أنا أشرب الخمر وازنى والحديث يهرفى
ومن فعل شيأ مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا انتهى
(وبريد الجماع) على ذلك (بالافساد) اذا كان قبل التحلل لا يندسأما
وقال الثوروى في الابضاح هذا اذا جامع عامدا عالما بالتحريم فان كان ناسيا
أو جاهلا بالتحريم أو جرمعت المرأة ~~مكرهة~~ لم يفسد الجماع على الاصح
والفتية أيضا على الاصح (ووجوب القضاء) أي الاعادة ثانيا لما
أنسد رولتوطع من قن وصبي فلأحرى بالفتية عشر مرات وأفاد الجميع
لزمه قضاء واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشر ما فاد ذلك ابن حجر
(فورا) فان كان الفاسد حمرة فاعادتها فورا ظاهرا او باطنا في سنة

وعلمها ستر وجهها وقفاز
فن فعل شيأ من هذه
المحرمات فعليه الاتم
والكفارة وبريد الجماع
بالافساد ووجوب القضاء
فورا

الافساد بان يحصر بعد الجماع أو قبله ويتمنعا المني فيتجلى ثم يزول الحصر
والوقت باق فان لم يحصر أعاد من عام قابل أفاد ذلك شيخ الاسلام في فتح
الوهاب (واتمام الفاسد) بأن يأتي بجميع معتبراته ويحتجب بجميع
منهياته والالزمه دم اسكل من الافتاء جميع من أكابر الصحابة رضي الله عنهم
بذلك ولا يخالف لهم أما ما أفسده ردة لا يجب اتقائه وأسلم ورا لا نها
أجبطته بالسكينة ولذلك لم تجب فيها كفارة أفاد ذلك ابن حجر في فتح الجواهر
وذلك لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وغير المسلمين العبادات لا ينم
فاسده للخروج منه بالفساد أفاد ذلك شيخ الاسلام (ويجب) في الحج
والعمرة (ان يحرم من الميقات) ولومن آخره وأوله أفضل ويحرم على
مريد النسك مجاوزة ميقاته بلا احرام فان فعل لزمه العود ليحرم منه الا ان
يكون معذور والضيق وقت أو خوف طريق أو انقطاع رقة لزوم وهو عليه دم
الاساءة ولو أحرم مريد النسك بعد مجاوزة ميقاته ثم عاد قبل قلبه بذلك
فلا دم عليه أو بعده لزمه وغير مريد النسك اذا جاوزهم أراد فتيقانه
موضع ولا يكف العود أفاد ذلك الرملى (و) يجب (في الحج ميقات
مزدلفة) وواجبه لحظة في النصف الثاني من الليل فان دفعه لزمه العود
فان لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم (ومنى) وواجبه معظم كل ليلة من ليالي
التشرى في الثلاثة بان يزيد على النصف ولو لحظة فان تركه لزمه دم وذلك ما لم
يفرق قبل غروب الشمس في اليوم الثاني والاستسقط مبيت الليلة الثالثة
(ورمى جرة العقبه يوم النحر) ووقته من نصف ليلة النحر ويخرج وقت
الاختيار بغروب شمس يومه ويندب أخذ سبع حصيات له من المسزدلفة
ليلا (ورمى الجمرات الثلاث أيام التشرى) كل يوم ووقته من الزوال
ويخرج وقت الاختيار بغروب الشمس ويبقى وقت الاداء الى آخر أيام
التشرى وعد الرمي اسكل يوم من أيام التشرى في الثلاث أحد وعشرون
حصاة لكل جرة سبع ويشترط أن يبدأ بالجمرة الكبرى وهي التي على
مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبه التي هي أسفل منى وأن يرمي
حصاة حصاة بالمرمى واحدة سبعه الجزاء وأن يكون المرمى جبراً وأن
يدهى رمياً فلو وضع الحجر من غير رمي لم يكف وان تقع في المرمى وهو مجتمع

واتمام الفاسد ويجب ان
يحرم من الميقات وفي الحج
ميقات مزدلفة ومنى ورمى
جرة العقبه يوم النحر ورمى
الجمرات الثلاث أيام
التشرى

الحصى السفل الشاخص ونحوه فلو رمى الى الله وافتق في نفسه أو شك
 في وقوعه فيه لم يكف ولو قد خرج عنه بعد حصوله فيه كفي وإذا رمى اليوم
 الثاني ونفر قبل غروب شمس جاز وسقط عنه مبيت اللذة الثالثة ورى
 يومها أفاد ذلك الرمي بـ «فرع» شرط صحة التفرقة الأولى أن ينفرد في
 اليوم الثاني من أيام التشريق الثاني أن يكون بعد الزوال الثالث أن يكون
 بعد رمي يوم النحر واليومين بعده الرابع أن يكون في باب اللذتين فله معنى
 الخامس أن يسوى التفرع وقتها بعد غروب جرة العتق وهو قدر جوهه
 الى حرمي (وطواف الوداع) لمن اراد الخروج من مكة ولو لدون مسافة
 قصر فإن تركه ولو لم يمسك يده لم يمسك يده ثلثي الخارج للتعظيم للعمرة
 أو الخارج فلتروية لعرفاته فانه لا طواف عليه لكن يستحب أفاد ذلك الرمي
 فهذه الخمسة واجبات الحج ويجبر الواحد منها بدم قال الشافعي وروى
 هذا الطواف من واجبات الحج معني على أنه من المناسك والمعتمد
 أنه ليس منها بل يجب على من اراد هراق مكة سواء كان حائضا أم
 غيره ما هذا ان اراد فراقه المكان على مسافة قصر سواء قصد الإقامة
 فيه أم لا فان اراد فراقه المكان دون ذلك انظر ان قصد الإقامة فيه لم يزمه
 طواف الوداع والا كان خرج للعمرة فلا تنهى (ويحرم صيد الحرمين)
 أي حرم مكة والمدنية أي تعرضه ولو بوضيعة بشرى وعارية وديعة
 واجارة وغصب وكذا دلالة عليه ولو لحلال (ونباته ما على محرم) بالحج
 أو بالعمرة (وحلال) والوجوه هو وادب الطائف كالحرمين في حرمة
 التعرض لصدقه ونباته قال صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة واني
 حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها رواه الشيخان وزاد مسلم
 ولا يصاد صيدها وروى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال لا يخنثي
 خلاها ولا يفرص صيدها قوله لا يخنثي خلاها أي لا يقطع حشيشها الرطب
 والتمر والواقد قال صلى الله عليه وسلم الارض صيد وجزءها أي شجره حرام
 محرام رواه ابو داود والترمذي والذهبي الارض ذات الحجارة السود
 (وترى مكة) على المدينة والوج (بوجوب المدينة) مهادوم ما لانها
 ليس بالحجر لأنسان فان اتلف صيدها منه ففي النعمة بدنة وفي نحر الوحش

وطواف الوداع ويحرم
 صيد الحرمين ونباته ما على
 محرم وحلال وترى مكة
 بوجوب المدينة

الفلاد يزيل الحرام كهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التفرق بين
 الامة ووردها الذي لم يغير ولومن زنا او كان مجنوناً قبل افاقته فيبطل البيع
 المصوب بذلك التفرق اجساماً وان رضيت لاماً او ابنت أو كانت مجنونة
 وفاق الجلال الباقى في سورة باقى الام وخلافاً لا درى في سورة جنومها
 لرعاية حق الولد ادهود الآفة وفاقته لمجنونه ترفيقاً كل وقت أفاد ذلك ان
 مهر وكهره يبيع الطعام لكاهن مكاتب اداء علم أو طهره ما كاهن ماهر
 رمضان لان ذلك اعانة على المعصية (وشروط واركان لا بد من مراعاتها)
 فلا يصح البيع حيث لم يكن ضمنياً الا بالايجاب من البائع أو من يقوم
 مقامه ولو هو زلا وهو ما يدل على التملك بالثمن دلالة ظاهرة كبد تلك
 ومليك تلك ووجه تلك بكدا والقبول من المشتري أو من يقوم مقامه ولو هو زلا
 أيضاً وهو ما يدل على التملك بالثمن دلالة ظاهرة كاشتريت وتلك
 ورضيت وخرج بما لم يكن ضمنياً لبيع الغنمى كاعتق عبدك عنى على
 ألف مثلاً فلا يشترط فيه ايحاب وقبول بل يكفي فيه الاتماس والجواب
 وكأه قال له بعته ثم اعتقه عنك وشروط الايحاب والقبول أن لا يطول
 فصل بينهما عرفاً وأن لا يتخللها كلمة اجنبية ولو بمن لا يطالب به واه ما
 طال بما يشعر بالاعراض أو يتخلل بينهما ما ذلك لم ينقض البيع سواء تفرقا
 عن المجلس ام لا وأن لا يتغير الايحاب قبل القبول وان يقبل وقت
 الايحاب وأن لا يكون معلقاً الا في شحوان كان مذكى فقد بعته وفي بعته
 ان شئت وأن لا يكون مؤقناً وان يسبق كل منهما على الاهلية الى تمام
 العقد وأن يتكلم الشخص سواء كان قابلاً أو موجباً بحيث يسهل منه
 قربه وان لم يسهل صاحبه ويكون علم ذلك باعلام أو بحمل ربح اليه وشروط
 المتبايعين البلوغ والعقل وعدم الرق وعدم الحر عليه به وعدم الاكراه
 بغير حق فلا ينعقد البيع من صبي ولو تمسيزاً بآذن وليه في اخيه طره لسقوط
 بيعه ولو من مجنون ومغنى عليه نعم ينعقد من مكره ان عاصى مكره
 وان لم يكن مكافاً ولا من رفيق غيره أو ذول له ولو مدبراً معلقاً بعقده
 وامره اما المكاتب فينقضه منه ولا من محجور عنه لسقوط عبارته
 ولا يشترط تحقق الرشد فينقض من مجهول الحال ولا ينعقد من مكره

ونسب وط واركان لا بد من
 مراعاتها

بف يرحق مالم ينوه فيه صح ولو قال يبع لي والاقتلتك صح لانه اذن وزيادة أما
 المكره بحق كان توجهه عليه يبيع ماله لوفاء دينه أو شراء عين لزومه بغيره سلم
 فأكراهه الحاكم عليه فيه صح يبعه وشراؤه ولا بد لجهة العقد من كون
 العاقد بصيرا فلا يصح من اعمى فيما يتيقرب على الرؤية ثم لمّا كان كان
 المبيع رقيقا مسلما ومريدا أو مخففا أو قهها أو فيه آثارا لفساد أي
 اخبارا للصالحين ومعه ومات كان المبيع مسلما أو خيلا فلا يصح شراؤه
 جريه ما وحللا ان كان المبيع ميذا أفاد ذلك كله التمس الرمي
 في شرح هدية الناصح وشرط المبيع على ما قاله أحمد الزاهد خمس أحدها
 ان يكون طاهرا عينه او متنجسا بنجاسة لا تنزع الرؤية مع امكان تطهيره فلا
 يصح بيعه مالا ~~يصح~~ تطهيره كخز ودهن وماء قليل اذ طهره ببلوغه فاقب
 احواله لا ازالة كالخمر تطهر بالتخلل ولا يصح بيع ما تمنع النجاسة رؤيته
 مع امكان تطهيره نعم يصح بيع الارض المسجدة بالنجاسة وان لم ~~يصح~~ يمكن
 تطهيرها الا بازالة ما وصل اليه السهاد الطاهر منها لانه من مصلحتها
 وللضرورة ويحظر بذلك بيع الابنية بالابن والاجر المجنون بالزبل اذ لا يمكن
 تطهيره الا بدم البناء وايصال الماء الى باطنه والاجماع العقلي على
 ائمة وكأنهم اعتقروه للضرورة أفاد ذلك الرمي وثانها كونه متنجسا به
 ولو مالا فلا يصح بيعه مالا منفعة فيه مكبات حنطة وحشرا لا أو كل
 الا العلق فيصح بيعه لمنفعة امتصاص الدم والادود والقز فيصح بيعه لمنفعة
 مائة ولده منه ولا يصح بيع سبع لا يقع عسيد ولا اقتال عليه كلاسد
 والذئب ولا يبيع الحمار الزمن الذي لا نفع فيه بخلاف العبد الزمن فيصح
 بيعه مالا حيت لا عتاقه ويصح ابن بني آدم صحح ويصح بيع ما ينفع برؤيته
 كطاووس أو بصوته كزر زور وهو وان حصل كله لكن القليل به
 لانه يزاد في ثمنه لهوته ويصح أيضا بيع ما ينفع بتعليمه كقرء أو بصيده
 كعقور ورة أفاد ذلك الرمي وثالثها كونه مقدورا على تسليم البائع
 المبيع رقة المشتري على نفسه كافية فلا يصح بيع ضال وآبق ومغصوب
 الامن قادره على تخليصه بلامؤنة ولا يصح بيع سمك في الماء الا في بركة صغيرة
 يمكن رؤيته فيها وأخذه ماله به ولا يبيع طائر في الهواء ولو حياه

وان اعتبد عودهم يصح البيع الخارج السكورة ان كان أمه في الخلية
وسبقت له رؤية معتبرة أو ذلت الرمي ورابعها كونه حملو كالة أو فلا
يصح بيع ما لا يملكه الا باذن مالكه أو كالة أو ولاية فابايع مشتر كبايع راذن
شريكه صح في ملكه فقط ولو بايع مال مورثه فلانا حيا سانه فبان موته أو على
ظن أنه فضولي فبان ما ذونا في ذلك صح وخامسها كونه معلوما عند العاقدين
قدرا وجنسا وصفة لا من كل وجه الا في السلم فلا بد فيه مع معرفتهم ما هما
من معرفة عدلين غيرهما أو افرق أن التسليم في المبيع يقطع الخصومة
ولا كذلك السلم فانها غير مأثومة عنده فشرط ما ذكرنا من جميعها
عندنا نازعنا واستثنى من الطلاق العلم سور كبيع حمام البرجين عند
الاختلاط وماء الشرب دابة وهذه الشروط الخمسة ترجع الى اثنين
ان يكون حملو كالة متعديا اذ الطهارة علمت من قبيل الملك والقدرة على
التسليم والعلم بالمبيع شرطان في العاقد لا في المفعول عليه أفاد ذلك الشمس
الرملي والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيدخل ما لو اشترى زجاجة بثمن
كثير بظن أجوده ولا خبير بذلك لضعفه بوجه له بفضيلة ووجه من غير
بحث ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يثبت الخبير لمن يغيب بل ارشده الى
اشترائه أفاد ذلك ابن حجر (فعلى من اراد البيع والشراء أن يتعلم ذلك)
أي المذكور من القيود والشروط والاركان (والا) يتعلم ذلك (الكل
الربا شاء أم أبى) روى أن عمر رضي الله عنه كان يطوف السوق ويضرب
بعض التجار بالدرة ويقول لا يبيع في سوقنا الا من يفقهه والا كل الربا
شاء أم أبى حكى ذلك الغزالي (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماجر
الصدق يحشر يوم القيمة مع الصديقين والشهداء) وقال صلى الله عليه
وسلم من الذنوب ذنوب لا يكفرها الا الهزم وطلب المعيشة وقال صلى الله
عليه وسلم من طاب الدنيا حلالا نفعها عن المسئلة وسعيها على عياله
فهو طاقا على جاره لقي الله ووجهه كالعمر ليلة البدر وقال عليه السلام عليكم
بالتيقار فان فيها تسعة اعشار الرزق ذكر ذلك الغزالي في الاحياء
(وما قال) أي الحشر مع الصديقين والشهداء (الا لاجل ما يلقاه من
مجاهدة نفسه) الامارة بالمعصية (وهو اه) وهو ميلان النفس الى ما تستلذبه

فعلى من اراد البيع
والشراء أن يتعلم ذلك
والا كل الربا شاء أم أبى
وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الماجر الصدق
يحشر يوم القيمة مع
الصديقين والشهداء
ذلك الا لاجل ما يلقاه من
مجاهدة نفسه وهو اه

من الشهور من غير داعية الشرع (وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا) يكن كذلك (فلا يخفى ما نوع دافعه من تعدد الحدود) أي مجاوزتها (ثم اربعة العقود من الاجارة والقراض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساواة وغيرها) من بقية المعاملات كاهبة والصلم والحالة والغمان والشفعة والوصية (كذلك) أي كالبيع والشراء (لا بد من مراعاة شرطها واركانها) فان كان الاجارة اربعة عاقدة وصيغة واحدة ومنفعة بشرط مخرجها علم العاقدين بالمدّة والاجرة وان لا يشترط مهلة شرط آخر كقوله آخر تلك الدار سنة على أن يبيعني كذا أو فترضني كذا أو أن يبيعني السرور في استيفاء المنفعة بالعقد في اجارة الدين الا في اجارة مدته في مدّة اجارة سابقة قبل انقضائها لما لا منفعتها والا في كراء النوايا وهو أن يوجد راتبه واحدا ابركها بعض الطر يقو بركنها المخرج المبيع الآخر على القناوب أو بوجرها اثنين ليركب كل منهما مدّة معلومة في التناوب ثم ينفذ على الا في كراء محبوان احد مدته على ان يتفع به المكثري الايام دون الملبالي والا في اجارة الارض التي علاها الماء قبل انحصاره والا في اجارة نفسه اجماع من غيره اجارة دين قبل رقبته * واركان القراض خمسة عاقدة وصية ورأس مال وعمل وربح وشرطه ان يكون بالدرهم والتاثير انسا له وان يكون الربح مشتركا بينهم بحسب الشرط * واركان الرهن اربعة عاقدة ومهرهون ومهرهون به وصيغة وشرط في المرهون * وانه عينا يصح بيعها ولو كان مشاعا وفي المرهون به كونه دينيا ولو منعة متعلقة بالذمة كما اذا الزم انسان ذمة آخر حمله الى مكة في أول شهر وكذا رسله الاجرة وخاف من هربه فطلب عليه رهنا فانه يصح * واركان الوكالة اربعة وكيل وموكل وفيه وصيغة لا يمكن لا يشترط القبول لظا ويشترط في الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك او ولاية في الموكل صحة اشترته انصرف لنفسه وفي الموكل فيه اربعة الما وكل حالة التوكيل الولاية عليه وان يكون قابلا للتباه فخرج العبادات والحد ودود دخل تفرقة الزكاة والكفارة ودمج الاتكيا وفي الصيغة اللفظ من أحد الجانبين وان عمل من الآخر * واركان الوديعة

وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا فلا يخفى ما نوع دافعه من تعدد الحدود ثم اربعة العقود من الاجارة والقراض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساواة وغيرها كذا لا بد من مراعاة شرطها واركانها

أربعة مودع ووديع وودعة وصيغة وشرط في المودع والوديع ماضى في مودع
 ووكيل فلا يودع محرم - يبدأ ولا كافر نحو مذهب أو عيب - لم يشرط
 في العين المودعة كونها محترمة ولو شجرة ككتاب ينفع ولو حبة مروان لم تنفع
 بالانلاف بخلاف غير المحترمة ككتاب لا ينفع وآلة لهو وشرط في الصيغة
 اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو اللفظ منه - ما جاز لا يكفي
 غير ذلك - وأركان العارية أربعة معبر ومستعير ومعار وصيغة - يكفي
 اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر وشرط في المعير أن يكون
 بالغاً عاقل حراً شديداً وفي المستعير تعيين والطلاق تصرف وفي المعار
 انتفاع مباح مع بقائه ولا يضمن ما تلف من ذات المعار وصفته باستعمال
 ما ذون فيه فلو عارث شخصاً باللبسة لم يضمن ما نسحق منه أو أغرق وان
 ذهب جميعه وموت الدابة ~~كأن~~ كالحاق الثوب وتقرح ظهرها وعرجها
 باستعمال ما ذون فيه وكسره سيفاً عارثه ليقا تل به كأنسحابة - وأركان
 الشراكة خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل أى ذكره وصيغة وشرط في
 العاقدين أهلية توكيل وتوكل وفي المعهود عليه كونه متلباً نقداً أو
 غيره خا ط بعضه ببعض قبل عقد بحيث لا يتميزا كونه مشاعاً ولو تقوما
 وفي العمل مصلحة بحال ونقد بل انظر الأعراف وفي الصيغة لفظ يشعر بأذن
 في شجاعة - وأركان المساقاة ستة عاقدان وعمل وشر وصيغة ومورد وشرط
 في المورد كونه نخلاً أو غنماً مريضاً مريضاً مغروساً لم يرد صلاح
 ثمره وفي العمل أن لا يشترط على العامل ما ليس عليه وإن يقدر بزمان معلوم
 يثمر فيه الشجر غالباً كسنة أو أكثر كالأجرة أفاد ذلك شيخ الإسلام
 (وعقد النكاح يحتاج إلى مزيد احتياط) وهو الاخذ بدواثنى الوجوه
 (وتثبت) وهو الاخذ بما هو اجمع لاصول الاحكام وابعدهن شوائب
 التباويلات لا نه يحتاط للنكاح لا يحتاط لغيره (حذراً بما يترتب) أى
 يتضرع (على فقد ذلك) أى المذكور من الشرط والاركان وهو ساد
 النكاح المؤدى للزنا المؤبد ووجود ولد الزنا والتوارث الفاسد وقطع الولاية
 وشيخ ذلك - فأركان النكاح خمسة صيغة وزوجة وزوج ولى وشاهدان
 فالصيغة هي إيجاب من الولي وقبول من الزوج ويشترط في الزوج

وعقد النكاح يحتاج إلى
 مزيد احتياط وتثبت حذراً
 بما يترتب على فقد ذلك

ثلاثة شروط الحل والتعيين والخلو من تسكاح وعدة وفي الزوج خمسة
 شروط الحل والتعيين والاختيار والعلم بحل المرأة وأن يعرف
 أهواؤهم أو ميثاق في الولي اختيار ورقة ممانع وكفر وفسق وصباور
 وجنون وطبق وفي الشاهدين أن يكونا أهلبين للشهادة وأن يسعها العقد أهله
 ذلك المداخعي

فصل في المنهيات من البيوع (يحرم الربا) هو من أكبر الكبائر
 بعد الزنا والزنا بعد القتل والقتل بعد الشرك بالله فأكبر الكبائر الشرك
 ثم القتل ثم الزنا لأن فيه الحد ثم الربا فأد ذلك عطية ثم إبدل من الربا قوله
 (فعله وأكاه) وأخذته وكتابه رشادته وحيلته) وهو الحد في تدبيره أي
 إذا اختل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله آكل الربا وموكله وكتابه
 وشاهد مواده سلم قوله آكل الربا بالمد أي آخذ وقوله وموكله أي عطية
 وقوله وكتابه أي كاتب الوثيقة وقوله وشاهد مواده أي حاضره وإن لم يستشهد
 والا ولأن أشد انما من الآخرين لأن الواقع منهم ما يجرد الاقرار على العهدة
 بخلاف الأولين أفاد ذلك الشراعي (وهو أي الربا) يسع أحد المتدين أي
 الذهب والفضة (بالآخرينة) أي لاجل وان قصر وان حل في الجاس
 ويسمى هذا ربا الله وكما يكون هذا في مختلف الجنس يكون في تحدي
 الجنس كما يعلم مما يأتي مثال ذلك بعثك هذا الذهب برطل فضة ووجدل
 بدرجة مثلا كما أفاد ذلك عطية والدرجة أربع دقائق (أو) يسع ذلك (بغير
 تفاض) أي بتأخير قبض العوضين أو قبض أحدهما أو بغير هذا الرابح وكما
 يكون هذا في مختلف الجنس يكون في تحديده كما أشار إلى ذلك بقوله (أو)
 يسع ذلك (بجنسه) كذهب بذهب (كذلك) أي بالذبيته أو بغير تفاض (أو)
 يسع ذلك بجنسه (متفاضلا) أي مع زيادة أحد العوضين على الآخر ويسمى
 هذا ربا فصر أي الزيادة ولا يكون إلا في متحدى الجنس كدينار بدينارين
 أما مختلف الجنس فلا يضر فيه التفاضل ومن ربا الفضل ربا القرض وهو
 كل قرض جرنه للقرض فهو ربا كأن شرط عليه أن يرد في قرض دينار
 دينارين أفاد ذلك الشيخ عطية ومن ربا القرض الفاروق المبرور فنهى
 حرام باطلة لا بحيلة بأن يقول مثلا وضعت الأرض عندك على هذه

فصل في حرم الربا
 وأكله وأخذته وكتابه
 وشهادته وحيلته وهو يسع
 أحد المتدين بالآخرينة
 أو بغير تفاض أو بجنسه
 كذلك أو متفاضلا

المراهم واجتنبك منة انك اذا كما افاده الشرفاوى اوبان الماحيه منة
 الارض خارج العقد كما افاده الباجورى (و) بيع (المطعومات بعضها
 ببعض كذلك) أى بالنسيئة أو بغير تقاض أو بالتفاضل والحاصل انه
 ان يبيع ربوى بجنسه كذهب بذهب وبر ببر بشرط في خمسة بيعة ثلاثة أمور
 حلول وتقاض قبل التفريق طوعا من بحاس العقد ومخالفة عند العقد يقينا
 وان يبيع ربوى بغير جنسه واتحادا في الربا كذهب بفضة بشرط الحلول
 والتفاضل قبل التفريق دون المائلة فان لم يتحدد له الربا كان بيع طعام
 بنقد أو ثوب مثلام بشرط شئ من الثلاثة وعلة الربا في التقيد كونه نقدا وفى
 المطعوم العام أفاد ذلك شيخ الاسلام (ويحرم بيع مالم يقبضه) سواء كان
 مقارا أو غيرا اذ فيه البائع أم لا سواء أعطى المشتري الثمن أم لا ووجه
 ذلك ما رواه مسكين بن حزام بالزاي المنقوطة قال قلت يا رسول الله انى ابتاع
 أى اشترى هذه البيوع فما يجعل لى وما يحرم على قل يا ابن آدم انى لا تبين شيا
 حتى يقبضه وعلمه ضعف الملك بدل ان البيوع يتفسخ بئاف المبيع أو
 اجتماع شطآنين على شئ واحد في زمن واحد اذ لو بيع يبعه لسان مضمونا
 على المشتري أيضا للمشتري الثاني قبل قبضه فيكون مضمونا له وعليه فلذا
 امتنع به قبل قبضه ولو باعته الاول حيث باعه له بغير جنس الثمن
 أو زيادة أو نقص أو تفاوت سفة فان باعه له بعين الثمن أو بمثل ان تلف
 أو كان فى الذمة مع وكان اقالة باع المبيع وكلا يجوز بيع المبيع قبل قبضه
 لا يجوز غيره من المعاضات كبيع ماله صداقا أو أجرة أو رأ من ماله سلم أو صلح
 وكذا لا يجوز هبته وابعارته ورهنه ولا فراضه ولا التصديق به ولا مكانته ولا
 التولية ولا الاثم الا في بيعه نعم يبيع اعنائه على الاصغر لقوة التتق وكذا
 الاستيلاء وما وقع فيه فصال المتولى ان شرطنا فيه القبول فهو كالبيع
 والا فهو كالعق أفا ذلك المصحى والشرفاوى (و) يحرم بيع (اللحم)
 أى والشحم والالبه والكشر وشحوها حتى جلد لا يدبغ بشرط ان يؤكل
 محالبا كجلد سميط لانه حينئذ ربوى (بالحيوان) أى مطلقا ولو سمكا أو
 بحر اذا اوى غير جلده أو غيره ما كحل كعمار وعبد أفاد ذلك ابن حجر ويجوز
 بيع حيوان سميط أو آخروا من بفسه أو مؤجلا وان كان بفسه أحدهما

والطعومات بعضها ببعض
 كذلك ويحرم بيع مالم يقبض
 واللحم بالحيوان

ابن آدم وجهه ودالجنس الربوي من الجبانين اذ لا راي في الحيوان وخبر
 ما لو كان الابن فيه ما واتحد بجنسه ما وكانا كواوين كشاة ابون بملها فانه
 لا يصح ويجوز بيعه لين يحميوان ولو ما كولا ان لم يكن في ضرعه ابن يفسد
 بالحلب لكونه من جنس ذلك الابن وذلك بان لم يكن في ضرعه ابن او كان
 لكن من غير جنس ذلك الابن كبيع ابن بقر بشاة لالبن في ضرعهما او فيه ابن
 فان كان من جنسه كبيع ابن بقر بقر في ضرعه ابن لم يجز للربا اذ ذلك شئ
 الاسلام والشرقاوي (و) يحرم بيع (الدين بالدين) اللهم عن بيع
 السكائي بالسكائي أي النسبة بالنسبة قال أبو عبيد صورته ان يسلّم الرجل
 الدراهم في طعام الى أجل فاذا حل الاجل يقول المدين ليس عندى طعام
 ولكن يعني اياه الى أجل فهذه نسبة انقلبت الى نسبة فلو قبض الطعام ثم
 باعه منه أو من غيره لم يكن كاليثابكائي أفاد ذلك أحمد الفريسي في المصباح
 (و) يحرم أيضا (بيع الفضولي) وهو من ابس ما لا كولا وليا ولا وكيل
 ولا مأذون له فلا يصح بيعه وان أجاز له المالك وكذا اسائر تصرفاته وفي القديم
 وحكي من الجديد أيضا انها موقوفة على رضا المالك ان أجازها فذات والا
 فلا فاذ ذلك الشرقاوي (و) يحرم أيضا بيع (الملم به) قبل العقد حذرا
 من الغرر أي الخطر لما روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم غشى عن بيع الغرر
 أي البيع المشتمل على الغرر في المبيع قال الحصص في صحة بيع ذلك
 قولان أحدهما انه يصح وبه قال الاثمة الثلاثة وطائفة من أئمتنا منهم
 البخوي والرويان والجديد الاظهر انه لا يصح لانه غرر انهمي (و) بيع غير
 المكفوف (عليه) أي غير المكاف لا شرط العباد بانه
 أو مشترى بالطلاق تصرف أي نفوذه (و) يحرم بيع (ماله سبعة فيسه)
 ولا يصح بيعه ولا شراؤه فاخذ المال في مقابلته من باب كل اموال الناس
 بالباطل وقد غشى الله تعالى عنه فمن ذلك بيع العقارب والحيات والتمل
 ونحو ذلك ولا نظر الى منافعه المعدودة من خواصها ولا يجوز بيع
 الغراب ونحوه ولا نظر الى الريش لاجل الثبل لانه ينجم بالانفصال وكذا
 لا يجوز بيع السموم ولا نظر الى دسه في طعام السكافوا ما يفسد به بعض
 المولوك في دس طعام المسلمين فهذا من الافعال الخبيثة قال الله تعالى ومن

والدين بالدين وبيع الفضول
 وما لم يره وبيع غير المكاف
 وعليه وما لا منفعة فيه

قتل مؤمنا ثم عدا فجرا وجههم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له
 هذا عظيم ما أفاد ذلك الحسنى (أولا قدرة له على تسليمه) سواء كان
 الجرح بسيما كبيه مع الضال والابق أو شرعا كببيع الثمن المرهون بغير
 إذن المرحوم إذا كان المرهون مقبوضا فإنه ممنوع من تسليمه شرعا ولو جاز
 ذلك لبطالة فائدة الرهن أفاد ذلك الحسنى (أولا صيغة) وإنما شرطت
 لأن البيع ممنوط بالرضا لقوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض
 رواه ابن حبان والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بيع
 بمعاطاة ويرد كل وجوب بما أخذ بهما أو بدله إن تلف وقال الشيخ عطية
 والبيع بها حرام من العتائر فكفرها الوضوء والاستغفار ونحوهما ولا
 مطالبة عليه في الآخرة بالمبيع والثمن لوجود الرضا بل عليه إثم الاقدام
 فقط فاذ لم يكفر عقب عليه فمما (و) يحرم أيضا (بيع ما لا يدخل تحت
 الملك كالحر) قال بعضهم ولما نفى رحمه الله تعالى قوله أن الحر يباع في
 الذي لم يملكه حكم ذلك الشرقاوى (والارض الموات) أى الخسربة وهى
 التى لم يملكها قط أى لم يتيقن عمارته فى الاسلام من مسلم أو ذمى وليس
 من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا
 فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك رواه الترمذى (و)
 يحرم أيضا (بيع المجهول) فلا يصح بيع أحد ثوبين مثلاما ولا بيع
 بأحدهما وان تساوت قيمتهما ولا يعل هذا البيت براء أو برة ذى الحصاة
 ذهبها والحل ان ملء البيت وزنه الحصاة محجولان أو بألف دراهم
 ودنانير للجعل بعين المبيع فى الاولى بعين الثمن فى الثانية وقبضه فى
 الباقي أفاد ذلك الشرقاوى (والنجس كالسكب) ولو معبأ ويجوز نقل
 اليد عن النجس بالدراهم وطريقه أن يقول المستحق له اسقطت حتى من
 هذا بكذا فيقول الآخري قبالت أفاد ذلك الباجورى (وكل مسكر) أى
 نجس كخمر ولو محترمة قال ابن حجر فى فتح المبين ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه
 (و) يحرم بيع كل (محرم كالطنبور) قال عطية هو بضم الطاء كافى
 الختار أى وكان زمار بكسر الميم فلا يشتري لانه زمار أو سفارة واذا رأى
 ذلك وجب عليه كسرها انتهى وذلك لانه لا نفع بذلك نفعامة قصودا فى الشرع

أولا قدرة له على تسليمه أو
 بلا صيغة وبيع ما لا يدخل
 تحت الملك كالحر والارض
 الموات وبيع المجهول
 والنجس كالسكب وكل
 مسكر ومحرم كالطنبور

وقال ابن جرير لو كان ذلك من ذهب فيكون بذل المال في مقابلته سواء وانما
 مع بيع الماء لا بد له من جعل استعماله الحاجة بخلاف آلات الملاهي انتهى
 أي فلا نظر إلى انتظار رضاهم لانها ليست ثمنها لا يقصد منها غير العسكرة
 كما نبه على ذلك شيخ الاسلام (ويحرم بيع الشيء الحلال الطاهر على من
 تعلم انه يريد أن يبيع به) كبيع نحو عنب لمن يتخذ خمرا ولو اسكفر
 وشالاح ان يقتله نفسه أو غيره قتلا محرما أو يوص لمن يتخذ ضامرا وشبكة
 لمن يصطادهم ما في الحرم ومملوك أمر دلس عرف بالخبور فيه وأمة ان
 يتخذها لغناء محرم وثوب الحر للباس رجل بالضرورة وحصل تحريم بيع
 ذلك ان ذكر اذا تحقق أو ظن انه يفعل ذلك فان شك فيه أو توهمه فبالبيع
 مكروه وهذا لا يقتضي البطلان الا اذا باع السلاح لحربي وانما حرم هذا
 البيع لانه يتسبب في الحرام فكل تصرف يؤدي إلى مفسدة حرام كإفاد
 ذلك الشراوى (و) يحرم (بيع الاشياء المسكرة) سواء كانت شجرة
 أو طاهرة كالنخل والبنج والافيون والخشيشة المسكرة التي يأكلها
 الحرافيش (و) يحرم (بيع المعيب بلاظهار عيبه) أي سواء كان
 المعيب ظاهرا أو باطنا والمراد بالباطن ما يسهى الاطلاع عليه والظاهر
 خلافه أن لا يكون داخل الباطن ومن الظاهر نفي لحسم المأكولة ولو حية
 كما هو ظاهر لهولة الاطلاع عليه ولو مع الحياة أفاد ذلك الرمي في النهاية
 فظاهر عيب المبيع واجب فان اخفاه كان ظاهرا غاشا والغش حرام وكان
 تاركه التمهق في المعاملة والتصح واجب وبطل على تحريم الغش ما روى انه
 صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فأعجبته فادخل يده فراهي بالافعال
 ما هذا قال أصابته السماء فقال فهلا ببعته فوق الطعام حتى يراه الناس
 من غشنا فلا يس منا ويدل على وجوب التصح باظهار العيوب ما روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما بايع جريرا على الاسلام ذهب ليه تصرف فذهب
 ثوبه واشترط عليه التصح لكل مسلم فكان جريرا اذا قام إلى الساعة يبيعها
 بقرعيوبها ثم خبر وقال ان شئت فخذ وان شئت فاترك فقبيل له انك اذا
 فعلت مثل هذا لم ينفك بيع فقال انا يا رسول الله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على التصح لكل مسلم ذكر ذلك الغزالي (ولا تصح تسمية تركه ميتا ولا

ويحرم بيع الشيء الحلال
 الطاهر على من تعلم انه يريد
 أن يبيع به وبيع الاشياء
 المسكرة وبيع المعيب بلا
 اظهار عيبه ولا تصح تسمية
 تركه ميتا ولا

يسع شيء منها ما لم توف (أي تقص) ديونه) التي لزمته (ووصاياها) أي
وما لحق بها كما تنطق بالموت وتبرع بخزفي مرض الموت فتنفذ ذلك من
ثالث الباقى بعد الدين (و) ما لم (تخرج أجرة حجة وعمره) ان كانا
واجبين (عليه إلا أن يساع ثمن) أي من التركة (لقضاء هذه الأشياء)
وإنما قدمت هذه الأشياء على الأثر لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها
أوردين وتقدم بها المصلحة الميت كما في الحياة (فإن تركه كبرهون بذلك) أي
المنذور من الأشياء انما على الحقوق بذلك التركة (كرفيق جنى)
الكاف لأنه ظهير فان ارش الجناية ينفق برقبته ولو بعد الفعول دية قوله
(ولو بأخذ دنانق) وهو سدس درهم غايته لقوله ولا تصع تسعة تركه ميت
فالصواب أن يكون هذا بعد المقايض فمرفوقه كرفيق جنى بقوله (لا يصح
بيع) أي الرقيق (حتى يؤدي ما برقته) مما لزم عليه (أو) إلا أن
يباع ثمن (بأذن الغريم) أي صاحب الدين (في بيعه) أي ذلك الشيء
قال عبد الله الشنشوري في شرحه على الرحبية واعلم انه يتعلق بتركة
الميت خمسة حقون مرتبة أولها الحق المتعلقة بغير التركة كالزكاة
والجناية والرهن فيقدم على مؤن التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف
فإن كان الميت فاقدًا للسال ففجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة فإن تعذر
ففي بيت المال فإن تعذر فعلى أغنياء المسلمين وهذا في غير الزوجية وأما
الزوجة التي تحب نفقة فمؤنة تجهيزها على الزوج الموصرو لو كانت غنية
والثالث الدين المرسل في الذمة فهي مؤخرة عن مؤنة التجهيز والرابع
الوصية بالثلث فسادونه لا جنى وانما من الأثر انتهى (ويحرم) السوم
على سوم غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه مرواه
الشيخان وهو خبر بمعنى النهي والمعنى فيه الأيذاء وهو (أن يفتر رغبة
المشتري) بأن يقول له رد المبيع حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله
بأقل منه (أو البائع) بأن يقول له استرد المبيع لا شتره بمثلك بأكثر (بعد
استقرار الثمن) بالتراضي به صريحاً ولا بد أيضاً بعد التراضي به من المواعد
على أن يساع العقد به وقت كذا المواتعة عليه ثم افتراق من غير مواعد لم يحرم
السوم حينئذ وخبر بانه استقرار الثمن مالم كان المبيع يطاف به على من يزيد

يسع شيء منها ما لم توف ديونه
وصاياها وتخرج أجرة حجة
وعمره ان كانا عليه إلا أن
يسع شيء لقضاء هذه الأشياء
فإن تركه كبرهون بذلك كرفيق
جنى ولو بأخذ دنانق لا يصح
بيع حتى يؤدي ما برقته أو يأن
الغريم في بيعه ويحرم أن
يفتر رغبة المشتري أو
البائع بعد استقرار الثمن

فيه فلا يحرم ذلك (لبيع) أى المقتر (عليه) أى المشتري في الصورة الاولى
 (أولى تترى) أى المقتر (منه) أى البائع في الثانية (و) التقييد (بعدم
 العقد في مدة الخيار) أى خيار الجاس أو الشرط (أشد) حرمة وإذا
 وذلك كأن يأمر المشتري بالنسخ لبيعه منه لى المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا
 منه بمثل ثمنه أو أقل أو يأمر البائع بالنسخ يشترطه بأكثر من ثمنه وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض حتى يبتاع أو يذر
 وحتى لا تقليل ويتناع به حتى يشتري أى حتى يتم الشراء والا فهو قد وقع
 والشراء على الشراء فيس على ذلك أفاد ذلك الشرفاوى (و) يحرم مع علم
 التحريم احتكار قوت وهو (أن يشتري الطعام) من تجرونيدي وكل مجزئ
 في الفطرة وكذا قوت الهائم (وقت الغلاء والحاجة) عرفا (أجبه)
 أى إيسر ما اشتراه من الطعام (ويبيعه بأغلا) أى بأكثر مما اشتد
 حاجة أهل محله أو غيرهم إليه وإن لم يشتره بقصد ذلك لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يحتكر إلا خاطئ أى أتم نعم أن يخفى في السنة الثانية جائحة تصيب
 الزرع فله أمساك قوت السنة الثانية أيضا يبيع القاضل اما احتكار
 طعام غيره وقوت واحتكارات لم يشترط كغلة ضيعته أو اشتراؤه وقوت الرخص
 أو وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه لأبأ أكثر أو يبيعه بأكثر وهو جاهل
 بالنهي فلا يحرم والاولى يبيع ما فضل عن كفاية ثمنه سنة أفاد ذلك ابن حجر
 في فتح الجواد (و) يحرم الخبز وهو (أن يزيد في سائت) أكثر من
 ثمنها وليس قصده أن يشتريها بل (ليغريه) فيوقعه في شرائها ولو
 كان التغريير لزيادة ليساوى الثمن القسمة والمعنى في تحريمه الأذى
 ولا خيارا للمشتري ولو كان الخبز عواقفة من مالت السلعة ومن يزيد فيها
 لتفريطه بعدم مراجعته لأهل الخبرة وتأمله ومثل ذلك في الحرمة مدح
 السلعة بالكذب يرغب فيها أفاد ذلك شيخ الاسلام في الفتح والتحرير والشيخ
 الشرفاوى (و) يحرم (أن يفرق بين الجارية) أى الأمة وإن ردت
 (وولدها قبل التمين) وهو هنا بحيث يفهم الخطاب ويرد الجواب وإن لم يبلغ
 سبع سنين بخلاف ما في الصلاة ومثل الولد الصغير البالغ المجنون فلا يجوز
 أن يفرق بينهما وبين أمه قبل الإفاقة سواء كان التفريق ببيع أو بآلة بعد

ليبيع عليه أو ليشتره منه
 وبعد العقد في مدة الخيار
 أشد وأن يشتري الطعام
 وقت الغلاء والحاجة أجبه
 ويبيعه بأغلا وأن يزيد في
 سلعة ليغريه وإن يفرق
 بين الجارية وولدها قبل
 التمين

بهما الا انما يسع في المعنى أو برديعرب بان وجد باحدهما عيب أو سفر
 مر فالأخوة فرسخ لانه لا يسمى سفاقي اعراف وهذا لا يختص بالامة
 وفرعها بل يجري في الحررة وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين
 والده وولدهما فرق الله بينهما وبين احبته يوم القيامة أى في المواقف أو عند
 القيام من القبر أو في الجنة وبحوزة التقرب بينهما بالوقوف وعتق ووصية
 كان أو سمى بالغرور وبقي الأصل لاورثة فتسبح ان مات موسى بعد ان تميز
 والابن بطلانها افاد ذلك الشيخ عطية مع شيخ الاسلام في النسخ وقال
 الشرفاوى وكذا بين الدابة وولدها حتى يستغنى عن الابن بجملة انتهى (و)
 يحرم (أن يغش) يضم الغين قال عبد الوهاب في المنع السنية وقد روى مسلم
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر في السوق على صبرة طعام
 فادخل يده فيها فالتبلا فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال يا رسول
 الله اصابت السماء قال افلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال
 صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا انتهى وقال الغزالي والغش حرام في
 البيوع والصنائع جميعا ولا ينبغي ان يتهاون الصانع بعمله على وجه لعمله
 غير ما ارتضا له نفسه بل ينبغي أن يحسن الصنعة ثم يبين عيبها ان كان فيها
 عيب فذلك يتخص انتهى (أو يخون) كأن يخلف وعده (في السكبل
 والوزن والذرع والعد) قال الغزالي فينبغي ان يكبل كما يكتمل قال الله تعالى
 ويل للطفقين الذين اذا اكلوا من اكل الناس يستوفون واذا كالوهم
 أو وزنهم يخسرون ولا يختص من هذا الابان برجح اذا اعطى وينقص اذا
 اخذ اذا اعدل الحق في لايته ورفايسة ظاهر بظهور الزيادة والنقصان فان
 من استقصى حقه بكامله يوشك ان يتعداه ثم قال والتشديد في أمر الميزان
 عظيم والخلاص منه يحصل بحجة ونصف حجة وفي قراءة عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه لا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن باللسان ولا تخسروا الميزان
 أى لسان الميزان فان النقصان والرجحان يظهر عليه انتهى (أو يكذب) بان
 لا يصديق في سعة ذلك الوقت وقد قال صلى الله عليه وسلم البيعان اذا صدقا
 ونهيا بورك لهما في بيعهما واذا كتما وكذبا نزعتهما ذكر
 ذلك الغزالي (و) يحرم (ان يبيع) الشخص (القطن أو غيره من

وان يغش أو يخون في السكبل
 والوزن والذرع والعد أو
 يكذب وان يبيع القطن
 أو غيره من

البضائع جميع بضاعة بكسر الباء وهي مائة للتجارة (ويقترض) أى يعطى ذلك الشخص القرض (المشترى) معه (قوة) أى الزائد من البيع (دراهم) مفعول نادى يقترض وأما بالنظر للشرح فهو بدل من القرض (وزيد) أى ذلك الشخص المقرض أى يجعل الزيادة (فى ثمن تلك البضاعة لأجل) ذلك (القرض) يحرم أيضا (أن يقترض) أى الشخص (المساكن) أى النساك (أو غيره من الأجراء) جميع أجبر (ويستعمله) أى يجعل المقرض المساكين خدامه (بأقل من أجره المثل لأجل ذلك القرض ويسمونه ذلك) أى المذكور من المعاملة (الربطة) لأن القرض فى هذه الصورة يربط من أخذه فلا يشتري بذلك بضاعة غير المقرض ولا يخدم غيره (أو يقترض) الشخص (الحراثين) إلى رقت المصايد ثم يبيعون (أى الحراثون) عليه أى المقرض (طعامهم بأرض) بلواو ثم الضاد المجمة أى أنقص (من السعر) بكسر السين أى القيمة (قايلا ويسمونه ذلك) أى المعاملة (المقضى) لأن الدين يقضى بذلك الطعام قال شيخ الإسلام فى الفتن ونسب أقراض بشرط جزئها للمقرض كوزيادة فى القدر أو المصفة وكجعل القرض صحيح كزمن غيب والمقرض على ما قول فضالة بن عبيد رضى الله عنه كل قرض جرم منفعة فهو ربا والمعنى فيه أن موضوع القرض الأرفاق أى الانفاق والأعانة فبالشرط فيه لنفسه حقا يخرج من موضعه فتحته فلورد أزيد ذرا أو مائة بالشرط فحين لقوله صلى الله عليه وسلم إن خياركم أحسنكم قضاء رواه مسلم ولا يكره المقرض أخذ ذلك انتهى (وكذا جلة) أى بعض صور (من معاملات أهل هذا الزمان) الذى هم فيه العسبان وخربفت فيه الأشياء عن موضوعها (وأكثرها) أى المعاملات (خارجة عن قانون الشرع) أى أصله (فعلى مريد رضا سبحانه) تبارك وتعالى بكسر الراء (وسلامه دينه ردياه) من شوائب الفساد والحرام (أن يعلم ما يحل وما يحرم من عالم) بالشريعة الظاهرة والباطنة (وربع) وهو من يجنب الشهوات خوفا من الوقوع فى المحرمات قال الرملى ومراده بمالورع المأمور بالخروج غيره فقد رأى صمرا رجلا يعرفون بيبه فقتله وقال إن من الورع ما يقتله الله

البضائع ويقترض المشتري قوته دراهم ويزيد فى ثمن تلك البضاعة لأجل القرض وإن يقترض المساكين أو غيره من الأجراء يستعمله بأقل من أجره المثل لأجل ذلك القرض ويسمونه ذلك الربطة أو يقترض الحراثين إلى وقت المصايد ثم يبيعون دايه طعامهم بأرض من السعر قليلا ويسمونه ذلك المقضى وكذا جملة من معاملات أهل هذا الزمان وأكثرها خارجة عن قانون الشرع فعلى مريد رضا الله سبحانه وسلامه دينه وديناه أن يعلم ما يحل وما يحرم من عالم ورع

انتهى (ناصح) وهو من يخاض العمل من شوائب الفساد (شفيق على دينه) وهو من يصرف الهمة الى ازالة المكروه عن الناس (مان طلب الحلال فرضة على كل مسلم) قال الغزالي وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الحلال فرضة على كل مسلم وقال صلى الله عليه وسلم من ساء على عياله من حل فهو كالجاهل في سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالا في عفاف كان في درجة الشهداء وقال صلى الله عليه وسلم من اساب مالا من مأثم فوصل به رجاء أو صدق به رأفة في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قدفه في النار وقال صلى الله عليه وسلم كل لحم ثبت من حرام فانتار وأولى به انتهى

فصل في النفقات وما يذكرهها (يجب على الموصر) مال أو كسب فاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته وخادمه وام ولده في يومه وليلته (نفقة أصوله المعسرين) ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين واختلافه لكن بشرط عصمة وحرية (وان قدروا) أي الأصول (على الكسب) أي ولو كان كسبهم واسعا جدا قال الحسن بن * فرع لو كانت الام تدر على التكاح لكثرة الطلاب فلا تسقط من الابن نفقة ما فلتزوجت سقطت المولود نفقة ما لم يولد نفقة ما قاله المالوردي والله أعلم انتهى (و) يجب ايضا على من ذكر (نفقة نروعه اذا اعمر وادعجروا عن الكسب لصغرا وزمانه) أي اوجزون أو مرضوا وما اشتراط العجز عن الكسب في الفروع دون الأصول لان الفروع مأمور بمصاحبة الاصل بالمعروف في قوله تعالى وسأحبهم في الدنيا ما عرفوا ريس منها تكليفه الكسب مع كبر السن ولعظم حرمة الاصل قال الحسن بن * فرع * لو كان لابن مال غائب لم الوالد أن ينفق عليه فرضا وقوفا فان قدم ماله رجع عليه بما أنفق وان لم يأذن له الحاكم اذا قصد الرجوع وان هلك المال لم يرجع بما أنفق عليه من خير التام قاله المالوردي والله أعلم * فرع ثان * نفقة القريب لا تنقرب بل هي بقدر الكفاية وتختلف بالكبر والصغر والزادة والرغبة انتهى (ويجب على الزوج نفقة الزوجة) بالتمكين التام فيجب بنجر كل يوم على معسر في خبره وعلى من بهرق ولو

ناصح شفيق على دينه فان طلب الحلال فرضة على

كل مسلم

فصل في يجب على الموصر

نفقة أصوله المعسرين وان

قدروا على الكسب ونفقة

فروعه اذا اعمر وادعجروا

عن الكسب لصغرا وزمانه

ويجب على الزوج نفقة

الزوجة

موسر السكونه مكانا أو مضافا لمطعام ولا فرق فيه بين كون الزوجة
 ذميمة أو أمة أو مربية أو رفيعة في النسب أو القدر وعلى متوسط عد
 ونصف وعلى موسر مدان من غالب قوت المحلل للزوجة ولا تنقطع نفقة
 الزوجة بغير الزمان بلا اتفاق بل تصير ساقية ذمة الزوج لا ساهما ونفقة
 في مقابلة التمسكين بخلاف نفقة القريب فإما إن سقطت لا ساهما وإن
 (د) يجب أيضا على الزوج (مهرها) أي الزوجة ذميمة مبروطى وإن
 حرم لو نوعه في حبس أو دبر ولو بدون انتشار لا سقفاء مقابله وهو الوطئ
 بخلاف استدخال المني فإنه لا يتقرر بذلك ويتقرر أيضا موت لاحدهما
 قبل الوطئ ولو يقتل في نكاح صحيح لا انتهاء العقد به والمهر عطية من الله
 تعالى لا في مقابلة شيء لأن الزوجة تستمتع به كما تستمتع بها بل أكثر إذ
 استمتاعها بقضا مشهوتها وبترداد المذكري فرجها وسريان المني فيها
 واستمتاعها بالاولى فقط فالمهر لا في مقابلة شيء وأما قولهم لا سقفاء مقابله
 هو أمر بحسب الظاهر (و) يجب أيضا (عليه) أي الزوج (لها)
 أي للزوجة (متعة) وهي مال في مقابلة الوحشة كما قاله شيخنا أحمد
 النخراوى والوحشة هي الانقطاع وبعدد القابض المحنة (انطلقها)
 قال الله تعالى وللطوائف منافع بالعرف قال الحصني والفرقة ضربان فرقة
 تحصل بالموت فلا يوجب متعة بالاجماع قال التووي وفرقة تحصل في الحياة
 كالطلاق فإن كان قبل المدخول نظر ان لم ينشطر المهر فلهما المتعة وإن
 نشطر فلا متعة لهما على المشهور وإن كان بعد المدخول لهما المتعة على
 الاظهر وانما كمال الطلاق على الصحيح وأعلم ان المتعة يستوى فيها المسلم
 والمذنب والحرة والعبد والحرة والأمة وهي في كسب العبد ولسيد الأمة
 كالحر ويستحب في المتعة أن لا ينقص عن ثلاثين درهما وأما الواجب فإن
 تراعى ما يشيء والدواة أرها قدرها القاضي باحتياده على الجمع ويعذر
 حاله ما على الصحيح ويجوز أن تراد المتعة على نصف مهرها على الصحيح وفي
 قول يشترط أن لا تزيد على النصف من صداقه أو في قول آخر بشرط أن
 ينقص عن النصف والله أعلم انتهى (و) يجب (على المثلث العبد
 واليه ثم نعتهم وألا يكذبهم من العمل فلا بطيقرنه) لقوله صلى الله

ومهرها وعليه لها متعة ان
 طلقها وعلى مالث العبد
 واليه ثم نعتهم وان لا يكذبهم
 من العمل فلا بطيقرنه

عليه وسلم له لولك طعناه وكسونه ولا يكاف من العمل ما لا يطيق رواه
مسلم فمن ملك عبد أو أمة لزمه نفقته قوتاً وأدماً وكسوة وسائر المؤن سواء
كان ذكراً أو امرأة أو أم ولد أو سواه ~~كان~~ مسكيناً أو كسيراً أو سواه كان
زماً أو أرقاً أو سليماً أو سواه كان حرّاً أو مستأجراً أو أنقاه أو موصى
بنفقة أبداً أو مزاراً أو كسواً أو مستحق القتل بجرأة أو ردّة أو نحوها ما
أذلت سقط كعاقبة بذلك لأن قتله بنحوه نهى عنه يجب منع منه لأن السيد يملك
كسبه ونهيه فله طهرته مؤننه بقدر الكفاية ويعتبر في لك رغبته وزمادته
ولا يكاف من العمل ما لا يطيق على المدوام وإذا استعمله ليلاً أراحه نهاراً
وبالعكس ويرى في الصيف وقت القبوله نعم لو كافه الإهمال الشاقة
في بعض الأيام جاز وعلى الماء لولك ذكرنا كان أواني بذل المجهود وترك
التكسّل والله أعلم ويكاف عليه مؤنة عبده أو أمانته كذلك يجب عليه نفقة
دائمه سواء الصغرة والكبيرة والمتنفع بها أو غيرها الجعزها وإن كان لا بد أن
تسكون محترمة وسواء في ذلك العاق والسقي نعم يقوم مقام ذلك أن يخلها
لترى بنفسها أن كانت ممن ترحى وتسكن في ذلك تلصّب الأرض ونحوه ولم
يكن مانع من تلج رغبته ولا بد من إيرادها إلى الماء ولا يحل إرسالها كما
يفعله كثير من الجهال ولا يجوز أن يكلف العبد فوق طاقته لا يجوز ذلك
للمسلم فلا يجوز أن يجرها أو يجرها ما لا تطيقه على المدوام بخلاف ما
كافها الإهمال الشاق في بعض الأيام ويجوز في الصبيح أنه عليه الصلاة
والسلام قال عدت امرأة في مرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار
فلا هي أطعمتها وسقتهما أذهب حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش
الأرض والخشاش الحشرات أما ذلك الحصني والرملي والشرقاوي (و)
يجب أن (لا يضرمهم بغير حق) بأن يضرم العبد والمسلم بغير ذنب أو
ضرمهم في الوجه فإن ضرب الوجه حرام مطلقاً سواء للاثم أو لأبيه قال
صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه رواه البخاري وغيره
(ويجب على الزوجة طاعته) أي الزوج (في نفسها) في الوطئ والاستمتاع
(الأملا يجل) كالوطئ في حال الحيض والنفس وفي الدبر لا تجب الطاعة
في ذلك بل يضرم عليها تسكينه من نفسها فيه لأنه حينئذ إعانة على المعصية

ولا يضرمهم بغير حق ويجب
على الزوج طاعته في نفسه
الأملا يجل

فلا يسمى منعها الا نشوزا وكذا المنع لغيره كعبادة ولو كانت بالنسبة
 له سابقا بحيث لا تحتمله الزوجة وكرض من يبايعه معه الوثني **ومنع**
 ليس من النشوز الشتم وبذافة اللسان لهما تأثم باذانه ونسحق التأديب
 فيؤذيها الزوج بنفسه ولا يرفع الامر الى القاضي لان في رفعها اليه مشقة
 وعارا وتكيدا للاسئنة فيما بعد وتوحيشا للقبول ولو كانت من الجماع
 ومنعت من بقية الاسئنة اهاضت فحكم بنشوزها وتسقط عنها ما حكم بالخصي
 ذلك من تهيج النوى (و) **يجب** (أب لا تصوم) أي تطوعا ورجوعها حرام
 فانه حرام الا بانه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجعل لامرأة أن تصوم وزوجها
 شاهدا الا بانه رواه الشيخان ويستثنى من ذلك عرفة وعاشوراء لانهما
 تادران في السنة مرة كما أفاد ذلك المدايني (و) **يجب** ان (لا تخرج من
 بيته) أي التي سكنها الزوج (الا بانه) فان الخروج من بيته يرد
 نشوزا الا بعد ركخوف من ان دام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يغم الزوج
 عن خروجها والا لزيارة أهلها وهيادتهم في غيبته من البلد فلا يرد ذلك
 نشوزا بخلاف ما اذا كان الزوج في البلد

وان لا تصوم ولا تخرج من
 بيته الا بانه
 فصل من الواجبات
 القلبية الايمان بالله وعبادته
 جاء عن ابيه والايمان برسول
 الله وعبادته عن رسول الله
 والتمسدين واليقين
 والاخلاص وهو العمل لله
 وحده

فصل في الصفات المحمودة والمذمومة (من الواجبات القلبية الايمان
 بالله) أي بوحدةانيته وبصفاته الثبوتية والسلبية قال على المنبر في الخفة
 الوفية فائدة اركان الايمان اربعة ان يعلم ان الله تعالى واحد لا ثاني له عالم
 لا جهل معه قادر لا يحجزه عادل لا يجبره معه انتهى (وبما جاء عن الله) من
 الامر والنهي (والايمان برسول الله) بأن يقر بأن سيدنا محمدا
 رسول الله ونبيه (وبما جاء عن رسول الله) من الاحكام قال الله تعالى وما
 آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومعنى فخذوه فامتثلوا امره
 (والتمسدين) بأن يقول القلب رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
 (والاخلاص) في العمل وهو تصفية القلب من الرياء قال الفضيل بن
 عياض ترك العمل لاجل الناس رياء والعمل لاجلهم شرك ولا خلاص
 ان به افيك الله منهم ما حكاه الرمي (واليقين والاخلاص وهو العمل لله
 وحده) المناسب ان هذا تفسير للاخلاص واما المناسب لتفسير اليقين
 فهو كما فسره الشمس الرمي بقوله بأن يعتقد بقلبه دين الاسلام آخذه سادا

جاز ما خالها من الشكوك مع النطق بالشهادتين وقال عقب ذلك وهذه
 حقيقة المؤمن المحكوم بإيمانها ونجاته من الخلود في النار انتهى (والندم
 على المعاصي) بأربعين عليها ويغنى أن ما وقعت منه لم تقع (والتوكل
 على الله) قال الرملي وحقيقته ترك الاعتماد على ما سوى الله تعالى
 (والمراقبة لله) وهي استدامة علم العبد بالطلاع الرب عليه في جميع أحواله
 (والرضا عن الله) وهو سرور القلب بما قضى الله تعالى ولو كان مرا
 (وحسن الظن بالله) قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى من علم أي ذو
 قدرة على مغفرة الذنوب غفرت له ولا يبالي ما لم يشرك في شيثارواه اطبراني
 وغيره كذا في البدر المنير وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال حسن الظن من حسن العبادة رواه الترمذي ومن أنس
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى
 يا ابن آدم أنت مدهونتي ورحوتي غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن
 آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك على ما كان
 منك كذا في جلاء القلوب وقال الغنشي فالرجاء حسن الظن بالله في قبول
 طاعة وتغيب لها أو مغفرة سببها انتهى (و) حسن الظن (بخلق
 الله) وهو ترك سوء الظن بالغير لاقرينة تفضيه اذ هو الحاصل على المسلم
 وهو إشارة المستهزئ بساؤه بما يغفوه ما ذكرك الرملي وطريقه عدم
 الاصغاء للساخعي أي الواثمي والتمام كما قاله صاحب جلاء القلوب وقال
 سفيان الثوري الظن ظن ان احدهم اثم وهو ان يظن ويتكلم به الآخر
 ليس باثم وهو ان يظن ولا يتكلم حكاه البغوي (وتعظيم شعائر الله) أي
 اعلام دينه والمراد بالشعائر المواضع التي يقام فيها الدين افاذ ذلك سليمان
 الجمل (والشكر على نعم الله) وهو ذكر النعمة وذكورها طمعا كما
 افاده سليمان الجمل وقال الرملي وهو الثناء على المنعم في مهابة انعامه
 ويكون باللسان والجوارح والغاب فشكر اللسان التحدث بالثناء على
 الله تعالى وشكر الجوارح استمهالها في طاعة الله تعالى واجتناب
 معاصيه انتهى (والصبر على اداء ما أوجب الله) وهو حبس النفس على
 مشقة ادائه (والصبر عما حرم الله تعالى) وهو حبس النفس على مشقة

والندم على المعاصي والتوكل
 على الله والمراقبة لله والرضا
 عن الله وحسن الظن بالله
 وخلق الله وتعظيم شعائر الله
 والشكر على نعم الله والصبر
 على اداء ما أوجب الله
 والصبر عما حرم الله تعالى

اجتهاده قال سليمان الجمل والله بر على ترك المعاصي طاعة انتهى (و)
 الصبر (على ما ابتلا الله به) من المصائب وهو حبس النفس عن الجزع
 وقال صاحب التعريفات وهو ترك الشكوى من ألم البدن لغير الله انتهى
 لقوله تعالى واصبر على ماصابك ان ذلك من عزة الامور وعزم الامور
 يحكمها ودمتقن او يكتفي في فضل الصبر خبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم
 قال ما على احد شئنا هو خيرا واوسع من الصبر حكاية الشمس الرملة
 (والثقة) أي الاعتقاد (بالرزق) وهو مساهمة الله الى الحيوان فانتفع به
 بالافعل فمثل الماكول ويبره مما انتفع به افاده عبدة السلام والمراد بذلك
 الوثوق بالله ورجاء الرزق منه لان رؤية الرزق من الكسب حقيقة كقوله
 كما افاده الصحيح قال صلى الله عليه وسلم ان الرزق يطلب العبد كما يطلبه
 اجله رواه البيهقي وغيره (واتم ان النفس) فان قالت لا تنفع هذه الشهوة
 انك تتوجه الى الطاعة فارغ القلب أو قالت لا ترفعك على نفسك في العبادة
 لتدوم عليها أو أكثر من العبادة لتفوز بالدرجات العلى أو نحو ذلك فاتهمها
 بان قد بها الى الخطيئة لان مرادها بذلك الخديعة والمكر (وعدم الرضا عنها)
 أي النفس بالرضا عنها ونقصها عنه ورأس العبادة وأول مراتب
 السعادة وتسهل الخروج من النفس هو النعمة العظمى لانها اعظم
 بحاجتها الى الشخص وبين الله وقد سهل بعض الاشياخ عن الاسلام فقال
 ذبح النفوس بسيف المخالفة هذا من اضافة التشبيه الى أي مخالفة
 النفوس المشبهة تلك المخالفة بالسيف الصارم لان السيف آلة للجهادة
 الكفار والمخالفة آلة للجهادة النفس وقال سهل بن عبد الله ما بهد الله
 بشيء مثل مخالفة النفس والهوى أما ذلك الباجوى (وبغض الشيطان)
 بان لا يطيع أمره ونهي (وبغض الدنيا) تبع الله تعالى فان الله تعالى لم يظفر
 اليها منذ خلقها الشدة بغضه لها والمراد بالدنيا ما زاد على الحاجة الشرعية
 (وبغض أهل المعاصي) بان يسكرهم في فعلهم المعاصي ولا يرضى بذلك
 (ومحبة الله) ومعناها استدامة طاعته واجتناب مخالفة افاد ذلك الرملة
 (وكلامه) بان لا يسكر شيئا بما فيه ومن علامة محبته كثرة تلاوته اذ من
 احب شيئا اكثر من ذكره (ورسوله) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن

وعلى ما ابتلا الله به والثقة
 بالرزق وانهم النفس وعدم
 رضا عنها وبغض الشيطان
 وبغض الدنيا وبغض أهل
 المعاصي ومحبة الله ومحبة
 رسوله

احل لكم حتى يكون الله ورسوله احب اليهم اسواهما ومن علامة محبته
 صلى الله عليه وسلم لم الاقصداء به واستعمال سنته وانما قاله وافعله
 وامثال او امره واجتناب نواهيه والتأديب بآذانه في سره ويسره
 ومنشطه ومكرهه افاد ذلك الرمي (والصحابة) لقوله صلى الله عليه وسلم
 الله في أمهائي لا تتخذوهم غرضا فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم
 فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن
 آذى الله يوشك ان يأخذه ومعنى ايداء الله فعل ما ينادى منه ادلا يجوز عليه
 التآذي تعالى الله عن ذلك افاد ذلك الرمي (والآل) وهم اهل صلى الله
 عليه وسلم وخوقرابته وقدرى من ابي هريرة انه قال جاءت بنت أبي لهب
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس يقولون انت بنت
 حطب الشارح قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضب فقال ما بال
 أقوام يؤذونني في قرابي ومن آذاني فقد آذى الله و (الانصار) وهم الاوس
 والخزرج افاده عطية لقوله صلى الله عليه وسلم آية الايمان حب الانصار
 وآية التناقى بغض الانصار ذكره الرمي (والصالحين) جمع صالح وهو
 القائم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده ومحبتهم وهي المبل اليهم لا تكون
 الا بالاولى على طريقهم التي هي سبيل الله تعالى ادع الى سبيل ربك كذا
 في مفتاح فلاح المبشرين (وقال سيدنا عبد الله بن علوى الحداد رضي الله عنه
 ونفعنا به في كتابه النوائع الدينية) والدعوة النمامة (مامعناه) قيل
 سمى ذلك حدادا مع انه لم يكن حدادا الا انه جاء اليه رجل يدوي يريد ان يصلح
 سكينته معه اى يحدها فلما دخل عنده وسأله عن الحداد فاحذر صلى الله
 عنه منه السكينه وجعل يقام اذ يده ثم اعطاه اياها فآها على الوجه الذي
 اراده فسمي عند ذلك بالحداد وقيل سمى حدادا لكونه يحدد القلوب من
 شدة ذكره بالجلالة فصا رحادا في الولاية والاكرام بقوله مامعناه
 ما ذكره موصوفة في محل نصب مقول القول افعال وهو موصوف به عند
 الجهر وروفته ولم يطأه عند ابي الحجاب وقوله مامعناه تدأ وحبره جملة
 مامعناه وهو قوله (وهذه اوصاف يجب ان يتحلى) اى يتزين بها) اى
 بالوصاف (و يتصف بها كل مؤمن وهي) أى الاوصاف (قوله) اى مقوله

والصحابة والآل والانصار
 والصالحين وقال سيدنا عبد
 الله بن علوى الحداد رضي
 الله عنه ونفعنا به في كتابه
 النوائع الدينية مامعناه
 وهذه اوصاف يجب ان
 يتحلى بها ويتصف بها كل
 مؤمن وهي قوله

رضي الله عنه (قبل هذا) الكلام (يقابل) أي بكلام يسير (ان
 يكون خاشعاً) أي متواضعا لله بقلبه وجوارحه (متواضعا) بأن لا يرى
 نفسه فضلا على أحد بل يراها مذنبه مجرمة فاجرة مقصرة ويترف بالخطايا
 والآثام قال عبد الوهاب الشعراني في تنبيه المغتربين وكان مسرورين الزبير
 رضي الله عنهم ما يقول عليكم بالتواضع فإنه نعمة عظيمة ولا يحسدكم أحد
 علمها انتهى (خاتفا) من عذاب الله تعالى وقال العلماء ينبغي أن يكون
 الخوف أكثر في حال الصحة ليكون ازجر من المعاصي وفي حال المرض ينبغي
 أن يكون الرجاء لرحمة الله تعالى أكثر حتى يحسن ظنه بالله عند الموت كذا
 في حلال القلوب (وجلا) بكسر الجيم أي خائفا من وقوعه في المهلكات
 (مشقة) أي صار فاللهمة إلى إزالة المكروه عن الناس (من) أجل
 (خشية الله تعالى زاهد في الدنيا) فلا يترك الحلال قاله الرمي وقال
 صاحب التعريفات الزهد هو بغض الدنيا والأعراض عنها وقيل هو ترك
 راحة الدنيا طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يخلق قلبك بما خاتمتك يدك
 انتهى (فانه باليسير منها) أي من الدنيا قال صاحب التعريفات
 القناعة في اللغة الرضا بالقسمة وفي اصطلاح أهل الحقيقة هي السكون
 عند عدم المسالوفات انتهى وقال الرمي القناعة هي المفسرة بها الحياة
 الطيبة في آية النحل (منعقا للفاضل) أي الزائد (عن حاجته) يومه
 وليلته (عما في يده) أي سواء كانت الحاجة لنفسه أو لمعه وللفاضل
 عن كسونه ووفاء دينه أن صبر على الإضافة والا كرهه أفاد ذلك شيخ الإسلام
 قال عبد الوهاب بن أحمد في البدور المنيرة نفق ما في الجيب يأتي ما في الغيب
 وقال صلى الله عليه وسلم إذا وسع الله فأوسع عارواه البخاري وقال الفسني
 نقله عن العلماء يستحب أن ليس ثوبا جديدا أن يتصدق بالثوب العتيق
 (ناحسا العباد الله تعالى) أي داعيا لهم إلى ما فيه الصلاح ونواها بما فيه
 الفساد ما ورد لا يكمل إيمان المرء حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ولأن
 التصحوة فرض ~~في~~ غاية وانها لازمة على قدر الطاقة إذا علم الناس أن
 المنعوت يقبل نعمه ويطيع امره وفي كلام ابن حجر لا يشترط الحاجة إليه بوله
 حكاه شيخنا يوسف في فتح القادر المرید (شفعا عليهم) مما يضرهم وحائبا

قبل هذا يقابل ان يكون
 خاشعاً متواضعا خائفا وجلا
 مشقة من خشية الله تعالى
 زاهد في الدنيا فانه باليسير
 منها منعقا للفاضل من
 حاجته في يده ناحسا العباد
 الله تعالى مشقة عليهم

عليهم بالاحسان اليهم قال عبد الوهاب الشعراني وكان عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما يقول يراى في غن الدار اذا كان جارها طاق الوجه حلوا لسان
وقد كان ابو موسى لم الخولاني من المبالغة في التهاق بالرحمة حتى اهرجا
كان يهر بالقوم فلا يسلم عليهم و يقول اخاف ان يعتقروني فلا يردوا على
الرحمة يا غوايبي وكان ابو عبد الله الانطاكي رحمه الله تعالى يقول
اد من الناس الوقوع في عرضك بكسر العين اى نفسك اذا راؤك فلا
يجمعهم رحمة لهم الا في اوقات الصلاة وكان ابو عبد الله المعافى يقول من
لم ينظر للعصاة بعين الرحمة فقد خرج من طريق الحق وقد كان معروف
السكرى رحمه الله اذا رأى عامياداه بالغفرة ورجاله الرحمة وكان الحسن
البصري يقول من علامات الابدال كثرة الشفقة والرحمة لعامة المسلمين
وكان معروف السكرى يقول من قال كل يوم اللهم ارحم أمة محمد اللهم
اصح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد كنية الله من الابدال (رحمهم)
قال عبد الوهاب الشعراني وكان مطرف بن عبد الله يقول من لم يمد يده
للعصاة فليدع لهم بالتوبة والغفرة فان من اخلاق الملائكة انهم يستغفرون
لمن في الارض وقد كان شقيق البلخي يقول من لم يرحم الرجل السوء فهو
اسوء حالاه ومن ذكر عنده رجل صالح فلم يجد له كرهه حلاوة وورجل
سوء وكان مبعوث من مهران اذا سمع يقوم ظلموا في بعض انظار الارض
يمرض لاجلهم حتى يصير يعاد كما يعاد المريض فاذا قبل له قد فرج الله عنهم
يزول مرضه لوقت انتهى (أمر ابنا معروف) الشامل للايمان وقول الحق
ومكارم الاخلاق وصلة الرحم (ناهي عن المنكر) بحسب قدرته مع
الامن على نفسه أو ماله فعلى ذلك ازاته باليد واسطه بالسان حيث يحجز
من الاول واضعه بالقلب حيث يحجزهم ما وذلك اذا كان المنكر مجرما
عابسه أو اعتقد الفاعل شجره أو فاد ذلك الرولى (مسار على الخبرات)
أى مبادر وسابها الى ادائها (ملازم العبادات) أى مداوم على طاعة
الخالق ومة عابها تسمى بالاستقامة (دال على الخير) أى مرشدا
وكشفنا عليه قال عليه السلام من دل على خيرة لمثل أجر فاعله ورواه مسلم
عن ابن مسعود وقال أيضا الدال على الخير كفاعله آخرجه البزار وغيره

مخرجهم أمر ابنا معروف
ناهي عن المنكر مسارعا
في الخبرات ملازم العبادات
دال على الخير

(داعيا الى الهدى) أى الرشاد (ذاصمت) وهو السكون هما الايتيم من
 شكل ما لا يتعلق بذكره مسطحة أمامه الرمل (وثودة) بضم التاء وقع
 الهمزة بوزن رطبة أى تثبت وتفرق من غير عجلة (ووقار) بفتح الواو أى
 خضوع وذلل (وسكينة) أى طمأنينة قال عبد الوهاب الشعراني ومن
 كلام أمير المؤمنين عليه رضى الله عنه ينتهى طول العبدى ابن
 وعشر بر سنة وينتفى عنه فى ثمان وعشرين سنة وما بعد ذلك
 الى آخر عمره اسماء وشجارب انتهى فعلم ان كل من كان قايلا للعقل
 لا يصلح ان يكون داعيا الى الله تعالى لان الذى يقضيه الله سبحانه
 يصلحه وكان ابن عباس رضى الله عنه ما يقول من صار يندب بما يقول
 قبل النطق فهو عقل الناس انتهى ما حكاه الشعراني (حسن الاخلاق)
 مما عند الغضب فله الرمل وهو جميع خلق بضم الخاء المججمة أى طبع
 لقوله صلى الله عليه وسلم وخلق الناس بخلق حسن وكان أمير المؤمنين
 همر بن الخطاب يقول ان الرجل يكون فيه تسعة اخلاق حسنة وواحد
 سيئة يغلب ذلك الواحد التسعة فأنقوا عثرات اللسان وقد سئل الحسن
 البصرى مرة عن حسن الخلق اشارة بقوله صلى الله عليه وسلم
 وخلق الناس بخلق حسن فقال هو السخاء والعفو والاحتمال وقد
 سئل أمير المؤمنين عليه رضى الله عنه عن ذلك أيضا فقال هو موافقة الناس
 فى كل شئ ما عدا المعاصى ذكر ذلك عبد الوهاب الشعراني فى تقييده المقربين
 (واسع الصدر) بأن يكون حليما لا غليظا (ابن الجانب) وفى الحديث
 الذى فيه الامرية الصوفية واى يداخروا بكم وفى القرآن
 العظيم ولو كانت فظا غليظ الغلب لانفسوا من حولك اذا علمت ذلك
 فاعلم ان من جملة الذين اذا دخلت على جماعة يذكرون الله تعالى ان تذكر
 معهم كهيتهم فى الصورة بطريقة الشرحى وكذلك واقعهم فى ذكرهم
 الذى لقنوه حين دخلوا فى الطريق من نفى أو اثبات ولا تقول ان هذه
 السكينة ليست طريقة شيخنا كما يجمعى ذلك كثر من الناس يفوتهم
 الاجماع ونوعهم فى الجفاء وظ الطبع ما علم ذلك واهم عنيت ما دلت
 الشعراني (مخفوض الجناح) أى ما من الجانب بالتواضع والتذلل

داعيا الى الهدى ذا صمت
 وثودة ووقار وسكينة حسن
 الاخلاق واسع الصدر ابن
 الجانب مخفوض الجناح

(اللوثين) ورافقاهم (لا تكبرا) أى على من دونه قال الغزالي فكل من يرى نفسه حراما أحدهم من خاتقائه فهو متكبر (ولا تكبرا) أى عاتبا ومتكبرا (ولا طامعا في الناس) قال الشاهرسي الوافر
 وإياك الطامع والادنى * فيكم أمنية جلبت منه

(ولا حرجا على الدنيا) أى رغبةا فيها مجتهدا (ولا مؤثرا لها) أى مقبلا (ولا حرجا على الآخرة) قال عبد الوهاب الشمراني ومن أخلاق القوم رضى الله عنهم تقديم إهمال الآخرة دائما على إهمال الدنيا فيقدم أحدهم ورده بعد صلاة أصبح على سائر مهماته كما يقدم التهجيد في الليلة الباردة على نومه تحت اللصاف انتهى (ولا طامعا في المال) قال عبد الوهاب الشمراني

وقد كان إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى يقول لا يكمل مقام الفقير إلا برفض الدنيا وعدم تقديم نفسه فيها على إخوانه إلا أن يكون أخرج منهم وكان عيسى عليه الصلاة والسلام يقول لا يكون الرجل صالحا حتى يتساوى عند الذهب والتراب انتهى وقار صلى الله عليه وسلم من جمع المال من غير حقه ساء له على الماء والطين رواه البيهقي حكاه عبد الوهاب بن أحمد

في البدر المنير (ولا طامعا في المال) أى المال (من حقه) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكتوب على باب الجنة استحرام على الخيل ومنع الزكاة والديوث والديوث هو الذي يرضى بالبيع على أهله ذكر ذلك أبو الليث في الجواهر وقال صلى الله عليه وسلم إن الله جواد يحب الجواد رواه الترمذي وقال المصنف قريب من الله وقريب من الناس وبعيد من النار

والخيل بعيد من الله وبعيد من الناس وبعيد من الجنة والجمل منع الواجب واستعمال العطية وقيل من أعطى البعض فهو رضى ومن أعطى الأكثر فهو جواد ومن آثره غيره فهو مؤثر ومن لم يسئل شيئا فهو خجيل ذكر ذلك في شرح السكرت الوفا (ولا غنى) أى قاسيا على الخلق

خشن الكلام (ولا جافيا لهم) أى للوثنين والجفاء نقض الصلة كما في القاموس قال صلى الله عليه وسلم زرغبنا زدحما رواه البرزق (ولا غليظا) والغلاظة في القلب جسد الرقة والقول الخشن أو العنف (ولا عاريا) أى طامعا في القول من فضاله ومفسرا للمأثل ولا يكون

اللوثين لا متكبرا ولا متجبرا
 ولا طامعا في الناس
 ولا حرجا على الدنيا
 ولا مؤثرا لها على الآخرة
 ولا طامعا في المال ولا طامعا
 حقه ولا غنى ولا جافيا لهم
 ولا غليظا ولا عاريا

المراء الاعتراض بخلاف الجدال فإنه يكون إذا ما احترازنا (ولا بمجادلا)
 واصل الجدال الخاصة بما يشغل من ظهور الحق وشرح الصواب ثم
 استعمل على مقابلة الأدلة الظاهرة ورازجهما وهو محمودان كان الوقوف على
 الحق والافتدوم كما أفاده الشيوخي في المصاح قال صلى الله عليه وسلم
 ما مثل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل رواء أحمد وغيره أي إذا
 أراد الله انفسلا لهم فلا بد من اعطائهم الجدل بالمعقول ذلك
 في البدر المنير (ولا مخاصما) أي مخالفا في الخصومة ليستوفي به مالا أوجها
 مفصودا (ولا قاسيا) أي في القلب بأن يقبل الموضع واللائل للوجه
 على تساوة القلوب كذبرة قال تعالى فويل للقاسية قلوبهم وقال صلى الله
 عليه وسلم اغضبهم الله من عباده الرحماء رواء أبو داود وغيره (ولا في
 الاخلاق) قال في تنبيه المغترين وكان أبو حارم رحمه الله يقول ان من سوء
 الخلق في الرجل أن يدخل على أهله وهم في سرور فيصيحون فينفرون
 خوفا منه ومن سوء خاتمة أيضا هروب الهرة منه وسوء عودا الكتابة الحائط
 خوفا منه وكان سفیان الثوري رحمه الله يقول من خطب امرأة وهو يعلم
 من نفسه سوء الخلق فليعلمها بذلك والاشء انتهى (ولا ضيق الصدر)
 قال علي رضي الله عنه من كثر همهم ستم بدنه ومن قل ورهم مات قلبه
 (ولا مداهنة) قال صاحب التلخيصات المداهنة هي أن ترى منكرا
 وتقدر على دفعه ولم تدفعه حفظا لحائب مرتكبه أي يكويه صدقك
 أو حبيبتك أو جانب غيره أو قلة بمالاة في الدين انتهى وقال صاحب
 القاموس والمداهنة الظاهر خلاف ما تضمنه كالأدهان انتهى
 (ولا مخادعا) والمخادع ارادة المكره من حيث لا يعلم (ولا غاشا) والغش
 هو عدم الاخلاص في النصيحة او الظاهر خلاف ما ظهر (ولا مقديما
 للاغنياء على الفقراء) قال عبد الوهاب الشعراني وقد كان عبد الله
 ابن عباس رضي الله عنهما يقول أتباع الانبياء في كل زمان الفقراء
 والمساكين دون الاغنياء والمساكين من وكان عبد الله ابن المبارك يقول
 اتعزز على الاغنياء تواضع فاعلم يا اخي ذلك واياك ومجالسة الاغنياء
 وابناء الدنيا الا الضرورة شرعية يسوغ لك معها ذلك انتهى (ولا مترددا)

ولا بمجادلا ولا مخاصما ولا قاسيا
 ولا في الاخلاق ولا ضيق
 الصدر ولا مداهنة ولا مخادعا
 ولا غاشا ولا مقديما للاغنياء
 على الفقراء ولا مترددا

علي السلاطين قال الشيعاني اتقوا الوقوف على أبواب السلاطين طمعا
 بدائع الفتن وكان ميعون بن مهران يقول سمعنا السلطان خطر عظيم فالتفت
 ن الحقة خاطرت بدنسك وان عصيته خاطرت بنفسك فالسلامة أن
 لا تعرفه ولا يعرفك وفي الحديث ان في جهنم واديا شماله هيب اعداه
 الجبار بن والقراء المداهنيين الذين يدخلون على امراء الجور وكان الفضيل
 ابن عياض يقول لا يعلم أن يدخل على الامراء ويخاطبهم الا مثل امير
 المؤمنين عمر بن الخطاب واما ما لنا فلا يصلح له الدخول عليهم لجزءه من
 مواجعتهم بالنصح والاسكار عليهم بما يراه منهم من الظلم والجور ونحوه
 كقوله الجور والاستتار وغير ذلك انتهى (ولسا كنا على الانكار
 عليهم) أي السلاطين (مع القدرة) قدرجات الامر بالمعروف أو له
 التعريف بغيره الوضو وثالثه التخصيص في القول ورابعه المنع بالتمهر
 في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة والجائز من جهة ذلك مع السلاطين
 الرتب والاولى ان هذه التعريف والوضو واما المنع بالقهر فليس ذلك
 في قوله الرتبة مع السلطان فان ذلك يحرك الفتنة ويبيع الشر واما التخصيص
 في القول كقوله يا ظالم يا من لا يخاف الله فذلك ان كان يحرك فتنة يتعدى
 نعمها الى غيره لم يميز وان كان لا يخاف الاهل نفسه فهو جائز بل مندوب
 من غيرهم كان من عادة السلف الاقبال للاخطار والتصريح بالانكار
 من غيرهم لا قبل ذلك المحبة والاقبال لافواح العذاب لمعلم بان ذلك
 شهادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب
 ثم رجل قام الىاء من قاصده ونهاه في ذات الله تعالى فقتله على ذلك وقال
 صلى الله عليه وسلم افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ذكر ذلك
 الغزالي في الاحياء (ولا محبة للجاه) أي الرتبة في شيء من امور الدنيا
 وكان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول من طلب الرياسة قبل حيثما افترت
 منه مومن تركه اتبعته وكان سفيان الثوري يقول من طلب الرياسة قبل
 حيثما افترت منه وفاته علم كثير وكان يقول لا يطلب أحدكم الرياسة الا بعد
 مجاهدة نفسه سبعين سنة وكان عيسى عليه السلام قال لا يطلب الرياسة الا بعد
 جعلكم الناس رؤسا فذكروا اذا باوا وكان الفضيل بن عياض يقول من

على السلاطين ولا ساكتها
 على الاسكار عليهم مع
 القدرة ولا محبة للجاه

احب الياسة على الناس لم يرتفع اليه اذ كثر ذلك الشعر في تنبيه الغفرتين
(والمسال) بأن يخل به (والولايات بل يكون لها) أي الولايات (كارها)
لقوله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء ذبح بغير سكين رواء الطيراني من
ابن عمر (ولا يلبسها) أي الولايات (الامن حاجة) بأن يعين عليه ذلك
بطريق شرعي (أو ضرورة) بأن يكون مكرها على ذلك (انتهى كلامه)
أي عبد الله بن علوي (رضي الله عنه) أي باء الله خطه عنه كذا
القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فامرسل الله لهم ملكا يعصمهم فوجدوا
يسق بقره على ما ورد في العجالة فذبحها الملك وهو راكب فرماضتها
العجالة فذبحها فبأى القاضى الاول فدفع اليه المائدة كانت معه
وقال له احكم بان العجالة في قال بماذا احكم قال أرسل الفرس والبقرة
والعجالة فان تبع الفرس فوسى لي فارسا وان تبع الفرس فحكم به
واثبا القاضى الثاني فحكم كذلك وأخذ ديرة وأما القاضى الثالث
فدفع له المائدة وقال له احكم بيننا فقال اني حائض قال الملك سبحانه الله
أيجب الله كرهة قال له القاضى سبحانه الله أئذ الفرس بقره فحكم بها
اصحابا ذكر ذلك القاضى

فصل في بعض معاصي القلوب (ومن معاصي القلب الرياء
بأعمال البر) بكمال البر أي الخير والفضل (وهو) أي الرياء (العمل
لأجل الناس) وقد نهى الله تعالى عن الرياء وسماه شركا في قوله تعالى
فمن كان يرجو لقاء الله فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه
أحد فسر الشرك هنا بالرياء فسر الرمي الرجاء هنا بالخوف (ويحبط) أي
الرياء (نواجا) أي أعمال البر (كالجذب) بضم الميم أي التعجب
بطاعة الله في أنه يحبط نواجا (وهو) أي الجذب (شهوة العبادة
صادرة من النفس غائبة عن المنة) أي عن كونها من انعام الله عليه بها
ومثل ذلك الجذب بما له في أنعم معاصي القلب أو بنفسه وهو نظره
الى نفسه بعين العز والاستعظام ونظره الى غيره بعين الاحتقار والتدليل
(والشك في الله) أي في وجوب وجوده وروحه وأنيته (والامن) أي عدم
الخوف (من ذكر الله) بالاستمرار الى المعاصي مع الاستكمال على الرحمة كما

المال والولايات بل يكون لها
كارها ولا يلبسها الامن حاجة
أو ضرورة انتهى كلامه
رضي الله عنه

فصل في بعض معاصي
القلب الرياء بأعمال البر وهو
العمل لأجل الناس ويحبط
نواجا كالجذب بطاعة الله
وهو شهوة العبادة صادرة
من النفس غائبة عن المنة
والشك في الله والامن من
ذكر الله

أخاه ابن حجر قال صاحب التعر يفات المصكر من جانب الله تعالى هو
 اذ واف انهم مع الخافاة وبقاء الحال مع سوء الادب والظوار السكرات
 من غير جهد ومن جانب العبد ايهال المكر وه الى الانسان من حب
 لا يشعروا انتهى قال الله تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون
 (والقنوط) أي اليأس (من رحمة الله) فالأيس منها كبيرة فلا يجوز
 ذلك ولو مع ارتكاب الكبائر قال تعالى قد يابعدى الذين اسرفوا على
 انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله نزات هذه الآية في سبب خاص الا انه عامة
 في جميع العباد الى يوم القيامة أفاد ذلك الرمى (والشكر على عباد الله وهو
 رد الخلق) أي الذي هو خلاف الباطل على قائله (واستغفار الناس) أي
 الاستغناء بهم (ويؤيته أنه خير من كثير من خلق الله) قال الفزالي ينبغي
 لك أن تعلم أن الخير من هو خير عند الله تعالى في الدار الآخرة وذلك غيب
 وهو موقوف على الخساسة فاعتقادك في نفسك انك خير من غيرك جهل
 محض بل ينبغي أن لا تنظر الى أحد الا وترى أنه خير منك وأن الفضل على
 نفسك (والخقد وهو اضعاف العداوة) أي اضعافها في القلب (اذا عمل
 بمقتضاه ولم يكرهه) بأن يتر بص لغرضها (والحسد وهو كراهية النعمة
 للغير) أي عنده (واستغفائها) في القلب (اذا لم يكرهه أو عمل بمقتضاه)
 بل ينبغي أن تفصل منه اليه أو يساهم وقال عبد المعلى في شرح دلائل
 الخيرات وقد ورد أن الحسداً كل الحسنات كماناً كل النار الحطب
 وفي جملة الناطرين قد يحصل للحسد خمس عقوبات غم لا يقطع ومصيبة
 لا يبرحها ومذمة لا يحد منها ويغضب عليه الرب ويعلق عليه أبواب
 التوفيق انتهى (والمن بالصدقة) أي على السائل وهو تكدير وتغيير
 تنكسر منه القلوب (ويطيل) أي المن (نوام) أي الصدقة (والامرار)
 أي المداومة (على الذنب) أي الاثم وقال شعيب الحرقي
 عن سفيان الثوري رضى الله عنه أنه خرج الى مكة حاجاً فحان
 نيكى من أول الليل الى آخره في المحمل فقال له شيان الراعي يا سفيان
 لم يكأولنك كان لاجل المعصية فلانتهى فقال سفيان أما الذنوب
 فلا خطر من يسالى قط صغيرها ولا كبيرها وليس بكفى يا شيان

والقنوط من رحمة الله والتكبر
 على عباد الله وهو رد الخلق
 واستغفار الناس ويؤيته
 أنه خير من كثير من خلق الله
 والخقد وهو اضعاف العداوة
 اذا عمل بمقتضاه ولم يكرهه
 والحسد وهو كراهية
 النعمة للغير واستغفائها
 اذا لم يكرهه أو عمل
 بمقتضاه والمن بالصدقة
 ويطل نواها والامرار
 على الذنب

من اجل المعصية ولكن من خوف الله لا يرى اي شيء كبيرا كذا
 منه العلم وحلم الناس اربعين سنة وجاور بيت الله الحرام لم يمسسه وكان
 يقيم بركته وبقي به الغيث امامات شمول وجهه من القبة وبات في
 الشرف فانما غف من سوء الخلق فقال له ان ذلك من شؤم المعصية والاصرار
 على الذنوب فلا تعص ربك طرفة عين انتهى (وسوء الظن بالله) قال الله
 عز وجل عير قوم افسال وذلكم فلكم الذي ظننتم بكم ارداء قال
 تعالى وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بورا وقال صلى الله عليه وسلم لرجل
 آخر جاءه الخوف الى القنوط يا هديا بك من رحمة الله اعظم من ذنوبك
 وقال سفيان من اذنب ذنبا فعلم ان الله تعالى قدره عليه ويرجوا غفرانه
 غفر الله له ذنبه قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يقول لا يعيد يوم القيامة
 ما فعلت اذا رايت المتكر ان تنصبره فان الله ههنا قال رب رجوتك
 وغفرت الناس قال فيقول الله تعالى قد غفرت لك ذكرك ذلك المظالم
 في الاحياء (وبعباد الله) الذين هم اهل الخير من المؤمنين بخلافه بالفاسق
 منهم فلا يتم في فهو ما يظهروهم افاده الجلال المحلى قال الله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم (والتكذيب
 بالقدر) يقع الدال وهو القضاء الذي يقدره الله تعالى بان يكذب بان الله
 يقدر على عبده الخير والشر كما زعم المعتزلة نعم الله عليهم بجهنم ان العبد
 يحقق افعال نفسه من دون الله تعالى فهم يشكرون القدر وهو اندرية
 لذلك افاده اس جري الزواجر عن اقتراف الكبائر (والفرح) أي السرور
 والرضا ولده القاب (بالمعصية) الصادرة (منه) أي من نفسه (أو من
 غيره والقدر) وهو نقض العهد (ولو بكفر) أي غير جري (والكفر)
 أي الخديعة (وبغض الصحابة) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي
 فلان نقأ حدكم مثل أحد ذهب ما يبلغ مد أحد مدهم ولا نهقه وقال من
 سب اصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه
 صرفا ولا عدلا ولا توبة ولا فدية وقال مالك من ظلم اصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم هو كافر لقوله تعالى ليغيظ بهم الكفار كذا في الحديث وفي
 في شرح الوسيط (ولال) قال صلى الله عليه وسلم آل محمد كل بني رواه

وسوء الظن بالله وعباد الله
 والتكذيب بالقدر والفرح
 بالمعصية منه أو من غيره
 والقدر ولو بكفر والمكر
 وبغض الصحابة والآل

الطبراني (والصالحين) فام حبیب الله تعالى (والجمل بما أوجب الله)
 بان منع الواجب من الاموال (والشع) بثلاث الشين وهو الجمل والحرص
 كذا في القاموس وقال صاحب التمرينات الجمل وهو المنع من مال نفسه
 والشع هو بخل الرجل من مال غيره قل عليه الصلاة والسلام اتقوا الشع
 فان الشع اهلك من ~~هنا~~ ان قبلكم انتهى (والحرص) وهو طاب الشيء
 باب تهادي اصابته في القاموس والحرص بكسر الحاء الجشع وهو ان تأخذ
 نصيبك وتطمع في نصيب غيره انتهى (والاستمانة) أي الاستغناء
 (مع اعظمه الله والصغير) أي التفتير (لما عظم الله من طاعة) ومعصية
 وهو خلاف الطاعة (أو قرآن أو علم) أي شرعي (أو جنة أو نار)

فصل في بعض معاصي البطون وحرمان الخمر (ومن معاصي
 البطون كل الربا) وهو من الكيثر بالاجماع (والمكس) أي الجنابة
 أو ما يأسده اعوان السلطان ظلمه عند البيع والشراء (والغصب) وهو
 مال متقوم محترق أخذ بلا إذن مالكه بلا خفية (والسرقة) وهو مال الغير
 أخذ على وجه الخفية (وكل ما خذ بجملة حرمة الشرع) كبيع الزرع
 أو الثوب بشرط أن يحصده أو يخطيطه لاشتغال البيع على شرط عمل
 كالخمد والحياطة فيما لم يملكه المشتري الآن ويعد ذلك من المعاملة
 الفاسدة وأما لو قال البائع نه هذا الزرع بشرط أن يحصده بعد ان
 يملكه فيصح لانه يلزمه الحصد فأد ذلك عطية (وشرب الخمر) وهو من
 الكيثر وزوال العقل على وجه مخطو حرام في جميع المال ولا يعطاه
 الا فاسق كفقه المسلمين أفاد ذلك الحصني أي فيحرم تناوله ولو كان
 لقد أو اوعطش ولم يجد غيره ولو بول السكب أي ما لم يشه الامرالى الهلاك
 والا فيجوز بل يتعين ولو تفي هذه الحالة مات شهيدا أفاده شيخنا أحمد
 النخراوي (وحد الشارب أربعون جلدة) بسوط أو نحوه (للحر)
 ذكرنا كان أو اثنى لانه صلى الله عليه وسلم امر بالضر بربب شر ب
 الخمر بالجر يد والنعال أربعين رواء مسلم (ونصفها) وهو عشرون
 جلدة (للمرتبة) ولو بهضا هذا عندنا خلافا للاثمة الثلاثة حيث قالوا انه
 ثمانون للحر واربعون للرقيق أفاد ذلك الشراوى (وللامام الزيادة)

أو الصالحين والجمل بما
 أوجب الله والشع والحرص
 والاستمانة بما عظم الله
 واتمهع بما عظم الله من
 طاعة أو معصية أو قرآن
 أو علم أو جنة أو نار
فصل في بعض معاصي
 البطون كل الربا والمكس
 والغصب والسرقة وكل
 ما خذ جملة حرمة
 الشرع وشرب الخمر وحد
 الشارب أربعون جلدة للحر
 ونصفها للرقيق وللإمام
 الزيادة

أى على أربعين إلى ثمانين لما روى مسلم أن عمر جعل ذلك ثمانين وقال
 على امرؤ وهذا أحب إلى لأنه إذا سكر هذى وإذا هذى اقترب من هذا الاقتراء
 ثمانون (تعزيرا) أى إن الزيادة على الأربعين في الحر وعلى العشرين
 في غيره على وجه التعزير لأنهم لو كانت حد الساجز زكوا وقيل أنها
 حد لأنهم لو كانت تعزيرات لم يأتوا زيادة على الثمانين وقد نهوا وقال
 الشريبي والمحقق أنها تعزيرات وأما ما يعجز الزيادة اقتضاه على الوارد
 انتهى (ومنها) أى من معاصي البطن (أكل) أى تناول (كل مسكر)
 أقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام روى مسلم حتى ذلك الحصى وذلك
 كالبنج والافيون والحشيش ولا حد في ذلك وأن أذنب بل فيه أنه من غير
 الزاجر من هذه المعصية الدينية وحصل عدم الحد في الحشيش المذاب عالم
 تشدد والاصارت كالخمر في النجاسة والحد كما نقله الشرقاوى من كتاب
 قاسم (و) تناول (كل نجس) كدم ولحم حية وبول ومجنون خمر لكن
 يجوز تناول الماء المتنجس والبول وغرهما للعطش لا ضرر ورقة مع عدم
 إزالة العقل وإن لم يؤد ذلك العطش له - لا - أعاد ذلك الشرقاوى
 (ومستقدر) يقع النزال أى شرعاً به اعتبار طبع غالب الناس كحفظ
 وبما قد ومنه فيصير ذلك لاستقذاره المستحسن يجوز تناول الماء المتغير
 بطاهر والعم المنقى ويحرم تناول الطاهر المضرب من يتناوله كالسم
 أتضرر به فعلم من ذلك أنه ما يقتضى التحريم أربعة الأسكار والنجاسة
 والاستقذار والاضرار فإن انتفى ذلك فلا لانتفاء حصة التحريم أعاد ذلك
 شيخ الإسلام والشرقاوى (واكل مال اليتيم) قال الله تعالى إن الذين
 يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ثم روي يصلون سبيها
 (أوالاوقاف على خلاف شرط الواقف) فإن ذلك من جملة كل مال الناس
 بالباطل قال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم روى البيهقي
 ذكر ذلك شيخ الإسلام في الفتح (والمأخوذ بوجه الحياء) ففى أخذ شيئاً
 مما يبأن باعث المعطى الحياء منه أو من الحاضرين ولولا ما أعطاه فهو
 حرام ويلزمه رده نقل ذلك الرملى في النهاية عن الاحياء - - -
 فصل في بعض معاصي العيون (ومن معاصي العيون النظر

نهزير ومنها كل مسكر
 وكل نجس ومستقدر
 مال اليتيم أو الأوقاف على
 خلاف ما شرط الواقف
 والمأخوذ بوجه الحياء
 فصل في بعض معاصي
 العيون النظر

الى النساء الاجنبيات) وممن يحرم النظر (وكذا نظروهن اليهم) أي الى
 الرجال الاجانب قال الحنفى والاصح عند الراعى أن المرأة تنظر الى جميع
 بدن الرجل الاجنبى الا ما بين سرة وركبته واقول الثانى لاترى منه
 الا ما يرى منه قال الثوري وهذا هو الاصح عند جماعة انتهى (ونظر
 العورات) سواء كانت من جنس غيره وسواء كانت من المحرم وغيره
 (فيحرم نظر الرجل الى شئ من بدن المرأة الاجنبية غير الحليمة) أي
 الزوجة والامة لان النظر مظنة الفتنة وهو محرر الشهوة فاللائق بحاسن
 الشرع سد باب النظر والاهراض من تفاصيل الاحوال من الشهوة
 والفتنة وعدمها والعدالة وعدمها كالحرم المطلق والاجنبية ويجوز للرجل
 أن ينظر الى جميع بدن زوجته لانه يجوز له الاستمتاع بهم انهم في النظر الى
 فرجها وأوجهه قبل انه يحرم له ما به الصلاة والسلام النظر الى الفرج
 يورث الطمس أي العمى قال صاحب العدة بولد الولد أعمى ومنهم من قال
 يورث العمى في الذى ينظر والصحيح أنه لا يحرم النظر الى الفرج لانه يجوز
 له الاستمتاع به لانه محل الاستمتاع الاعظام فانظر أولى وأما الخبران مع
 المحمول على السكرانة والنظر الى باطن الفرج اشد كراهة واهذا يكره
 للانسان أن ينظر الى فرجه اغير حاجة ونظر السيد الى أمته التى يجوز له
 الاستمتاع بها كنظر الرجل الى زوجته سواء كانت قنة أو مدبرة
 أو مستولدة أو عرض مانع قريب الزوال كالخبيض والرهن وأمان كانت
 خروجة أو مكاتبه أو مشتركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة
 فيحرم نظره الى ما بين سرة وركبته ولا يحرم ما زاد على ذلك أفاد ذلك كله
 الحنفى (ويحرم عليها) أي المرأة الاجنبية (كشف شئ من بدن
 محضرة من يحرم نظره اليها) واتفق المسلمون على منع النساء من
 الخروج ككشافات الوجوه واعلم أن نظرا للمسوح وهو الطواشي الى
 المرأة الاجنبية كنظر الرجل الى محارمه عند الاكثريين وعليه يعمل
 قوله تعالى والتابعين غير اولى الاربة من الرجال وقيل انه كالفعل مع
 الاجنبية لانه يحل له نكاحها قال الثوري المختار في تفسيره غير اولى الاربة
 أنه المفضل الذى لا يكثر النساء ولا يشتهون كذا قاله ابن عباس

الى النساء الاجنبيات وكذا
 نظروهن اليهم ونظر العورت
 فيحرم نظر الرجل الى شئ
 من بدن المرأة الاجنبية
 غير الحليمة ويحرم عليها
 كشف شئ من بدن محضرة
 من يحرم نظره اليها

وضيقه واعلم أن من حجب ذكره فقط أو سلت خصيته فقط والعين والشح
 الهرم حكمه حكم الفعل أفاد ذلك الحصري (ويحرم عليه) أي الرجل
 (وعلمها) أي المرأة (كشفت شيئا ما بين السرة والركبة بمحضرة مطاع
 - على العورات ولو مع حجب) كحجاب الرجل مع مثله والمراة مع مثله
 (ومحرمة) وهو من حرم نكاح أحدهما على الآخر (غير حائل) من
 زوج وسيد (ويحرم عليهما) أي الرجل والمرأة (كشفت السواك) أي
 القبل والذبر (في الخلوة لغبر حاجة الاطليل) من زوج وسيد أو ساجدة
 فيجوز كشفهما أفهما ولولا ذلك في غرض كثير يذو غفلة سأل وسيدانية الثوب
 من اللباس والقباع عند كس اللبث وسكتنا يجوز كشفهما في حالة
 الجماع خلا لا لرشيدي وظاهر عبارة المصنف أن عورة المرأة في الخلوة
 السواك فقط كالرجل ليس كذلك بل إن عورة المرأة حرة كاذن أوامة
 في الخلوة ما بين السرة والركبة ثم اعلم أنه إذا كانت المرأة أمة ففهم أو جه
 فقال الرافعي الأصح أنه يحرم النظر إلى ما بين سرتها وركبتها وفيما سواه
 يكره وقيل يحرم ما لا يبدو حالة الخدمة دون غيره وقيل أنها كالحره ثم قال
 الحصري ينبغي أن فصل فيقال إن كانت الأمة مشوامة فمالة الرافعي
 وإن كانت حرة كعض جوارا الترك فالصواب الجزم بالتحريم فإن بعض
 الجوارى لها حسن تام وبعض الحرائر بالعكس والمعنى التحريم للنظر
 الجمال لانه مظنة الفتنة والله أسير وأما حره إذا كانت محجوزة فهي
 كالشابة لأن الشهوة لا تنضبط وهي محل الطوى كما قال القائل في أسكل
 ساقطة في الحى أي القوم لا قطه وكل كاسدة يوما ما سوف قال الرافعي
 وإن بلغت مبلغا يؤمن لاقتان بالنظر اليها جاز النظر إلى وجهها وكشفها
 لقوله تعالى والقواعد من النساء إلا في أبرجوت نكحها فليس عليهن
 جناح أن يصعن ثيابهن والله أعلم ذكر ذلك الحصري (وحرم المحرمة
 أو الجنسية أو الصغرى) ومن غير الجنسية (الذى لا يشتهى نظرها ما عدا سرب
 السرة والركبة إذا كان) أي النظر (بغير شهوة) فإن كان بشهوة فهو
 حرام بالاجماع بل يحرم النظر لاسكل ما لا يجوز الاستماع به ولو حيا كان
 ينظر إلى العمد وبشهوة وضابط الشهوة هي أن ينظر فيلذذ بحكمه أفاده

ويحرم عليه وعلمها كشف
 شيئا ما بين السرة والركبة
 بمحضرة مطاع على العورات
 ولو مع حجب ويحرم عليه غير
 حليل ويحرم عليهما كشف
 السواك في الخلوة لغبر
 حاجة الاطليل وحلل مع
 المحرمة الجنسية أو الصغرى
 الذى لا يشتهى نظرها ما عدا ما
 بين السرة والركبة إذا كان
 بغير شهوة

الباجوري ثم ان ههنا نظر المرأة الى المرأة كطراز رجل الى الرجل وهذا
 ذكر ثابت في نظر المرأة الى المرأة اما نظر الكافرة الى المسلمة فمفسد
 خلاف وقال الغزالي الامع انما كالمسلمة وقال البغوي الامع المتع واخرج
 لما قاله بقوله تعالى اؤنسائهن وليست الكافرة من نسائهن أي من نساء
 المؤمنين ففعل هذا لا يدخل مع المسلمات في الحمام وقيل تنظر الى المسلمة
 ما ينظره الرجل وقيل تنظره ما تدور عليه فلهذا قال الرازي وهو المشبه
 وقال النووي الصحيح رحمه الله تعالى قال الامام عمر الدين بن عبد السلام
 ان المرأة الفاسقة في ذلك حكمها حكم الكافرة في باب على ولاية الامور منع
 الكافرات والفاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنات
 فان تعذر ذلك لعلها بسالة ولاية الامور باسكار ذلك لئلا تترأث من الحارة
 من الكافرة والفاسقة فاد ذلك الحسنى وقال الباجوري ومحمد ذلك
 في كافرة غير محرمة له - لغيره غير محلوكة لهما اماهما فيدوراها انظر
 اليها انتهى (الاصح) او مكية دون سن امة فيفعل نظره أي حريم يده
 (ما عدا فرج الانثى غير اها) أي في زرع الزناح والنزاع في ماله يجوز ان
 تنظر اليه وقته للحاجة ومثلها نحوها صك المربعة انه ذلك الباجوري
 وقال الحسنى وقطع اصابعي حسين بجواز النظر الى فرج الصغيرة التي
 لا تشتهي والصغير وقطعها لجواز ان الصغيرة الروزي وذكر التولي فيه
 وجهين والصحيح الجواز لتسامع الناس بذلك انتهى وخرج واذا بلغ الحسنى
 والصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين امه وابيه وأخيه وأخته
 في المصباح لخصوص الواردة في ذلك والله اعلم فاد ذلك الحسنى (ومحرم
 النظر بالاستحغار الى المسلم) كأنه يطب وجهه في وجهه أو يشير
 اليه بالبحر والحاب استهزاء كما أنه كفارة يشهد الله ارضى الله عنهم
 قال تعالى حكاية عنهم وذا من رايهم أي من المؤمنين بالكفار يتعاضون
 أي يشيرون الكفار الى المؤمنين بالاعين استهزاء وقال صلى الله عليه وسلم
 لا يصلح لمسلم أن يشير الى احيمه بظرة أو نؤديه (والنظر في بيت الغير بغير
 اذنه) بأن يطلع من مخبوء في ضيق في دار غيره بغير اذنه على حرمه قال الله
 تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الذي اوصية دون من
 التبريد في نظر ماء برافون
 الانثى غير اها ويحرم
 النظر بالاستحغار الى المسلم
 والنظر في بيت الغير بغير

اذنه

من الطمع في بيت قوم بغير اذنهم فقد جعل اسم أن يلقوا به رواد الشجران
عن أبي هريرة وقال صلى الله عليه وسلم من أطاع في بيت قوم بغير اذنهم
فخفوا به فلابد له ولا قصاص رواد النسي وروى الترمذي حيد بن سنان
غير بيان ولوان رحلا سر على باب لاسترقه فرأى مودة أهله فلا خطبة عليه
انما الخطبة على أهل المنزل كذا في ذلك ابن جرير الزواجر (أو شيء اخفاء
كذلك) أي بغير اذنه (و) يحرم (مشاهدة المنكر اذا لم ينكر) لقوله
صلى الله عليه وسلم ما من قوم هموا بالمعاصي وفهم من يقدر أن ينكرهم ام
فلم يفعل الا يوشك أن يعذبهم الله بهذاب من عنده (أو) اذا لم (يعذر)
بمخلاف ما اذا كان معذورا كان لم يقدر على الانكار بان خاف على نفسه
أو ماله أو غيره فمفسدة اعظم من مفسدة المنكر الواقع أو يقرب على ظنه أن
المرتكب يزد بدفعها وفيه عناد فان كان كذلك فيعذر (و) يفارق أي
ذلك المنكر حينئذ

أو شيء اخفاء كذلك
ومشاهدة المنكر اذا لم ينكر
أو يعذروا يفارق
فمنع من معاصي
الاسان الغيبة وهي ذكر
اخفاء المعاصي بغيره وان
كان فيه والتعمية وهي نقل
القول للافساد والتعريض
من

(فصل في بعض معاصي الاسن وحدها عاذف وكفارة الظهار
(ومن معاصي الاسان الغيبة) بكسر الهمزة (وهي ذكر كتمان الخلق المسلم
بما يكرهه) أي لو بان له سواء ذكرته بنقص في دينه أو نسيبه أو خلقه
أو في فعله أو في قوله أو دينه أو في دنياه حتى في ثوبه وداره ودينه كقولك
الحول أو السواد وقولك أبوه هندی أو فاسق وقولك انه مجنون أو سيئ الخلق
وقولك سارق أو قاتل الأدب وقولك انه وسخ الثياب (وان كان) أي المذكور
بلسانك موحدا (فيه) أي أخيك المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اغتبتكم
أخاكم قالوا يا رسول الله قلنا ما فيه قال ان قلتم ما ليس فيه فقد سبتموه
(والتعمية وهي نقل القول للافساد) قال الغزالي وحدها التعمية ككشف ما يكره
كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول اليه أو كرهه ثالثه سواء
كان الكشف بالقول أو بالكتاب أو بالرض أو بالإيماء وسواء كان المنقول
من الاحمال أو من الأقوال وسواء كان ذلك عيبا ونقصا في المنقول عنه أو لم
يكن بل حقيقة التعمية افشاء الصبر وهتك السر عما يكره كشفه بل كل ما رآه
الانسان من أحوال الناس فينبغي أن يسكت عنه الا على وجه الحكمة فائدة
اسلم أو دفع لعصية انتهت (والتعريض) أي الاعراب بين القوم (من)

غير نقل القول) وكذا الاغراء ببر الهائم ولهذا أشار المصنف بقوله (ولو
 بينا لهم انهم) كالجواب عن الغنم ومثل ذلك اغراء الكاذب على الادعي او
 الغنم مثلا (والكذب وهو الكلام بخلاف الواقع) وهو من بابهم الذنوب
 وفوا حش العيوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب يلبس
 ابواب النفاق وقال عليه السلام الكذب يتقص الرزق وقال علي رضي الله
 عنه اعظم الخطايا عند الله اللسان المستدوب وقال ابو عبد الله الحديري
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذم الكاذب في دعائه اللهم طهر قلبي
 من النفاق وفرج لي من الزنا واساني من الكذب ذكر ذلك الفخراني وقال
 التمشي الكذب كانه انما لا مانع به مسلما ودفع به عن دين انتهى (والهين
 الكاذبة) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الفجار هم النجار فتيل رسول الله
 ليس قد احل الله الفجارية قال نعم ولكنهم يملكون فيها ثمن ويعدون
 فيكذبون ولا يروى انه صلى الله عليه وسلم مر برجلين بقبايعة شاة وبعثا فان
 ويقول احدهما والله لا اقمنا من كذا وكذا يقول الآخر والله
 لا اقمنا على كذا وكذا فامر شاة وقد اشترها احدهما فقال اوجب
 احدهما بالاثم والكفارة وقال صلى الله عليه وسلم من حلف على عيب
 بانه يقطع ماله امره مسلم بغير حق ليق الله عز وجل وهو عليه غضبان
 ذكر ذلك الفخراني (والفاظ القذف) وهو الرمي بالزنا في مقام التعبير
 والتوبيخ وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع الامة
 افاده الحصني (وهي) أي افاظ القذف (كثيرة) وهي ثلاثة اقسام صريح
 وكناية وتعريض فالصريح كقوله لرجل وامرأة زنت بفتح التاء وكسرهما
 او زاني او زانية والكناية كقوله زنت بالهمزة في الجبل او السلم
 او شعوه فان ظاهره يقتضي العمود والتعريض كقوله لغيره في خصومة
 او خبره ما بين الحلال والافاء تبران ونحو ذلك كليس امي برابسة
 (حاصلها) أي الكثيرة (كل كلمة تنسب انسانا او واحدا من قرابته) أي
 الانسان (الى الزنا فهي قذف ان نسب الزنا اليه اما صريحا مطلقا) أي
 سواء بالنسبة لولا (او كناية بنية ويعد القاذف) اذا كان باظهاره لا مختارا
 غير ما دون بالقذف من القذوف ملتزم بالاحكام غير اصل للقذف (الى

غير نقل قول ولو بينا لهم انهم
 والكذب وهو الكلام
 بخلاف الواقع واليهين الكاذبة
 والفاظ القذف وهي كثيرة
 حاسنها كل كلمة تنسب
 انسانا او واحدا من قرابته
 الى الزنا فهي قذف لمن نسب
 الزنا اليه اما صريحا مطلقا
 او كناية بنية ويعد القاذف
 الى

ثمانين جلدة) قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولان الله يذف بالزنا
 اقل من الزنا فكان اقل منه حدا فافاده الحصى (والرقيق نصفها) وهو
 ان يعون سواء كان قنا أو مدبرا أو مكرها أو مولا أو موصيا أو ابنا أو
 وحر وعليا ومن بعدهم كانوا لا يضربون الا برحين ولم يخافهم أحد مما جاد
 ذلك الحصى (ومنها) أي من معاصي اللسان (سب الصحابة) فالله صلى الله
 عليه وسلم من سب الانبياء قتل ومن سب أصحابي جلد ومن سب عليا قتل
 سبني ومن سبني فقد سب الله رواه أحمد والطبراني حكي ذلك سب سب الوهاب
 ابن أحمد في البدع المنسبة (وشهادة الزور) أي الكذب قال الله تعالى
 واجتنبوا الربس من الاوثان واجتنبوا قول الزور (والخلف) ضم
 الخلاء (في الوعد اذا وعده وهو يفتر الخلف) قال الله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا أوفوا بالعقود قيل هي العقود التي يذيعها الناس بينهم وقيل
 الغيبي والخلف في الوعد عند العرب كذب وفي الوعد كرم انتهى (ومطل
 الغنى) أي القادر على وفاة الدين لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى نل
 رواه الشيخان فالطل الطالة المأهولة بان تكون ثلاثا مرات فأكثر
 فقوله نل أي كبيرة مفسق أما المداغة مرة أو مرتين فليست مطلا مفسقا
 وان كانت حراما من العذات وحمل ذلك اذا طول فان لم يطالب فلام مفسدة
 فأخذ ذلك الشرفاوى (والشتم) وهو وصف الغير بما يوجب نفسه وادراة
 (والسب) قال صلى الله عليه وسلم ما عوت من سب والديه وفي رواية من
 اكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه قالوا يا رسول الله كيف يسب الرجل
 والديه قال يسب أبا الرجل فيسب الآخرا ياه حكا الغرالي يفرع وقال شيخ
 الاسلام اذا سب شخص شخصا آخر فلا تخراا يسبه بقدر ما سبه في العدد
 ولا يجوز سب أمه ولا أمه وانما يسبه بما ليس كذا ولا قد فأنهو يا أحمق
 يا ظالم اذ لا يكاد أحد ينفعك من ذلك في بعض الاوقات فان سبني الحدة في وسع
 التثني في غير موضعه ومعنى الظلم فعل منس عنده فهو ظالم لنفسه (والامس)
 الماحيون أو جادوا وانا من وكل ذلك مدموم قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المؤمن ليس بلعان وقال صلى الله عليه وسلم لا تكذبوا بنية الله
 ولا بغضبه ولا بجهنم وقال أنس كان رجل يسير مع رسول الله صلى الله عليه

ثمانين جلدة والرقيق نصفها
 ومنها سب الصحابة وشهادة
 الزور والخلف في الوعد اذا
 وعده وهو يفتر الخلف
 ومطل الغنى والشتم والسب
 واللاه من

وسلم على نبي قاتل من الله تعالى وسلم على الله لا تسبوا نبي الله
 عليه السلام ولا تلعنوا ولا تلعنوا من الله تعالى ولا تلعنوا من الله
 تعالى وذلك من اجل ان الله تعالى من اتصف بصفات الله تعالى وهو
 الكريم والظلم ان قول الله تعالى على الظالمين وعلى الكافرين انما ذلك
 الغزالي (والاشهراء) أي الضعفاء (بالسلم) وهذا المحرم بهما كان
 مؤدبا كقول تعالى أياها الذين آمنوا لا تلعنوا من قوم حتى ان تكونوا
 بخير منهم ولا تلعنوا من ساء عدواً كان خيراً منكم وقال ابن عباس في قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تعبدوا الأصنام ولا تعبدوا الأنداد ولا تعبدوا
 الأصنام التي تدعون بالاسم بالاسم بالزمن والكبرياء التي هي بذلك وهذا الاشارة
 الى ان الغنم على الناس من جهة الذنوب والكبرياء وقال صلى الله عليه
 وسلم من عبد الأصنام قد باب الله على بيت حتى يعطيه وكل هذا يرجع الى
 انصار الله والذين يكذبون الله والاسماء التي هي في حق من
 يتأذى به فالله على الله في سورة ورعا في حق من ادعى نبي به كانت
 الضعفاء في حق من جعله المزعج أما ذلك من الغزالي (وكل نام مؤذله)
 أي لا يسلم كذا شاء الامر قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا حدث الرجل
 الحديث ثم انفتحت له أمانته وقال الحسن بن علي بن فضال ان شئت
 أني كنت كالمزاح اذا كان معي رطاباً ومداوماً المداومة فله ان يشغل
 بالعب والفرل فيه وأما الافراط في ثوبه يورث كثرة السمك وكثرة
 الصلابة في القاب وتسط المهابة وأما اذا كان المزاح مطاوعة وفيه
 انفساط وطيب تاب في به عنه لانه صلى الله عليه وسلم يجوز ولا يقول
 الا حقاً كما روي ان أبا أيمن جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقامت ان
 زوجي يدعونك قال ومن هو الذي بعينه من اهل البيت والله عبه اخص
 فقال لي ان بعينه باضافات لا والله فقال صلى الله عليه وسلم ما من أحد
 الا وبعينه يخاص وأراد بالخاص الخط بالحدة وجاءت امرأة أخرى
 فقالت يا رسول الله احملني على بعير فقال لي حملك على ان البعير فقامت
 ما أصعبه الله لا يحسنه فقال صلى الله عليه وسلم ما من بعير الا وهو ان بعير
 فممكن يترج به ذكر ذلك الغزالي في الاحياء (والكذب على الله) بان

والاسم زاه بالاسم وكل كلام
 مؤذله والكذب على الله

اسم اليه تعالى ولد الوتر يكفك الله تعالى عن أي لا أحد الظلم عن كذب على
 الله لا تشديد في الذال وقال الله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على
 الله وجوههم سودة قال الحسن هم الذين يقولون ان شئنا فاعلنا وان شئنا لم
 نفعل حكماء بن حجر في الزواجر عن اقتراح السكاكر وذلك لأنه سبب الفعل
 الى مشيئة وفي الحقيقة انما ذلك بمشيئة الله تعالى (والمعنى رسول الله) قال
 الشمرقاني والكذب عليه صلى الله عليه وسلم عجايب كثيرة انتم سبوا (والله عرى
 الباطلة) قالدهوى هو اخبار عن ثبوت حق له أو لو كان على غيره عند ما حكم
 أو يحكم أو سيد أو ذي شوكة والباطلة هو بان لا يكون له أو لو كان على غيره
 ذلك الغير (والطلاق البدعي) كان يعلق موطونه ولو في الله في حبس
 أو نفاس وكان يطلقها مع آخر طهر من حبس أو نفاس أو يطلقها في طهر
 وطهر أو فيه وهي من تحبل الدم من غيرها أو بأسها ولم يظهر من حامل أو وطئها
 في حبس قبل ذلك الطهر ومن ذلك ما لو قسم لاحدى زوجتيه ثم طلق
 الاخرى قبل المبيت عندها فاعلم بان يجب عليه الرجعة ان كان الطلاق
 رجعي أو التخييد ان كان بائنا ومن ذلك أيضا لو تزكيتك حاملا من زوجه ثم
 طلقها قبل الوضع لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع فيه تطويل عظيم
 عليهم اهذا ان لم تنقض حاملا كما هو الغالب والاذا سقطت عدتها بالانقضاء فلا
 يحرم بالانقضاء تطويل حينئذ انما ذلك الشرة أو (والطهار) وهو
 تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بحرمه فاعده شية الاسلام (وبه) أي ولا حل
 الظهار (كفارته ان لم يطلق) وما (بعده) أي الظهار (فورا) أي
 زمن امكان فرقة شرعية أي بان يسكت عن طلاقها بقدر نطقه بما يقع
 فراقها كطلة تلهوا أنت طالق ولو جازها أو ناسيا فاعده الشمرقاني (وهي)
 أي الكفارة (عزوبة مؤمنة) فلا تجزئ كافرة (سابعة) أي من
 عيب يحل بعمل اخلا لا ينشأ (فان عجز) أي المكفر عن الاعتاق حسا أو
 شرا وتأت أداء الكفارة (صام شهرين متتابعين) عن كفارته فالزريق
 لا يكفر الا بالصوم لانه معمر اذا لا ينشأ ما يقطع التماس به في غير الصوم ولو
 بعذر كمرض أو سفر فيجب الاستئاف لا بقدرته (فان عجز) عن
 صوم أو متابع لم يرش بدوم شهرين متتابعين أو شاة أو شاة أو شاة

وعلى رسوله والله دوى
 الباطلة والطلاق البدعي
 والظهار وفيه كفارة ان
 لم يطلق بعده فورا وهي عتق
 رقبة مؤمنة سامة فان عجز
 صام شهرين متتابعين فان
 عجز

أوحى زيادة مرض (أطعم) أى أعطى (سنتين سلباً) أهل
 زكاة (سنة) من حشر وطرفة عين من الجميع لم يسطر كذا مرة
 عنه، دائر إلى جهة فعلها (ومها) أى من معاشي الناس (الذين)
 أى مخالفة وجه الصواب (في القرآن) لم يجعل المعنى (كرهه) الحمد
 لله وكشف دال به وبكسر ثم أو فم (والله) إلى (أولى) وحده
 بكسر الحاء أى كسر (أ) وحده ما لا يجره ويؤخره ولا أنهم وسبهم
 وأزبته يتأخروا بها والأوجه جازس قبل ما يجره مع الله بعدى ومالية أن
 كان السؤال عنه سادساً غير مبرر ولا امتنع وجوز لا درجى طاب
 ما يجره إلى وجه يعلم عادة في السؤال ولا عداً عنه ولا يجره معى
 من علم معى ساقط أى مظهر لعلامة الدفع إليه لا لا درجى واستغنى في
 الأحياء من غير م السؤال لأن درجى على الكسب ساقطاً لا تعرف أوفى
 طاب العلم وروى عنه لم يجره معى ساقطاً لا لا درجى أو أدى
 السؤال حرم ما رواه كرسماً لما تم أفتى به ابن عباس سلاح أو دلال كان
 الرمي في النهاية (والأمر) وهو الإبرام أمر لم ينعين (مصدر إبرام
 الوارث) أى منعه من الإبرام (وترك أو صبة) وهى إنبات مبرور
 مضاف إليه بعد ما لا يجره معى ساقطاً لا لا درجى أو أدى
 الإقتساب (التي يبرأه أو يبره راب) أى إنبات مبررهم
 قاله صلى الله عليه وسلم لم آمن الله من أسب إلى غيره رابره معى ساقطاً
 عليه وسلم من ادعى إلى يبرأه أو أفتى إلى غيره رابره عليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين لأن الله يتعبدوا إنبات مبررهم ولا رواه
 الشيخان (والطابة على حسب أليه) إنبات مبررهم مع ابن جبر
 يمع أحده ولا يطب على حسب أليه أو يادله في رويه حتى يدروا المعنى
 في الهوى الذي يبرأه وسواء طاب أسب ولدى أو يقبى بفتح في الخبر
 جرى على العالب في خطابه إلى من سب عليه وسلم أو متعلقة به ما
 لشدة إنباتهم (والغوى بغير علم) من علمه (وعلم) من غيره
 قل النبي صلى الله عليه وسلم من أفتى بغير علم لعنة الله عليه
 والأرض رواه ابن عباس كرسماً على وذلك لأنه أكونه أحسن حكم الله بغير

أطعمهم - ب - سكتنا سب
 هذا وسما - ب - في القرآن
 وإن لم يجعل المعنى والاسم
 المعنى ساقطاً أو حرفة والاسم
 تصدح إبرام الوارث وزاد
 الواسطة يبرأه أو يبره رابره
 غيره رواه فقاء إلى يبرأه
 أولى من غيره والخطبة
 خطبة أحده والثبوت به
 علم رابع

علم أفاده العزيز ويعجب في كل مسافة قصر مفت كما يجب في كل مسافة
 عدوي قاض ولا يكتفي في أقام واحد مفت واعتبر مسافة القصر فلا يزيد
 كل مفتين على مسافة القصر كما أفاده الأردبيلي في الأنوار (وتعلم علم مغرب)
 كعلم السحور وعلم النجوم قال صلى الله عليه وسلم أخاف على أمي هدي ثلاثاً
 حبيب الأئمة والإيمان بالنجوم والتسكيد بالقدس بخلاف الطب ما
 الحاجة ماسة إليه وبخلاف التعبير وإن كان تخميناً لا به حرام من جهة
 وأربعين جزءاً من الثبوت ولا خطر فيه أفاد ذلك الغرالي في الأدب (والحكم
 بغير حكم الله) لقوله تعالى وإن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم
 بينهم بالقسط قال الحصني في فتح النور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 القضاء ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار قاض عرف الحق فغضب به وهو
 في الجنة وقاض صرف الحق فحكم بخلافه فهو في النار قال العلماء كل من
 ليس بأهل للحكم فلا يعمل له الحكم فإن حكم فهو آثم ولا يفتد حكمه سواء
 وافق الحق أم لا لأن أصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو
 عاصي في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة ككلماتها
 ولا يعذر في شيء من ذلك والله أعلم انتهى (والندب) وهو عدم محاسن
 الميت كأنه يسمع كأن يقال واكفها وأجبلها واستدأه (والثباجة) وهو
 رفع الصوت بالندب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبغض الأصوات إلى
 الله تعالى صوتان صوت تأجعة عند مصيبة وصوت غمر عند فرح وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعل التوائن صغين في النار صفاع بين
 أهل النار وصفاع شهاهم ينجون عليهم كآج الكلاب ذكر ذلك
 السمرقندي في الجواهر (وكل قول) ولو نصف كلمة (يبحث) أي
 يحرض انساناً إلى محرم) كقتل من له أمان من مسلم وذمي ومؤمن
 ومعاذ قال صلى الله عليه وسلم من أغان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة جاء
 يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله اه وما لشرطاً كلمة
 أن يقول أقتل فلا فاعاله أق أفاد ذلك الشرة وي وقال تعالى ولا تغاونوا
 على الأثم والعدوان ومعنى التعاون الخت على ذلك (أو يستتر) أي يقطع
 (عن واجب) قال صلى الله عليه وسلم من أغان على مصيبة ولو بشطر كلمة

وتعلم علم مغرب والحكم بغير
 حكم الله والندب والثباجة
 وكل قول يبحث على محرم
 أو يفتر عن واجب

صاحب الد كل ذلك فلما سأله عن شيء أجهلها باسمه وهكذا صار على
 هيئة الأصم المتظن أنه أصم لا جالس ستره وستره ساظنت بذلك أن هذا الرجل
 أصم وأنه لم يسمع خروج الريح منها فانبسط وجهه ورفعت بذلك ثم ذهبت
 ولم تستر منه شيئا ثم أفاض الله النور على قلب ذلك الرجل وورقه السكت فيه
 بسبب ستره لها (أو على مسلم استخار الله) أي لا لم وأعمال المحرم استخار
 في أذى به المستتر زأمة في نفسه من القهقر والتماون وذلك بارقة دار صحت
 على كلامه إذا تخبط فيه ولم ينتقم أو على أفعاله إذا كانت مشوشة كما حدث
 على حفظه وعلى صنعة وعلى سورة وخلته إذا كان قصيرا أو ناقصا
 أعجب من العيوب والعجول من جميع ذلك داخل في العجوبة المنهى
 عنها (وكنتم الشهادة) قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها
 فإنه آثم قلبه (أو أنسيان القرآن) أي به مدخطة عن ظهر قلب ويجب
 أن يكون في كل مسافة مدوى جماعة يحفظونه عن ظهر قلب أو أنه
 الشر وقاى (وترك رد السلام الواجب عليك) بأن وقع السلام عليك وحدك
 بخلاف ما إذا وقع على جماعة فالرد حينئذ فرض كفاية ومن رد السلام
 الجواب للكتاب قال صلى الله عليه وسلم إن لجراب الكتاب حقا كرد
 السلام رواه الطبراني في فرع قال المتولى لو كتب شخص إلى آخر كتابا
 استدعى منه الجواب على ظهره لم يمسكه وعليه رد والافهولة هدية يمسكه
 المكتوب إليه ويصح النوى هذا وقال غير المتولى أنه في على ملان
 المكتوب وللمكتوب إليه الاتساع به اباحة حتى ذلت الحصى (والقبلة)
 بضم القاف أي اللثة بالقم (الحركة) أي للشهوة (للحرم) بضم الحاء من
 حج أو حجرة (و) الحركة للشهوة (أو أثم فرضا) لأن ذلك قد يؤدي للانفساد
 (أو لن لا تحمل له قبلة) كغير حلية وغير ولد صغير وغير جنس فرع قال
 الباجوري ويكره التقييل في الرأس لا لقادم من سفر أو من بعد نقاؤه
 عرفا له سنة من ذكر للاتساع ويسن تقبيل اليد إصلاح ونحوه من الأمور
 الديدية كعلم وزهد ويكره دلتا على ونحوه من الأمور الدنيوية كسوكاة
 ووجاهة فقد ورد من تواضع لغنى اغتناء ذهب ثلثا دينه كمن شرح الررخص
 انتهى

أو على مسلم احتقار له وكنتم
 الشهادة أو أنسيان القرآن
 وترك رد السلام الواجب
 عليك والقبلة الحركة المحرم
 له سكت وأثم فرضا أو أن
 لا تحمل له قبلة

فصل في بعض معاصي الآداب (ومن معاصي الآداب الاستماع
 أي الاستماع إلى كلام صادر من قوم (احمده عنه) أي المقيم قال
 الحمصي في فتح القوس في الحديث الصحيح من رواية ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من استمع إلى حديث قوم وهم له
 كارهون صب في أذنيه الآنث يوم القيامة رواه البخاري والآثار المأثورة
 التواتر والكاف هو الرصاص والآداب عادات الله من ذلك انتهى (والى الزمار)
 بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الثوب وهو ضرب من عراقى كما قاله
 الإسلام في الغنى (والطبرور) بضم الطاء وفي الحديث من استمع
 آية الله في الدنيا لم يمسسه الله عز وجل أهل الجنة وهم يومئذ يوحى
 صلى الله عليه وسلم (وسائر الأصوات المحرمة) كطيل كوبة وكان
 يهمل بعض أو كذب وكذا كرم أو الناس (وكلاستماع إلى الغيبة
 والتمية وسائر الأقوال المحرمة بخلاف ما إذا دخل عليه السماع قهرا)
 أي من غير اختيار (وكرهه) بخلاف ما إذا رضى عنه ولو قهره فيجزم
 ذلك (ولزم الانسكار) حينئذ والازالة (القدر) على إزالته مع كونه
 مكافيا لمسا

فصل في بعض معاصي الآداب وفي حد السارق ودية القتل (ومن
 معاصي الآداب التطهير في الكبيل والوزن والدرج) أي القياس أي
 وفي العدد قال الله تعالى ويل للطففين الذين إذا اكتالوا على الناس
 أي منهم أي إذا أخذوا منهم يستوفون وإذا كانوا من أوزونهم يخسرون
 أي وإذا كانوا هم أوزونواهم أي للناس يفسون (والسرقة) قال
 الشافعي وأعلم أنه يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح
 لأنه يترد عليه وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
 يروع مسلما انتفى (ويجوز) أي السارق (أن يسرق ما سوى) أي
 يباذره دل ذلك رواية (رابع دينار) أي مائة دينار (من
 حوزة غيره أي يبيع) أولاد الكفر ولو كانت معية كفاية للأسابع
 أو زائدتها أو شاة (ثم إن عاد) أي سرق ثانيا ولو ما سرقه أولا بعد قطعهما
 (فرجله اليسرى) أي من الكباب بعد أن يد عليه اليمنى (ثم إن عاد فبدره

فصل في بعض معاصي
 الآداب الاستماع إلى
 قوم أخفوه وسائر الأصوات
 المحرمة وكلاستماع إلى الغيبة
 والتمية وسائر الأقوال
 المحرمة بخلاف ما إذا دخل
 عليه السماع قهرا وكرهه
 ولزم الانسكار قدر
 فصل في بعض معاصي
 الآداب التطهير في الكبيل
 والوزن والدرج والسرقة
 ويجوز أن يسرق ما سوى
 رابع دينار من حوزة غيره
 يده اليمنى ثم إن عاد فبدره
 اليسرى ثم يده

(ليسرى ثم) أن عاده (رجعة إلى) فلا بد من ذلك ويندب تعليق العضو
 المقطوع في عنقه ساعة للزحزحة كجبل وقد أمر به رسول الله عليه وسلم
 كبار واهل الرمذى ثم إن عاد به بعد ذلك هزركا لوسط طائر الله أولا ولا يقتل
 أفاد ذلك الشراوى (ومنها) أى من معاصى اليدين (الذهب) وهو القنطرة
 والغلبة على المال (والله ص) وهو السلط على حق الغير في الواقع بغير
 سرقة ولا غش ولا من والتهاب (والسكر) وهو أخذ الشيء طمعا نهرا من
 البيع والشراء ومن الزرع وغشيرة ذلك (والغلول) يضم الغين المججمة
 أخذ الحرام والخيانة في القسمة وغيرها بأن أخذ شيئا مما قبل القسمة
 قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة غير طهور ولا صدقة من غلول
 (والقتل) أى قتل النفس المحرمة (وفيه الكفارة طافا) سواء كان
 القتل هدا أو شه همد أو خطأ أو سواء كان عبثا أو متسبب كتهادة
 زور مثلا أو بشرط كفر البثرة وباتلا وسواء كان القاتل مدينا ومجنونا
 ورقة أو مدعيها أو شر يكلم مرئيا أو غير ذلك ويشترط أن يكون المقتول
 معصوما كسدا ولو بدار الحرب والذي واستأمن والحبيب وعبد نفسه
 وإن لم يفهم حالان ~~الكفارة~~ فارة إنما تجب لحق الله تعالى لا لحق الأدنى
 وخير بدلك الحربى الذى لا امان له ومثله الجلاذ القاتل بأمر الامام ظاهرا
 وهو جاهل بالحيال لأنه سيف الامام ويخرج بذلك أيضا باغ وصائل وهفتص
 منه وممر تدور فى لا امان له ولو امرأة أو مدينا أو مجنونا فلا كفارة على ذلك
 ويخرج بالقتل غيره كالجناية فلا كفارة فيه أفاد ذلك شيخ الاسلام فى الفتح
 (وهى) أى الكفارة (عقوبة مؤمنة) ولو بإسلام أحد الابوين
 أو تبعا لاسابى أو الدار (سليمة) من العيوب الضرة بالعمل اضرار ايدينا
 ويشترط أن تكون الرقبة أيضا كاملة الرقبة فى الاعتناق من الكفارة
 فلا يجزئ شراى فرب يعق عليه مجرد الشراء أن كان اسدا أو مدعيه
 عتقه من كفارته وأن تكون خالية من هوى فلو اعتق عبده من كفارته
 بعوض يأخذه من الرقيق كاعتقته من كفارته كما روى عن أن ترد على الفاسق
 أو من الاجنبى كاعتقه عبدي هدا من كفارته بألف عليك فقبل لم يجز
 ذلك الاعتناق من كفارته ويعتق بالعوض (فان هجر) بأن لم يستدرة

ليسرى ثم بدله الغنى ومنها
 انهب والغضب والمكس
 والغلول والقتل وفيه
 الكفارة طافا وهى عق
 رقة مؤمنة سليمة فان هجر

شروطها أو وجدها ويجزئ ثمنها أو وجدها وهي تباع ما كثر
 ثمنها (سأشهر من متاعين) على ما تقدم بيانه في الطهار
 ولا طعام هناك الجوز الصوم اقتصارا على الوارد (وفي حقه)
 أي القتل بأن يقصد الفعل وبين الشخص حياته غالباً كقتل وحجر
 واغراق وتجويع (القصاص) وأما وجب بدل الألبان
 فتعبر بحسه كسائر المقتات (الأشياء) أي المقتات ولو محجور
 أو صفة (عنه) أي القصاص (على الدية) أي المال الذي هو بدل النفس
 (أو مجزئاً) كقوله فعون ثلث مجزئاً بالدية فدية نذرة
 ولا دية وكذا إن لم يدكر الدية لا إثباتاً ولا دية يباع على المذهب لأن القتل
 لا يوجب الدية والعفو ساقط ثابت وهو القصاص لا إثبات مودوم وهو
 الدية (وفي الخطأ) بأن لا يقصد الفعل أو يقصده لكن لا يقصده
 الشخص مرنان فوقه على غيره أو رمي شجرة أو آدمياً أو غيره ما فاسد
 به من قصده (وشبهه) أي الخطأ بأن يقصد الفعل والاشارة وإن لم يقصد
 شبهه بما يتلف لا غالباً بأن كان يتلف دكراً كسر فارة الحياط بغيره قتل
 ولم يطهر أثره أو كان لا يتلف لا غالباً ولا نادراً بأن كان على حد سواء
 كضرب غيره متوال في غيره قتل وغيره شدة حراً وردياً أو مصاحفة في
 لمن قتل الفريسيه (الدية وهي مائة من الأبل في الذكور الحرة المسلم
 وصفتها) وهو خمسون (في الأنثى الحرة المسلمة وتختلف سمات الديان
 بحسب القتل) فهي مثلاً في عمه وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
 وأربعون خلفة أي حامله ولخبرين عداين وإن لم تبلغ خمس سنين
 وخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات أبون وبني أبون وحفلات أمات
 وجذعات إلا أن وقع الخطأ في حرم مكة أو في الأشهر الحرم أو كان القتل
 مجرم بدم ككاف واخت ثلثة أعظم حرمة الثلاثة ما دية كل من اليهودي
 والانساني ذمياً كل أو مستأنساً أو معيها دية ذمة الحرم المسلم وأما
 دية اليهودي الذي له أمان فاحسن الديان وهي ثلثاه شردية المسلم وأما دية
 الرقيق فهي قيمته ذكراً كان أو أنثى ولو مسدراً أو مكاتباً أو أم ولد سواء
 كانت الجنابة عداً أم خطأ وإن زادت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة

سأشهر من متاعين وفي
 عمده القصاص إلا أن عدا
 مة على الدية أو مجزئاً وفي
 الخطأ وشبهه الدية فهي
 مائة من الأبل في الذكور
 الحرة المسلم وصفتها في الأنثى
 الحرة المسلمة وتختلف
 سمات الدية بحسب القتل

(وهنا) أى من معاصي الذين (الضرب بغير حق) خلاف ما إذا كان بحق
 كضرب الشائنة والعبي إذا ترك الصلاة وقد بلغ شهور أو نحوه لك فلاذى
 بغير حق هو ضرب بغير ذلك أو ضرب ذلك في الوجه أو بضرب من قال بالله
 تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبن فقد ابغوا ما
 واتهم بهن فالأذى أنواع حتى لو نظر شخص إلى شخص بعين التهديد
 والاحتقار بغير حق فهو ظلم أفاد ذلك الحصنى (وأخذ الرشوة) بكسر الراء
 وهو ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يجعله على ما يريد كذا
 في المصباح وقال صاحب التعر بهات وهو ما يعطى لابطال حق أو لإحقاق
 باطل (واعطاؤها) أى الرشوة قوله صلى الله عليه وسلم من الله الراشي
 والمرشى في الحكم رواه الامام أحمد والترمذى (وأحراق الحيوان)
 بفتح اياء كالذر بالثار (الا آذى) أى الحيوان بعد الهزيمة والمفعول
 محذوف أى آذاه (وتعين) أى الاحراق (طريقا في الدفع) أى في تجنبه
 فيجوز حينئذ الضرورة (والمثلة) بضم الميم وسكون الشاء أو دفع الميم وضم
 اثناء أى التعذيب (بالحيوان) كقطع اذنه لماروى عن على كرم الله
 وجهه ورضى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيكم
 والمثلة ولو بالكلب العقور (والأهاب بالنزد) ويهى أيضا الطاولة وهو
 كالمثلة وهو ذو حفر كثيرة في الثلثية أو في الأرض باقى فيها نحو
 الودع الصغير ثم ينقل من حفرة إلى أخرى إلا ان المثلة ليس فيها حفر بل
 اهانة طوط كالث - طريق الا انما خصوص بالثلية مع نحو الا حطاب
 بخلاف المثلة فان في الأرض مع نحو الودع قوله صلى الله عليه وسلم من لعب
 بالنرد فقد عصى الله ورسوله رواه أبو داود (والطاب) وهو خشاب كثيرة
 أو بهمة فأكثرت طولها وعرضها على قدر الاصاب وبقش جانباها وترعى
 على الأرض (وكل ما فيه قمار) بكسر التاء أى ما يلعب به بأخذ المال
 في أنواع اللعب فلا سيما الجمل (حتى أهاب الهيبان بالجوز) المراد به
 القمقم الذى يؤكل أو الجوز الهندى وهو الترحيل وكذا اللعب ببعض
 الدجاج المطبوخ والاوز (والكعاب) وهو عظم كعجه من لثمة برعى
 إلى اعظم كسيرة صوفة قل سايمان الجمل فكل شئ فيه قمار فهو من

ومنها الضرب بغير حق
 وأخذ الرشوة واعطاؤها
 واحراق الحيوان الا اذا أدى
 وتعين طريقا في الدفع
 والمثلة بالحيوان واللعب
 بالنردة والطاب وكما فيه
 قمار حتى لعب الصبيان
 بالجوز والكعاب

الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز والكباب وأما الفرد وهو الطاولة فيجوز
 اللعب به سواء كان بخطر أو لا (واللعب بالآلات الله والمحرمة كالطنبور)
 بضم الطاء وانما سمى حلالا على باب صفة فهو له رتران وتحمسه عود
 كالطبل (والرباب) وهو آلة خيط واحد من شعر (والزمار)
 بضم الميم وهو آلة ترمره من قصب أو حديد أو ثلث أو خوذ ذلك (والاوبار)
 وهو خيط كثيرة خنفة كثيرا كثر في العود يسمى اللعيب بذلك صرب العود
 عند العرب (واس الأجنبية) وهو غير محرم (حمدا) أي صدأ (غير
 حائل) من الثياب (أوبه) أي بالحائل لكنه (شهوة ولومع جنس)
 وهو رجل مع رجل أو أنثى مع أنثى (أو محرمة) من جنس أو غيره حتى
 يحرم المساسكل ولا يجوز إلا تمتاع به ولوجادا كما مر في النظر لأن كل
 ما يحرم النظر يحرم المس (وتدوير الحيوان) قال ابن حجر في الزواجر
 تدوير صور الحيوان حرام من الكياتر لوعيد الشريعة وسواء صنعته لنفسه
 أو غيره أذ فيه مضاهاة خلق الله تعالى وسواء كان بساط أو ثوب أو درهم
 أو دينار أو فلس أو أمان أو حائط أو خضعة أو نحوها وأما تدوير صور الشجر
 ونحوها مما ليس بحيوان فلا يسبحرام وأما الله وصوره حيوان فأن كان
 معلقا على حائط أو ملبوس كثوب أو عمامة أو نحوها مما لا يعد عمة ثا
 فحرام أو عمتها كلب الطيداس ونحوه ووسادة ونحوه مما لا يحرم السكن
 هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت أولا لا ظهر أنه عام في صورة
 الإطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة
 ولا فرق بين ماله ظل وماله ظل له هذا الغرض مذهب جمهور علماء الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم كالشافعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم
 وأجمعوا على تعيين ماله ظل قال القاضي الأماوردي في لعب البنات الصغار
 من الرخصة استكن كره ما نشره الرجل ذلك لبقته انتهى (ومنع الزكاة)
 كاه من إخراجها (أو بعضها) ولو قليلا جدا (بعد الوجوب)
 أي وجوب الإخراج والأداء (والتيك) بمحض ورمل غائب سائر أو ثابت
 أو مال متخصب أو دين مؤجل وبمضوء أخذ للزكاة وبذقية حلب من تين
 وقشر لا يؤكل معه غالباً وبمضوء مال من مهم دقي أو شوي كماله رأ كل

واللعب بالآلات الله والمحرمة
 كالطنبور والرباب والزمار
 والاوتار واس الأجنبية
 حمدا بغير حائل أو به شهوة
 ولومع جنس أو محرمة وتدوير
 الحيوان ومنع الزكاة أو
 بعضها بعد الوجوب والتمكن

وبقدرة على غائب ثابت أو على استبقاء دين حال بأن يكون صلى على محاضر
 (واخراج مالا يعزى) كخراج صغير ومهيب ومريض من مسكنه وامل
 (أو اعطاؤها) أى الزكاة (من لا يستحقها) وهو غير الاقارب القرائة
 التي تقدم ذكرها (ومنع الاجبر أجره) قال الحنفى في دفع النفوس قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
 رجل أعطاني العهد ثم خدر ورجل باع آخره كل ثمنه ورجل استاجر أجيرا
 فاستوفى منه عمله ولم يخطه أجره رواد البخارى انتهى (ومنع المضطر
 ما يسده) أى ما يسلك به قوته ويحفظها من الطعام وإن احتاجه المالك
 في المستقبل ويجوز للمضطر أخذته قهرا وعليه قيمته (وعدم انقاذ غريق)
 أى ترك اخراجه من الماء قبل الموت وبعده (من غير عذر فيما) أى
 في منع المضطر وعدم الانقاذ * فرع * قال الشافعى لو أضرمت سفينته
 فيها متاع وراكب على غرق وخيف غرقها اجتاعها جاز طرح متاعها كله
 في البحر لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة الباقي ووجب طرح كله
 أو بعضه وإن لم يأذن مالكه لرجاء نجاته كجرح محترق إذا خيف هلاكه
 ويحب القاء الماروج فيه لتخليص ذي روح والقاء الدواب لا قبض
 الآدميين وإذا دفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان طرح مال
 غيره بلا إذن منه ضمن كما كل المضطر طعام غيره بغير إذنه انتهى (وكتابة
 ما يحرم النطق به) لأن القلم أحد اللسانين للإنسان لأن الكتابة به تدل على
 عبارة اللسان كما قاله على التبتنى ولذلك قال الغزالي في البراءة فاحفظ القلم
 مما يحجب حفظ اللسان منه (والخيانة وهي ضد النصيحة فتشمل) أى الخيانة
 (الأفعال والأقوال والأحوال) وقد يقال دلالة الحال أقوى من دلالة المفعول
 قال الفيومى في المصباح وفرق العلماء بين الخائن والسارق والغاصب بأن
 الخائن هو الذى خان ما جعل عليه أمينا والسارق من أخذ خفية من
 موضع كان ممنوعا من الوصول اليه وربما قبل كل سارق خائن دون عكس
 والغاصب من أخذ بجهارا معتمدا على قوته انتهى * فائدة * قال شيخنا
 يوسف فى فتح القادر المريد قال ابن حجر كان السلف إذا أرادوا نصيحة أحد
 وعظوه سرا حتى قال بعضهم من وعظ أخاه سرا فقد نهجه ومن وعظ على

واخراج مالا يعزى أو
 اعطاؤها من لا يستحقها
 ومنع الاجبر أجره ومنع
 المضطر ما يسده وعدم انقاذ
 غريق من غير عذر فيما
 وكتابة ما يحرم النطق به
 والخيانة وهي ضد النصيحة
 فتشمل الأفعال والأقوال
 والأحوال

رؤس الناس فأما وجعه وقد تكون الصحة فرضه من وقد تكون على
الكفاية وفي الشرح حتى قد كان صلى الله عليه وسلم يوصي أصحابه ويحثهم
بوصية تنفعهم وتنفع من بعدهم فمن وصاياهم صلى الله عليه وسلم لبعض
أصحابه أنه يخوضه بذلك في عمره وسلم على من أقيمت فكثير غير ذلك
وإذا دخلت على أهل بيتك فسلم تسليماً ثم إنك وصل صلاة الغمى فأنما
صلاة الأوابين قبلك وأرحمهم الله غير وقر السكبر تكن رغبتي يوم القيامة
انتهى

فصل في بعض معاصي الفروج وفي حد الزنا (ومن معاصي الفروج
الزنا) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الزناة يأتون يوم القيامة تشعل
فروجهم ناراً يهرقون بين الخلائق ينشق فروجهم يسحبون على وجوههم إلى
الشارع فإذا دخلوها يكدهم ملائكة فروعاً من نار لو وضع دبر الزاني منها على
جبل لاصبح رماداً ثم يقول ملائكة معاشرة الزانية اكواهيون الزناة بمساكن
من نار كما نظرت عبونهم إلى الحرام وغلوا أيديهم كما مدت إلى الحرام وفي رواية
أرجلهم كما مدت إلى الحرام فبعضهم بهم ذلك ذلك السهر قندي
في الجواهر (والأوط) وهو بلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر أو أنثى
لماروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله إلى رجل أنى رجلاً أو امرأة
في الدبر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعمل عمل قوم لوط
لم يابث في قبره إلا ساعة واحدة ثم يبعث الله إليه ملك يشبهه الخطاف
فيقتطعه برجله ويطرحه في بلاد قوم لوط ويكتب على جبهته آيس من
رحمة الله ذكر ذلك أبو الميث السهر قندي (ويحد الحر المحسن) بأن
كان مكافراً أو أجنبياً أو طاعاً في نكاح صحيح (ذكر أو أنثى) الزنا والأوط
(بالرجم بالجارية المعتدلة) لا يحد بيات خفيفة شديدة لا يطول تعذيبه
ولا يضرب ثلاث دفعه فيغوث التنكيل المقصود والاختيار أن يكون
نابغى من الكسوف ولا يربط ولا يشد ويجب أن يتوفى الوجه أو بالدر أي
الطين المستحضر (حتى يموت) ثم لا يرجع إلى الموطوء في دبره بل حده
بالحجر (أو يحد غيره) أي غير المحسن (بجائته جلدة) أي
ولا تقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة

فصل في بعض معاصي
الفروج الزنا والأوط ويحد
الحر المحسن ذكر أو أنثى
بالرجم بالجارية المعتدلة حتى
يموت وغيره بجائته جلدة

(وتغري بسنة) أي إلى مسافة القصر فما فوقها إلى الإمام لان عمر
 غريب إلى الشام وعنه ما رآه من عمر وعليها إلى البصرة فقط يمكن أن يغري به إلى
 ما دور مسافة القصر ويمكن تغري به إلى بلد معين فلا يريه إلا ما هو في
 وذلك (للعروبة فذلك للرقيق) ولو لم يضاف فيه شخصين ويغري به
 نصف يوم لقوله تعالى فإذا أحسن فإن أتيته فاحشة فعلم أن نصف ما حصل
 المحرمات أي الحرائر من العذاب والمسرأة الجلال لان الرجم قتل والقتل
 لا يتصف أما ذلك الشر بيني (ومنها) أي من معاصي الفرج (أتيان
 الم ثم ولو لم يكن) أي سواء كانت أ كولة أم لا والصحيح في ذلك التصريح
 فقط لا الحد لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما ليس على الذي يأتي الهيمة
 حد رواء النفساني ومثل هذا لا يقوله إلا من تعلم من النبي صلى الله عليه
 وسلم وإذا اتفق الحد ثبت التبرير لا أنه أتى معه - بل لا حد فيها ولا كفارة
 ولا دية ولا ن ذلك فخرج لا تميل إليه العن السليمة فلا يشتمى طبعها فلا
 يجحد لان الحد انما شرع زاجر لما يشتمى الا ترى ان الشخص لا يجحد شرب
 البول لما ذكرنا وهذا القول نص عليه الشافعي وقطع به بعضهم ولو أوج
 في مخرج ميمية فلا حد على الرابع لانه لا يشتمى طبعها والله أعلم ذكر ذلك
 الحنفى في كفاية الاخبار (والاستثناء) بالنسبة وبالمدة أي تعدد انزال
 المي (بغير الحليلة) أي الزوجة أو الامة أو ما هو بها فبما (والوطئ)
 للحليلة (في الحيض أو النفاس) ويسن ان وطئ الحائض في قبلها ولو
 برنا اذا كان عامدا مختارا عالما بالتحريم وبالحيض أن يتصدق بدينار
 أو عيا يساويه ان وطئها في اقبال الدم أو في حال تزايد أي تغري به من
 نصف ما صدقه بوضعه كبقية المعاصي ان وطئها في دياره أي ما بعد أو اقبل
 تناقصه ويستمر إلى الغسل إذا وطئ بين الانقطاع والتطهير من التصدق
 بما ذكره بتركه التصدق بتركه الوطئ وان لم يصدق عما قبله لقوله صلى
 الله عليه وسلم اذا وقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحمر فابتصدق
 بدينار وان كان أصفر فابتصدق به فدينار رواء أبو داود والحاكم
 وكالحائض في ما ذكرنا نفاسا أما ذلك شيخ الاسلام والشرقة (لمشعده
 انقطاعهما) أي الحيض والنفاس (وقبل الغسل) أي أو قبل

وتغري بسنة الحروب نصف
 ذلك للرقيق ومنها أتيان
 الم ثم ولو لم يكن والاستثناء
 بغير الحليلة والوطئ في
 الحيض أو النفاس أو بعد
 انقطاعهما وقبل الغسل

التهم في عدم المساءلة ما ذهب أكثر أهل العلم قال البغوي وذهب أبو
 حنيفة إلى أنه إذا انقطع دمها لاكثر الحيض وهي عشرة أيام يجوز
 للمروح غسلها قبل الغسل وقال مجاهد وعطاء ووطأ وسادات نرحها
 يجوز للزوجه غسلها قبل الغسل انتهى (أورد الغسل للآية أو) هذه
 (مع فقد شرط من شروط) لا بالغسل الحائض عن الحيضة أو شرط
 لا يصح فوجود الغسل حينئذ كعدمه ومحرمة الوطئ في حال الحيض
 والنفاس إن لم يكن له فزواله لا حرمته لأنه يرتكب أخف المفاسد
 لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه حينئذ ونسأس ذلك محل الاستمتاع به
 حيث تين كذلك ما لو طئ في الحيض مقدم على الزنا والاستمتاع مقدم
 على الوطئ في الحيض وعلى الزنا ولو تعارض وطئ زوجته في دبرها مع الزنا
 بأن السدا قبل قدم الأول لأنه الاستمتاع مع ما في الجملة ولأنه لا حرمته عليه
 بذلك أماد ذلك الشراوى (والتكشاف) لا عورة (عند من يحرم نظره)
 وهو الأجنبي (اليه) أي التكشف (أوفى الخلوة الغير غرض) أي
 حاجة إلى التكشف بخلاف ما لو احتاج إلى ذلك لاغتسال أو استحضاد
 وهو إزالة الشوائب من العانة بالحديد أو نحو ذلك فإنه لا يحرم كما أفاده الرمي
 (واستقبال القبلة أو استدبارها) في الفضاء (بيول أو غائط من غير حائل)
 من ثوب أو جدار أو شجرة (أو) وجد الحائل لكن (كان بعد عنه
 أكثر من ثلاثة أذرع أو) لم يبعد عنه لكن (كان) أي الحائل (أقل
 من ثلثي ذراع) فيحرم ذلك (إلا في المحدث لذلك) أي لإخراج البول
 أو الغائط فلا يحرم قال الرمي في شرح هدية التامع والحاصل أن استقبالها
 واستدبارها في فضاء غير معد لذلك بلا ستره حرام أو في غير معد لذلك بستره
 بخلاف الأولى وتسكت في أن تكون السترة من زجاج أو في معد ولو بلا ستره
 لا حرم ولا كراهة ولا خلاف الأولى انتهى (والتغوط على القبر المحترم
 قال الحصني ويحرم البول على القبر كما يحرم الجلوس عليه انتهى) (والاول
 في المسجد ولو في أيام) على الرابع المذني به كما أفاده الحصني ومثل المسجد
 رجبنا الحرم (وعلى المعظم) كوضع نعلين في كعبة المشرفة والشعر والعزج
 والصفاء والمروة بخلاف عرقه ومزدة وهي ليعتقها كقائه السكرى من

أو بعد غسل الآية أو مع فقد
 شرط من شروطه والتكشف
 عند من يحرم نظره اليه
 أوفى الخلوة الغير غرض
 واستقبال القبلة أو استدبارها
 بيول أو غائط من غير حائل
 أو كان بعد عنه أكثر من
 ثلاثة أذرع أو كان أقل من
 ثلثي ذراع إلا في المحدث لذلك
 والتغوط على القبر والبول
 في المسجد ولو في أيام وعلى
 المعظم

بعض العلماء فرح ذكر ابن عجيل النيني في الهامة من كتاب العلل
 آداب حسنة لتعاضد الحاجة وهي ان يعرف ان الخلاء اسم شيطان موكل
 بذلك الموضع فاذا اتى الخلاء في بيتي ان يعلم انه يقصد للشيطان فليذكر كيدته
 وايقل من اتية به بسلامة الطعام وان يمشي متواضعة مكررا في نهمة الله
 عليه حين اطعمه وسقاه وأخرجه عنه حين آذاه وان لا يسرع اليه عدوا
 من غير عذر وان يقف على باب الخلاء ويحول اللهم اجعل دخولي بركة واطم
 الاذي عنى برحمة ترحمني بها فان الشيطان يباعد اذا ذاك ولا يصيقني
 البول ولا على ما يخرج منه من العذرة فيبتلى بالوسوسة وصفرة الاسنان
 ويبتلى بالدم هوأ ولا دمه أو أحد من عقبه ولا يستاك على رأس الخلاء فانه
 يورث النسيان ويذهب البصر ولا يخط فانه يورث العمى ولا يقاب خاتمته
 مرة بعد اخرى فار الشيطان ياوي اليه ويقوم وليا مما يخرج منه
 فان فيه شفا من الادواء ويجهت ان يجعل بينه وبين السماء سقرة فن فعل
 ذلك اطمرت عليه الرحمة من عنان السماء واذا يقوم فليعلم مد على عينيه
 فيوثق الحسكة ولا ينظف فرجه بالارض فان الارض تخاف يوم القيامة
 ولا يقتل قلة في تلك الحالة بل يدفنها ولا يلقى ما يستنجي به على رأس ما يخرج
 منه من بول أو عذرة فن فعل ذلك تدودت اسنانه وغلبت عليه الرياح
 ولا يقوم حتى يشد سراويله فن دام على القيام قبل شد سراويله تدودت بطنه
 وغلب الدم عليه حتى يكون موته منه ولا يشغل بشئ من الهمال ولا يفرض
 عينيه فان ذلك يورث النفاق في القلب ولا يحمل الماء معه الى الخلاء يساره
 فذلك فعل الشيطان ولا يضع يديه على سدخية فيجعل رأسه بين يديه فان ذلك
 يورث قساوة القلب والبرص ويذهب الرحمة والحياء ولا يستند الى حائط
 وغيره فانه يذهب ماء الوجه وينفخ البطن بل يقعد على قدميه معتقدا انهما
 ولا يضع يده اليسرى على اليمنى فان ذلك مقعد الشيطان ولا يضع رأسه
 على ركبتيه فان من فعل ذلك كان موته بداءا اطر و اخذ فرجه بين أصبعيه
 السبابة والوسطى حتى يفرغ وأما المرأة فانها تضع أطراف أصابع يديها
 اليسرى على عاتقها فهو أقطع لبواها وأنظف والرجل يفرج بين رجليه
 وفخذيه ليستوى ظهره ويخرج بوله مستويا أما المرأة فانها تضم أطراف

رسمه انهم ارضه الى بعض بنجر يرواه أمستويلا بهما انتهى (وترك
الكتاب بعد البلوغ) أي وبعد الاحتمال للفتان في الذا قبل الواشم كما
قاله القسبي والدليل على وجوب الفتان قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن
اتبع معك إبراهيم حنيفا وكان من ملته الخائف والواجب في ختن الرحيل قطع
جميع الجدة التي تقطع الحشفة وفي ختن المرأة قطع جزء بطن عابسه
الاسم من بطنها أما الصغير والمجنون ومن لا يتحمل لفتان والخنثى
فلا يجب ختنهم ومن مات دون ختان لم يحن كما أماده الله

في فصل في معاصي الرجل (ومن معاصي الرجل المشي في معصية)
أي لاجلها (الشي في سعاية) أي وشي (بمسلم) الى نحو
السلطان (أو قسلة) أي المسلم (أو فيه) ما يضره أي المسلم
(بغير حق) كالنجيس عورات المسلمين والبش عن عيوسم قال الله
تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا
وأثمنا مبينا (واباق العبد) من العبد (والزوجة) من زوجها فذلك
نشوز (و) اناف (من هاهنا حقهما لزمه من فصاص أودين أو نفقة)
أي لزوجة (أو وراديه) أي طاهتهما والاحساب اليهما ومن ذلك
الانفاق والاعساف وهو ان يبيع الابنة مع عاهل خلية ويعون عليها
(وترية الاطفال) من تهدهم بفعل جسدتهم وثباهم ودههم وكهم
وربطهم في الهدى ويكرهم لئلا يناموا مثل الاطفال في وجوب التريسة
المجنون (و) من معاصي الرجل (التجترى المشي) كالقايير أو تجترى
البيدين على خبرهية معقدة أو نحو ذلك وفي غم النفوس قال مالك بن دينار
للهاب بن أبي صفوة أمير البصرة وهو تجترى في أبواب خيلاء أرفع من ثيابك
فقال له الملبأ ما نعرفي قال بلى أولئك نطفة مدرة وآحرك خيمة قدرة
وأنت فيهما بين ذلك فعمل العدة اه (وتخطى لرقاب) أي رقاب الناس
(الافرجة) أي سعة ولو بلا خلاه بان يكون بحيث لو دخل فيه لوسع قال
الشيخ عطية فالجميع غير ما دفيكره الخطي ولو رقية واحدة والاراد ما قرب
من الرقية وهالكثف وهو ان يرفع رجله لاهل متكب واحد كان يكون
جاسا قرب الحائط وأما المرور بين الصفوف فلا يضر ولا يكره والمهدة

وترك الفتان بعد البلوغ
فصل في معاصي
الرجل المشي في معصية
كأنشي في سعاية بمسلم
في قوله أو فيه ما يضره
حتى وابق العبد والزوجة
ومن عليه حقهما يلزمه من
فصاص أودين أو نفقة أو
رواديه وترية الاطفال
والجترى المشي وتخطى
الرقاب الافرجة

ان كراهة تخطي الرقاب كراهة تخرية التمس وتقبل من صاحب العدة ان
 تخطي الرقاب يوم الجمعة صغيرة ونقل عن أبي حنيفة رحمه (والسروور بين
 يدي المصلي) فيحرم ذلك وان لم يجد المار سبيلا آخر (اذا كانت شروط
 السترة) فالسترة نحو العود والعصا والسجادة والخبط على الارض
 وشروطه أن يكون ارتفاع نحو العود والعصا اثني ذراع فأكثر وكذا
 امتداد السجادة والخبط وان يكون بين ذلك والمصلي ثلاثة أذرع فأقل (ومد
 الرجل الى) شيئين (المصنف) أو كتب الله لم كاحكام المدايخي من
 العلماء (اذا كان غير مرتفع) وبسن اقسام للمصنف وبسن تطييبه
 وجعله على كرسى وتقبيله حكاه المدايخي عن العلماء (وكل مشي الى محرم)
 كالشي الى باب سلطان ظالم فانه تواضع واكرام له وتكثير لسواده واما نقله
 على ظلمه فان كان ذلك لسبب طاب ماله فهو سعي الى حرام وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من تواضع اغني الخ اغناؤه ذهب ثلثا دينه وهذا في سعي صالح
 فباطل لما بالغى الظالم كما أفاده القرأى وقال عبد الوهاب بن احمد قال
 صلى الله عليه وسلم من كثرت سواده فهو منهم رواه أبو يعلى وغيره (وتخلف
 عن واجب) كصلاة الجمعة والجماعة وطلب العلم الواجب
فصل في جملة معاصي الابدان وفي حذق الطريق (ومن معاصي
 البدن عقوق الوالدين) وهو ما يتأذيان به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من عقوق والديه فقد عصى الله ورسوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 سب والديه نزل على جسمه حجر بعد كل قطرة نزلت من السماء الى الارض
 ذلك أبو الليث في الجواهر (والفرار) أي الانصراف (من
 الزحف) أي صف القتال بعدم لاقائه مع مقاومتهم العدو وان زادوا على
 منهم كما تفرأوا من مائتين وواحدة صفاء (وقطبة الرحمة) أي القرابة
 وان بعدت وانتفي أثرها وهو من الكبار تأفاد ذلك الرملى (وايذاء الجار)
 الى أربعين دارا من كل جانب أفاده الرملى (ولو كافر له أمان) كالتمسك
 والمعاهد (أذى ظاهرا) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ذكره الرملى (والتمتع بالسواد) في الشعر
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الصفرة تنساب المؤمن والحجرة تنساب المسلم

والسروور بين يدي
 المصلي اذا كانت شروط
 السترة ومد الرجل الى
 المصنف اذا كان غير مرتفع
 وكل مشي الى محرم وتختلف
 من واجب
فصل في معاصي
 البدن عقوق الوالدين
 والفرار من الزحف وقطبة
 الرحمة وايذاء الجار ولو
 كافر له امان اذى ظاهرا
 والتمتع بالسواد

والسواد خضاب المذموم رواه عنه ابن وهب قال الرملة في الهامة ويكره
 ان يذوق الشيب من الخجل الذي له طاب منه ازاله شهيرة ويسحب
 سلطانا وغفوه انتهى «فرع» ويجوز ان المراد من شعر رأسها شعر
 آدمي طائفا وسواء أدن الزوج أو السيد أم لا وسواء من شعرها أو من شعر
 غيرها وسواء كان طاهرا أم نجسا أو عذرا أم ضاها رجسا - يمكن رجسار
 وقرص ميت أدن الزوج أو السيد أم لا أما شعر طاهر ركشعره من مدني
 فيجل ان كان به روح أو سيد ولا حرم كما أفاده الرملة وعطية (وتشبه
 الرجال بالنساء وعكسه) قال صلى الله عليه وسلم اعتة الله على المتشبهين
 بالنساء والمتشبهات بالرجال أي يتخافتون باخلاق النساء وحركاتهن وكذا
 العكس (واسبال الثوب) أو العورة المشدود من أسطوخ أو الأسراويل
 أي أرغاضه وإرساله حتى يجاوز الصنع عيب يشبه عيب الأرض
 (الغبلة) بضم الخاء والمداي لاتساخر والتعاطف دل الرملة على ذلك
 القصة بعد قول صلى الله عليه وسلم ما جاوز الكعبين هوى النار ويجوز
 للراة أن تلبس أسبال ذلك على الأرض طلبا للسترة لا للغبلة انتهى قال
 الله تعالى وثيابك فطهر قال طاووس أي وثيابك فقصر فارتصير
 الثياب طهرة أو سحابة الغوى (والخنا في اليدين والرجلين للرجل
 بلا حجة) فان ذلك من التشبه بالنساء لانه مطلوب أسبالا فله الرملة في
 النهاية وبن للراة المزوجة أو الملوكة خضب كعها وودمها بالخنا
 نهيم لانه ربة وهي مطلوبة منها الخلياها انتهى (وقطع الفرض)
 من سلاخه وم (بغير عذر) من اعتاذ من نعم في هاتكة وحصول
 المشقة الشديدة في الصوم وأما الثقل فيجوز قطعه مطلقا (وقطع قل الحج
 والعمره) لان بغلها كالغرض ولان لم يبرأ الفرض من الثقل في التيمم
 (ومحا كذا مؤس) أي مشابهة في القول والفعل (استمزه) أي على
 جهة السخرية والاسهفار بذلك المؤمن (والنجس) أي التبع
 والبحث (على عورات الناس) أي هجوهم قال شعيب الحر يفتش وعن
 عبد الله بن أحمد المؤذن رحمة الله تعالى قال كنا نطوف حول الكعبة وإذا
 برجل متعلق باستار الكعبة وهو يقول اللهم أخرجنى من الدنيا بسلام

وتشبه الرجال بالنساء وعكسه
 واسبال الثوب للغبلة
 والخنا في اليدين والرجلين
 للرجل بلا حجة وقطع
 الفرض بغير عذر وقطع
 الحج والعمره ومحا
 مؤس استمزه به والنجس
 على عورات الناس

لا يزيد على ذلك شيئا فقلت له لم لا تزيد على ذلك الله ما يشاء فقال في حركات فضبطي
كنت تعذر في قلت وما فضيلتك قال كان لي اخوان وكانوا كبريتا محمدا
أربعين سنة احدهما حضر الموت فاجابا بعف فظننا انه يدبرك به ففعلنا
منه شيئا فاحذره وبعده وأشهد على نفسه من حضر انه بريء عفا به ثم ففعلوا
من الكفر ومات نصرانيا فمات دفن أدن الأخر ثلاثين سنة فلما حضر الموت
فقال كما فعل الأخ الا كبريات على النصرانية فهو ذباقة من مكره وانى
خائف على نفسه ان اكون مثله ما عاذ الله تعالى لي ان يخطئ على ديني
فقلت لما كان ذنبهم ما قال كنا يا تقيبه ان حركات الناس ونظرات الى
الشيطان المردانتهى أعادنا الله من ذلك (والوشم) في الخد او اليد او غير
ذلك وهو غرر زها بارة ثم يذره لهم النور وهو دخان الشحم حتى يخضر قال
عليه السلام لعن الله الواثمة والوثامة (وهجر المسلم فوق ثلاث) من
الايام مهما غضب عليه اقله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه
فوق ثلاثة ايام من هجرة فوق ثلاث فدخل النار وانما يهجر من هجر أكثر
من الثلاث ان واجبه ولم يكلمه حتى بالسلام أما لو لم يواجهه فلا حرمة وان
مكتم سنين نقله المدايني عن ابن جرير (الا لعذر شرعي) ككفر المجهور
بغير فاسق أو مبتدع وان كان هجره لا يقبده ترك الفسق نعم لو علم ان هجره
يحميه على زيادة الفسق امتنع وكما لاح دينه أو دين الهاجر فيموزر ولو جميع
الدهر أفاد ذلك الشراوى (ومجاسة المبتدع أو الفاسق) بشرب خمر
أو ترك واجب أو مفرقة محظورة (للاناس) وهو ضد التنفير
قال عليه السلام من اتهم احب بدعة ملأ الله قلبه أمنا وإيماننا ومن آهان
ما احب بدعة آمنه الله يوم القزع الا كبره من الان له أو كرهه او لقبه
ببشره قد اسخف بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ذكر ثلاث
الغزالي (وليس المذهب والفظة) في الحلى كخلخال وسوار ونحو ذلك
وفي المنسوج في ثوب والمموه (والحرير او ما أكثر وزنانه) أى الحرير
دون غيره بعقينا (لرجل البالغ الا ختم الفضة) أى يجرم على الرجل
البالغ ومثله الخنثى استعمال الحرير وما أكثره خير وزنادون ككسه
والمنسوج كله أو بعضه يذهب او فضة والمموه باحدهما اذا حصل عاذ كى

شيء بالعرض على الزوار أن مد الذهب أو الفضة ولا يجرم ذلك لأنه
 طهر والسرف قال الحسن في وقع النقوس في الحديث الصحيح من رواه عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه لا تلبسوا الحر يرقا من لبس الحر في الدين
 يلبسه في الآخرة رواء البخاري ومسلم ويحوز للولي من الاب والجد
 والفاضي والام والاح الكبير الياس الحر يرقا في ولو مراعاة أكثره
 منه والنسج والمعه وتزيينه بالطنى ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيده
 الياسه نعلان ذهب حيث لا اسراف فانه كما أوده الرضى والشرقاوى
 ومن للرجل خاتم فضة لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة روى
 الشيخان كما حكاه شيخ الاسلام والافضل كونه في حنصر اليمنى والسنان
 يجعل النفس مما يلي كفه كما أفاده الشريفي (والخلوة بالاجنبية) بان لم تكن
 هناك امرأة أخرى بخلاف اذا كانت لا يسمى حبة خلوة فائدة
 قال القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل ليس فيه غيرة لا يكون ذلك
 خلوة محرمة وهو ظاهر في المسجد المطروق انتهى (وسهرا المرأة) وان
 قصر اغبر فرض الحج من حج نفل أو محرمة أو غيرها (بغيره محرم) من
 الزوج والعبد الثقة بجرم ذلك ولو مع النسوة وأذن الزوج فلا يجوز أن
 يخرج خارج السور ولو مع النسوة والنساء أو أذن الزوج بل لا بد من
 خروجه هو أو الجرم أو العبد الثقة فاقع الآن من خروج النساء الى المقابر
 خارج السور معصية يجب معصية منه نبيه على ذلك الشرقاوى
 (واستخدام الحر كرها) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب الرفق
 في الامركه ذكره الرضى (والاستخفاف) أى الاستهزاء (بالعلماء)
 وبالامام العادل) أى غير الجاز (وبالثائب المسلم) قال صلى الله عليه
 وسلم ليس مثمن لم يوفى كبريا ولم يرحم صغيرا ولا يعرف له المناحقه رواء
 الترمذى وغيره كذا فى البدر المنير وقال صلى الله عليه وسلم اكرموا العلماء
 فانهم عند الله كرام وكان صلى الله عليه وسلم من احلال الله اكرام دى
 الشبهة المسلم ومن تمام توفير المشايخ ان لا ينكحهم ابائهم الا بادن وفى
 الطبرقاوت قرأت شيخنا الاقيض الله له في سنة من يوفى (ومعاداة الولي)
 وهو ما معنى القائل فهو من قوال طاعة من غير ان يتخلفا معايا واما

والخلوة بالاجنبية و...
 المرأة بغيره محرم
 واستخدام الحر كرها
 والاستخفاف بالعلماء وبالا...
 العادل وبالثائب المسلم لم
 ومعاداة الولي

بمعنى المفعول فهو من جنس ما عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم
 التعريفات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قال من جادى لي
 وياقدا ذنته بالحرب اى علمته اى محارب له افاد ذلك ابن حجر فى الترويح
 (والا عانة على المعصية) كاطعام مسلم لم يكاف كافرا مكافا فى شهر رمضان
 لانه تسبب فى المعصية واعانة عليها كما افاده الشرفاوى (وترويح الزائف)
 وهو ما يرده بيت المال من الدراهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 سن سنة سيئة فعلم بها من بعده كان عليه وزيرها ومثل وزير من عمل ما
 لا ينقص من اوزارهم ثم شئ وقال بعضهم انفاق درهم زيف اشد من سرقة
 مائة درهم لان السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت وانفاق الزيف
 سنة سيئة يعمل بها من بعده فيكون عليه وزيرها بعده وية الى مائة سنة او مائتى
 سنة الى ان يبقى ذلك الدرهم حتى كاد عند ذلك يذبح اى ان بطرحه فى بئر بحيث
 لا تمتد اليه اليد فارفسده بحيث لا يمكن التعامل به جاز كما افاده الغزالي فى
 الاحياء (واستعمال اوائى الذهب والفضة) سواء كلها منها او بعضها
 منها او بعضها الاخر من الخاسر مثلا (واختاذاها) اى اقتناؤها كان
 يضعها على الرف من غير استعمال لانه يجر الى استعمالها قال الرملى فى
 شرح هدية التامع فيحرم استعمالها عند وجود غيرها المذكور ولو صلبا
 والاثنى ولو صغيرة قيمة تنفع على ولى الصغيرة فمكيتها من استعمال ذلك وكذا
 يحرم اختاذاها ولا اجرة لمانعها ولا ارش على كاسرها والاصل فى ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا فى آنية الذهب والفضة ولا تشربوا فى مصافها
 اى الآنية ويلحق بالآنية غيبها حتى المروء الذى يتخل به والمسكلة
 المختدان من كل من الذهب والفضة بنوا ككاتب المسكلة كبيرة او صغيرة
 ومثلها ما شجر بمذلل الابرة والخشون والمراة والمعلقة نعم لو اتخذ ضرودا
 منها الخوجلاء العين جاز اه (وترك الفرض) من صلاة او غيرها (او فعله)
 اى الفرض (مع ترك ركن له) كالطه مأنيته فى الصلاة (أو) منع ترك
 (شرط) كاستن بالقبلة مثلا (أو مع فعل مبطله) اى للفرض كالتفات
 بالوجه بقصد اللعب فى الصلاة (وترك الجمعة مع وجودها عليه) بغير
 شروط الوجوب وعدم العذر (وان صلى الظهر) لان ذلك ترك للأمر

والا عانة على المعصية وترويح
 الزائف واستعمال اوائى
 الذهب والفضة واختاذاها
 وترك الفرض او فعله مع ترك
 ركن له او شرط او مع فعل
 مبطله وترك الجمعة مع
 وجوبها عليه وان صلى
 الظهر

الواجب عليه قال صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة من غير ضرورة طبع
 الله على قلبه (وترك نحو أهل قرية) كاهل بلد (الجماعة في)
 الصلوات (المكتوبات) بحيث لا يظهر الشعار في البلاد والقريه قال
 صلى الله عليه وسلم تارك الجماعة ملعون في النوراة والنجيل والزبور
 والقرآن وتارك الجماعة يعيش على الأرض والأرض تلعنه (وتأخير
 الغرض) من الصلاة (عن وقته بغير عذر) بخلاف ما إذا كان عذر
 فلا حرمه في تأخير يومه لأن كل يوم إذا لم يتعديه والنسيان الم ينشأ عن
 تقصير كعبه شطر فج قال الله تعالى فويل للصابين الذين هم عن صلاحهم
 ساهون فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين عن صلاحهم ساهون
 فقال إضاعة الوقت ذكر ذلك البغوي (وروى الصيد بالمثقل المذنب) أي
 المسرع في إزهاق الروح كبندقة وسوط وسهم بلا نصل وحدلانة صار ميتا
 من غير ذكاة شرعية (واتخاذ الحيوان) كالأوز (غرضا) يقع الغن
 المحجمة والراو وبالضاد المحجمة أي هدفان يرعى اليه بالسهم أو بالبنده
 أو بنحو ذلك أو يضرب بنحو السيف والمضروب مستور الوجه فيحرم ذلك لانه
 تعذيب قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا (وعدم ملازمة المعتدة للسكن) الذي
 كانت فيه عند الفسقة ولو واقعها الزوج على خروجهامنه ويجب على
 الحاكم المنع منه لأن في العدة حماة الله تعالى وقد وجبت في ذلك السكن قال
 تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن (بغير عذر) بخلاف ما إذا
 كان عذره فيجوز الخروج وذلك كمنراه ففقط ففقط وكشوف على ثمن أو مال
 من نحوهم وغرق وفقة مجاورين لها وشدة تأذيهما بغير أن أركسه
 (وعدم الإحدا على الزوج) في عدة وما ذوى أربعة أشهر وعشرة أيام
 فلا إحداه وترك الزينة لموت الزوج (وتنجيس المسجد) ولأن حرم عبور
 المسجد على الحائض ومن به حدث دائم كمنه شفاضة وسلس بول ومن به
 جراحة سيالة بالدم إذا خيف تلويث مسجد بشئ من ذلك كسائر النجاسة
 الملوثة ولو في نعل أو ثوب (وتقديره) أي المسجد سواء كان ترابيا أو مبطنا
 (ولو بطاهر) كجصاق لقوله صلى الله عليه وسلم الباق في المسجد

وترك نحو أهل قرية الجماعة
 في المكتوبات وتأخير الغرض
 عن وقته بغير عذر ورمى
 الصيد بالمثقل المذنب واتخاذ
 الحيوان غرضا وعدم
 ملازمة المعتدة للسكن بغير
 عذر وعدم الإحدا على
 الزوج وتنجيس المسجد
 وتقديره ولو بطاهر

وتطهرت اذنهم (والتاوية) أي عدم الاستعمال
 بالمع بعد الاستطاعة الى أن يموت) لان وقته العدم فإمات بعد
 الاستطاعة تبين العسبان من آخر حتى الامكان لانه قد أخره وأخره من
 وقته (والاستدانة) أي طلب الدين (من لا يرجو وفاء دينه من جهة) أي
 سيب وطريق (ظاهرة) فورا في الحال وعند الحلول في المؤجل اذا كان غير
 مقطر (ولم يعلم دأته) أي من يعطيه الدين (بذلك) أي بكونه لا يرجو وفاء
 من ذلك (وعدم انظار المعسر) أي عدم تأخير دين المعسر الى وقت الميسرة
 قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان كان الدين عسرة
 الدين معسر افعليه نظرة أي تأخير الى اليسار رابطة وان تصدقوا أي
 تتركون وارثكم أم والكم الى المعسر خبركم ان كنتم تعلمون وفي الحديث من
 أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله (وبذل المال)
 أي تصرفه واباحته عن طيب نفس (في معصية) كشرائه للملاهي
 واكثرها (والاستدانة) أي التقدير والاذلال (بالمعصية وبكل علم شرعي)
 كإثمها وبالكرا من من ذلك فيجزم لانه على عدم التعظيم ووضع
 العسامة أو دواة الكتابة أو حجره على ذلك فيجزم ذلك لانه يدل على الاهانة
 وان لم يفعله ما اذا قصد فيه كفر وما اذا كان ذلك لحاجة كالخفظ من
 تطير الى الحج فلا بأس (وتحسين الصبي غير المبرئ منه) أي عاذا كرم
 المعصية وكسب العلم أي فيجزم ذلك وان رضاء الولي كما افاده عطية لان ذلك
 يشهر بالاهانة ويأصّر بما ضربه (وتغيير منار الارض) أي علامات حدود
 الارض التي يعرف بها قديم كل ملك اسكل شخص من حجر وغيره كما في بعض
 البلاد من ان الاحجار تدفن في الارض في الشوارع على الحدود وفي قيع
 النواويس قال تعالى لا تأخروا عن علي الله تعالى وسلم من ظلم قدر شبر من
 الارض طوقه الله به من سبع أرضين رواه البخاري (والانصراف في
 الشارع) أي الطريق السامد (علا يجوز) كسواء أو غرس لشجرة وإلا لم
 يضر ذلك لان شغل المسكن ان بذلك مانع من الطروق وقد تزدحم المسارة
 فيه طسكون به كما افاده شيخ الاسلام (واسهتعمال المعلم في غير المأذون له
 فيه) أي المعار ويجوز استعماله بحسب ما يقتضيه الاذن ولو أعاره دابة

ثم ان بالمع بعد الاستطاعة
 الى أن يموت والاستدانة لن
 لا يرجو وفاء دينه من جهة
 ظاهرة ولم يعلم دأته بذلك
 وعدم انظار المعسر وبذل
 المال في معصية والاستدانة
 بالمعصية وبكل علم شرعي
 وتغيير الصبي غير المبرئ
 منه وتغيير منار الارض
 المعصية في الشارع بما
 لا يجوز واستعمال المعار
 في غير المأذون له فيه

ابركها الى محمل كما اولم يتعرض للركوب في رجوعه جاره الى كروب فيه
 بعد لاف نظيره من الاجارة والافرق بينهما ما لزوم الرذلة فيه يتناهى الا ان
 الركوب في عود عرفا ولا كذلك المسنة أجز ولو حاور المحل المشروط لزومه
 أجرة مثل المذهب منه والعود اليه وله الرجوع منه راكبا بناء على الاصح من
 ان العارية لا تبطل بالمخالفة أما ذلك الشرفاوى والمستهيرانية من يسوفى
 له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وله اجتماع ما ذون فيه ومثله ودونه ضررا
 الا انما هو المعتبر من غير ما عينه فلا يفعله اتباعا لثبته (أو) كان استعمال
 المعارى المأذون فيه اسكن (زاد على المسدة المأذون له فيها) اذا كانت
 العارية قيدة بمدة فلزومه بشئ أجرة المثل على الزائد (أو) لم يزد على تلك
 المدة وكان استعماله في المأذون فيه اسكن ليس لاجل المستعير بل (أعاره)
 أى المعار (غيره) من غير اذن من المالك للنفعة سواء كان مالكا
 أو مستأجرا وانما أوجب للمستعير الانتفاع والاستيصال لا يملك نقل الاباحة بدليل
 ان الضيف لا يبيع لغيره ما قدم لايه ولا يطعم الهرة وهذا هو الصحيح في المنهاج
 والمحرر وقبل للمستهير ان يعير ونقل أبو على الدبلى عن الشافعى انه يجوز
 الاحارة للمستعير قال ويكون رجوع المعير بمنزلة الانددام في الدار حتى
 يفسخ الاجارة ويستحق المعير باقتطاف وجه حكاة الرافعى في باب الاجارة
 انه يجوز ان يستعير بئرجر ذكر ذلك الحنفى في كفاية الاختيار * فرع *
 لو قطع شخص لسانا وصله بشجرة غير مثمرة الغصن لمالكه لا لمالك
 الشجرة كالموخره في أرض غيره والله أعلم أما ذلك الحنفى (وتحجير
 المباح) الذى يستولى الناس فيه في حوائجهم ما يشاؤون منه وذلك بان
 يمنع الناس منه أو يجعل عليه علامة للعلماء (كالمري) وهو ما نأكله
 الدواب (والاحتطاب) أى جمع الحطب (من الموات) وهو ما ليس بالاحد
 (والمخ من معدنه) الذى لا يستنبته الآدميون (والنقدين) أى الذهب
 والفضة (وغيرهما) كحدود وكبريت وزفت وغير ذلك (والماء للشرب من
 المستخلف) بناء آخر في بئر أو عين في جبل وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم
 انما من شر ما فى ثلاثة في الماء والكلأ والنار رواه ابن ماجه
 (واستعمال اللقطة) وهو ما وجد من حق شائع مختار غير محرز ولا يعرف

أوزاد على المدة المأذون له
 فيها أو أعاره لغيره وتجهير
 المباح كالمرعى والاحتطاب
 من الموات والمخ من معدنه
 والنقدين وغيرهما والماء
 للشرب من المستخلف
 واستعمال اللقطة

الواحد مستحقه (قبل التعريف) سنة بطريقه (والجلوس مع
 مشاهدة المنكر) كالغنية (اذ لم يندر) قال الحسن بن علي بن
 رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جلس الى فقير
 منها صب في اذنيه الآف والآنك بضم النون وبالذال رسا ص المذاب رواه
 قتبية (هو الطفيل في الولاية وهو الدخول بغير اذن) من أهلها (أو أدخلوه
 حياء) أى من أهل البيت أو من أهل البيت ينون يقال هذا الداخل الطفيل وهو
 نسبة الى طفيل بن دلال من ولد عبد الله بن عبد شمس من أهل الكوفة وكان
 يدخل وبيعة العرس من غير أن يدعى اليها فذهب اليه كل من كان من أهل البيت
 وعلم ان الولاية عشرة فيقال للاجتماع بين الزوجين وبيعة عرس ولدعوة
 عقد النكاح املاك ولدعوة الختان اهازير وسلامة المرأة من الطلق
 خرس بضم الخاء المحممة ولدعوة الولادة عقيقة وللقدوم من السفر ربيعة
 ولا حداث البناء وكبر قولنا يتخذ لامبية وضحية ولما يتخذ بلا سب مآدبة
 وناتم القرآن حذائق قال الحسن بن علي في كفاية الاخيار * فرع * محل
 التضحية بالدماضح وفي نقل الاضحية وجهان والصحيح الجواز انتهى وقال
 الشيخ محمد بن سليمان الكردي في فتاويه ويجوز التوكيل في شراء الاضحية
 او العقيقة وفي ذبحها ولو في بلد غير بلد المضحى والعاق كما اطاعوه فقد
 صرح أئمتنا بجواز توكيل من فعل ذبيحته في ذبح الاضحية وصرحوا بجواز
 التوكيل أو الوصية في شراء الفتم وذبحها وانما يستحب حضور المضحى
 اضحيته ولا يجب وألحقوا العقيقة والاحكام بالاضحية الاما سئلتني (وان
 يكرم المرء) بالبناء للفعول (اتقاء شره) اذ لو لا ذلك لما يكرم ولم يندعمر بن
 هود العجلي في الهدية قبل له كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية
 فقال كان ذلك له هدية وهو ثار شوة أى كان يتقرب اليه لتبوءه لاولاديه
 ونحن انما نعطي للولاية ذكر ذلك الغزالي في الاحياء وقال الحسن بن علي في
 كفاية الاخيار * فرع * اذا ختن شخص ولده وعمل وبيعة فحملت اليه
 هدايا ولم يسم أصحابها الاب ولا الابن فهل هي للاب أو لابن وجهان صحيح
 الثوري انما للاب وأجاب القاضى تحسب ام الابن وبيعة بل الاب فقلت فيبغى
 أدرك ثالث وهو انه ان كان المهدى من نسل المصبي ولا يه كشي من ملبوس

قبل التعريف بشرطه
 والجلوس مع مشاهدة المنكر
 اذ لم يندر والتطفيل في
 الولاية وهو الدخول بغير
 اذن أو أدخلوه حياء وان
 يكرم المرء اتقاء شره

الصغار فهو والله سي وان كان لا يصلح للصغار فهو وللاب وان احتمله - ما فهو
موضوع ان ترد اعدام القرية المرجحة والله أعلم انتهى (وعدم التسوية)
في القسم في الميت (بين الزوجات) أي الطرائر ولو قام بين عذر كمرض
وحيز ورثتي وقرن واحرام وخروج بالحرث ما لم يستكن ان شئته حره وامة
في الحرة ليلتان وللامة ليلة واحدة (وخرج المرأة - مطرة) بما
يظهر راءتكم (المرثية) باللباس (ولو مستورة) بحيث لا يظهر ثي من
بها (لو) (بادن زوجه ان كانت تمر على الرجال الاجانب) أي ولو كان
خروجها مع زوجها قال الله تعالى وقرن في بيتك أي الزمان بيتك وقيل
أي كن أهل وقار وسكون ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى أي لا تظهرن
زينة تنسكن ولا تبرزن محاسنكن للرجال كما في زمن قبل الاسلام (والسحر)
وهو لغة صرف الشئ عن وجهه واسطلاحا ضرب اوله النفوس الخبيثة باقوال
وأفعال يشأ عنها أمور خارقة للعادة ومذهب العلماء انه حق وله حقيقة
خلاف المعتزلة حيث قالوا انه تخيل وتوهم وانه يقتل ويمرض ويغرق ويجمع
وغير ذلك وتأثيره ذلك من الله تعالى وهو كبرية عند الشافعي وكمر عند باقي
الائمة وهو محمول على ما اذا اعتد تأثيره من غير الله فيكون كعراقا في واما
اذا اعتد ان الله أجرى عاقبه بخلق أموره عند قراءة العزائم فلا يكفر خلا ما
لاتفاق المعتزلة على كفره أفاده الديلمي والشرقاوي (والخروج من
طاعة الامام) وان كان جائرا فيما ليس بمعصية أفاده الزملي (واتولى) أي
قبول الولاية (على تيم) وهو صغير ذكر أو خنثى أو أنثى لا أب له (أو موصيه
أو وصيه) أي من كان له ولاية (أو وصيه) أي من كان له ولاية (أو وصيه)
من جميع الوظائف (مع عمله) أي التولي (بالجزء من القيام بتلك الوظيفة)
بغير سلاف ماله كن أميناً قادر على القيام بذلك ووثق من نفسه بذلك فينبغي
قبوله على ذلك ولو كان قادراً على القيام بذلك لكنه لا يثق بامانة نفسه
فوجهان قبل يحرم قبوله وقيل لا وقال الحنفية ولا شئت في الكراهة
(وابوا الظالم) أي اقامته واسكانه في منزل لا يقدر عليه من طاعة (ومعه)
عن يريد اخذ الحق كلسال واحد (منه) أي الظالم لان ذلك رضاعاً
بقاء المعصية التي يتعدى شرها إلى الغير قال الله تعالى واتقوا الله

وعدم التسوية بين الزوجات
وخروج المرأة مطرة
أو مستورة ولو مستورة وبأذن
زوجها ان كانت تمرد على
الرجال الاجانب والسحر
والخروج عن طاعة الامام
والتولي على تيم أو موصيه
أو وصيه أو وصيه أو وصيه
بالجزء من القيام بتلك
الوظيفة وابوا الظالم ومنعه
عن يريد اخذ الحق منه .

لاتعين الذين ظلموا منكم خاصة وفي الحديث الصحيح من رواية عائشة
 رضي الله عنها ان قريشا اهدمهم شأن الخزرجية التي سرت فماتوا من
 يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا يخبره الاسامة بن زيد
 بن حارثة رسول الله فكماله اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترفع
 في حديثي رسول الله تعالى ثم قام فخطب فقال صلى الله عليه وسلم اعلموا ان
 الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم
 الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت
 يدها رواه البخاري ومسلم ذلك الحاصل في قطع الثمن (وتزوع
 المسلمين) أي افزاعهم قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يروع مسلما
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الله يكره اذى المؤمنين (ونقطع الطريق) أي
 قطع المرور فيها بالتعرض للمال أي منعه منه (ويحد) أي قاطع الطريق
 (بحسب جنايته) أي اكسابه الاثم بأحد اربعة اشياء (امانة غزير) بحبس
 وغيره لا تركه معصية لاحد فيها ولا كفره وجبته في غير يده اولى حتى
 تظهر نوبته وذلك ان لم يقتل أحدا بان يقتص على مجرد الارعاب أو الاعانة
 للقاطنين ولم يأخذ المال النصاب بان يأخذ مالا أصلا أو أخذ اقل من
 نصاب سرقة (أو بقطع يد) يعني (ورجل) يسرى دفعة واحدة وعلى الولاية
 لانه حد واحد وذلك ان يأخذ نصاب سرقة بلا شبهة من حرز ولم يقتل أحدا
 فان عاده سقطت عما قطع رجله اليمنى ويده اليسرى وذلك لطلب من
 المسالك للمال واما القطع فلا يوقف على طلب وانما قطع (من خلاف) لثلاث
 تفوت المنفعة كلها من جانب واحد (أو يقتل) محتم ان يقتل معصوما
 بكافة عيده ولم يأخذ المال النصاب لانه ضم الى جنايته اخذ السبيل
 المقصود بآفة العقوبة ولا زيادة هنا الاقتصار على القتل والاستفط بعفو ومسحق
 ومحل تختمه اذا قتل لاخذ المال والا فلا تختم حكاه الشريفي والشرقاوي
 عن البندنجي (أو يقتل وصاب) ان يقتل وأخذ المال النصاب الخزرجية
 بلا شبهة ويكون عليه بعد غسله ونكفته والصلاة عليه والتعرض من
 صلبه بعد قتله زيادة في التنكيل به لزيادة الجريمة وتزجر غيره والطلب
 يكون على خشية ونحوها وقيل يطرح على الارض حتى يسيل صديده أفاد

وتزوع المسلمين وقطع
 الطريق ويحد بحسب
 جنايته امانة غزير أو بقطع
 يد رجل من خلاف أو يقتل
 أو يقتل وصاب

ذلك الحسنى ويكون صليبه ثلاثة أيام بلياليها يشتر الحلال ويتم النكاح ثم بعد
الثلاثة ينزل هذا الرلم يعف تغيرة قبلها بالانذار وحده فان خيف أنزل
حيث يشد وجوبه على الأصح وحمل النص في الثلاث على زمن السبرد
والاعتدال أماده انشر بيني (ومنها) أي المعاصي (عدم الوفاء بالنذر) إذا
نذر على فعل طاعة مفهومة لم تنهين ككف عن زيادة مريض وسلام وتشجيع
جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة جماعة لقوله تعالى ولا يوفوا
نفورهم ولقول سبب الاواب والآخرين من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن
نذر ان يعصى الله فلا يعصه رواه البخاري * فائدة * قال في شرح الروض
ولو نذر دفع شاة مثلاً ولم يعين الذابح بل دأب له أو عين له غير الحرام ولم يوفه - ما
التضحية ولا الهدية بل طعمه لم يقع نذره لأنه لم يعلقه بقرينة بخلاف ما إذا
نوى فلاش أو عين الحرام انتهى أي فإذا صبح النذر بان وجدت فيه الشروط
الذكورة فليزله الذبح وبسلك مسلك راجب الشرع فلا بد من اعطاء
الجمع من الفقهاء أنه ثلاثة ولا يجوز إحداهم حساباً ولا يجوز له الاكل منه
(والوصال في الصوم) فرضاً كان أو نقلاً وهو حرام في حقنا لأنه من
خصائصه صلى الله عليه وسلم لم أفاده المدابني وذلك للنهي عنه في خبر
الشيخين وهو أن يصوم يومين أو أكثر ولا يقبل بالليل مطعوماً هذا
بلا عذر وقيل هو أن يستديم جميع أوصاف الصائم وهذا هو الذي اعتقده
الشرعيني وغيره (والخلة بجلوس غيره) من رباط مسبل ولو خرج منه
لحاجة إذا لم تطل غيبته كثيراً طعماً وان لم يتركه فيه متاعه أو لم يأت له
الامام مسجد أو غيره من الأماكن المشرفة على الناس كالمسجد أو غيره
الوضوء وان لم يترك متاعه فيه وشمل من الشارع لحرقه ونافقه ليعود
اليه إذا لم تطل مفارقه لقوله صلى الله عليه وسلم من قام من مجاهه ثم رجع
اليه فهو راجع به ر واه مسلم ومتى لم يطل حقه في غيره القعود به مدة غيبته
ولو اعمالة ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقه أمّا ذلك كاه شيخ
الاسلام في الغم (أو زوجته المؤذنة) أي تضيقه في مكان من غير عادة معتقفة
(أو أخذت نوبته) أي الغيرة في المسكان أو التوب أو البتر أو غير ذلك
* (فصل) في كيفية التوبة (تجب التوبة من الذنوب) جميع ذنوب وهو

ومنها عدم الوفاء بالنذر
والوصال في الصوم بأخذ
مجلس غيره أو زوجته المؤذنة
أو أخذت نوبته
* (فصل) في توب الذنوب

ما يجهل من الله تعالى (فورا) أي هقيب اقترافها (على كل مكاف) ذكر
 كذا أرأيتي حرا أو عبدا أو انسا أو جننا (وهي) أي اتوبته (الندم) على فعلها
 بان يجزئ ويقتنى ان ما وقع منها لم يقع (والا قلاع) وهو الترتب للذنوب التي كان
 ملابسها (والعزم على أن لا يعود إليها) أي الذنوب أبد إلى آخر العسر
 خوفا من الله تعالى (والاستغفار) قال الله عز وجل والذين إذا فعلوا ماحشة
 أو ظلموا بأنفسهم ذكرُوا الله فاستغفروا الذنوبهم وقال الله تعالى ومن يعمل
 سوءا أو ظلم نفسه ثم يستغفر لله يجد الله غفورا رحيمًا قالت عائشة رضي
 الله عنهما أقل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت ألممت بذنب
 فاستغفر لي الله وتوب لي إليه فان التوبة من الذنب الندم والاستغفار وكان
 صلى الله عليه وسلم يقول في الاستغفار اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي
 واسرفي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطئي
 وعسدي وكل ذلك عنسدي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت
 وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء
 قدير ذكر ذلك الغزالي في الاحياء (وان كان الذنب ترك فرض) من صلاة
 وزكاة وصيام (قضاء) بان يأتي به على طريقته (أو تبعه) وهو ما يطلب من
 ظلامة ونحوها (لأدعى قضاء) أي أعطاه آياه (أو استرضاه) أي طلب
 رضاه من غيره رد حق عليه قال صاحب جلاء القلوب فاذا فرغنا من
 حقوق الله تعالى فننظر الى حق العبد وهي نوعان مالي مثل الغضب
 والسرقة واكل مال الغير بغير اذنه وتلافه كذلك اما بالبدن وبشهادة الزور
 أو بالسعي الى ظالم أو بغيرها فاعلمنا من مالنا ما نملكه فنستحله وان صدرت هذه
 الانسيب من مالي الحساب الذي لم يمسح به من مالي وان مات المالك
 فنستحله من الورثة ان وجدت وان لم توجد ادأ ولم نعلم المالك فنعطيه ان كان
 باقيا أو قيمته ان كان هالكا الى الفقراء بنية ان يكون وديعة عند الله تعالى
 يوصيها الى صاحب يوم القيامة وغير مالي وهو ايضا نوعان بدني مثل الجرح
 والضرب والاستخدام بغير حق وقبلي مثل الشتم والاسه تهزاء ونحوهما
 وطريق الخلاص منهما أيضا الاستحلال ان أمكن والا فالتضرع الى الله
 تعالى والدعاء والتصدق لمن له الحق لعن الله تعالى برضيه يوم القيامة وأما

فورا على كل
 التدم والافلاع والعزم على
 أن لا يعود إليها والاستغفار
 وان كان الذنب ترك فرض
 قضاء أو تبعه لأدعى قضاء
 أو استرضاه

إذا كان الحق لها ثم إن نضرها غير ذنب أو نضر بوجهه هادب أو نضر لها
فوق طاقتها أو لم نضرها رعاها وماها فالامر مشكل جداً انتهى والله أعلم
قال المصنف رضي الله عنه (انتهى ما قدر الله جوده) في ررقاته قلبه
(وأرجو) أي أعلق قلبي (منه) أي به (سبحانه) تبارك وتعالى لاجل (أب
يعم نفعه) جماعة من الطلاب (ويكثر في القلوب) أي قلوب أولى الألباب
(وقعه) أي مقداره (وأطلب) أي أسأل (عن الطاع) أي نظروا تأملوا عليه
(عليه من أولى المعرفة) أي العلم بالصواب وغيره (وأقرب فيه) أي مر عليه
(على خطأ) وهو ضال الصواب (أوزل) أي نفع عن محله (أن يذبه على ذلك
بالرد الصريح) بأن يقول أو يكتب على الهاشم من لا هذا - حق فلم أوسر
أو تخبر من الناس ولعل صوابه كدام غير تيسر ولا تقر بع ولا يجوز
تغيير ذلك بأن يذبه ويكتب بدله فانه لو فتح باب ذلك لآذى إلى عدم الوثوق بشئ
من كتب المؤلفين لاحتمال أنه من إصلاح من الطمع على كتمهم ففاعل ذلك
ضال مضل (لجنز الناس) أي لجنز العوام (من اتباعي) أي اتباع كلامي
(على غير الصواب) أي غير ما وافق الحق (فالحق أحق أن يتبع) بالبناء
للمجهول أي لأن الصواب مختص بالاتباع فلا حق لغير الصواب في الاتباع
(والإنسان محل الخطأ والتسبيح) وهو عدم الذكركل شئ لذهول أو غفلة
فينبغي على من وجد ذلك أن يحضر قلبه إن الجواد قد يكبر وإن الصارم قد
يذوب وإن الثارق قد يخبر وإن الإنسان محل التسبيح وإن الحسانات يذهبن
السيئات (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا
غلا) أي غشا وحسدا وبغضا (لذين آمنوا ربنا) اللهم (رف رحيم) قال مالك بن
أنس رضي الله عنه ما من نقص أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو كان في قلبه ملهم غل فليس له حق في في المسلمين (اللهم مغفرتك
أوسع من ذنوبنا) فقد قلت وأنت أصدق القائلين إن ربك واسع المغفرة
وقلت إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (ورحمتهك)
أنتي وسعت كل شئ (أرجو) أي أقرب إلى نجاة (عندنا) أي أمهالنا
فرجاؤنا إلى رحمتك أكثر وأشد من رجائنا إلى قبول أعمالنا ورجاؤنا إلى
السلامة والنجاة في الآخرة بتب رحمتك أعظم وأوثق لنا من رجائنا إلى

انتهى ما قدر الله جوده
وأرجو منه سبحانه أن يعم
نفعه ويكثر في القلوب ونفعه
والطاب من الطمع عليه من
أولى المعرفة وأقرب فيه على خطأ
أوزل أن يذبه على ذلك
بالرد الصريح لجنز الناس
من اتباعي على غير الصواب
فالحق أحق أن يتبع والإنسان
محل الخطأ والتسبيح والبناء
اغفر لنا ولاخواننا الذين
سبقونا بالإيمان ولا تجعل في
قلوبنا غلا لذين آمنوا ربنا
اللهم رف رحيم
مغفرتك أوسع من ذنوبنا
ورحمتهك أرجو عندنا
أعمالنا

